LEBANESE NATIONAL DEFENCE

الدفاع الوطني اللبناني

- مشروع «الشرق الأوسط الكبير» أو «المبادرة المستحيلة»
- المبادرات الغربية حول الشرق الأوسط
- من الشرق أوسطية الى الشرق الأوسط الكبير
- «القُطبة الأميركية - الإسرائيلية المخفية»: شرق أوسط صغير وذكي!

- The US policy in the Middle East (The Iraqi Campaign and Greater Middle East initiative)
- L'impact de la guerre du Golfe et du «Grand Moyen-Orient» sur les relations entre la France et les Etats-Unis

الدفاع الوطني اللبناني
الدفاع الوطني اللبناني

مجلة الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE

العدد الخمسون - تشرين الأول ٢٠٠٤

تكبير الشرق الأوسط

رغم ان مبادرة «الشرق الأوسط الكبير» التي قدّمها الرئيس بوش إلى مجموعة الدول الصناعية الثماني تضمّنت عبارة «الشرق الأوسط»، فان المولج بالترويج لهذه المبادرة هو مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وفي الجغرافيا السياسية أن الشرق الأوسط هو إيران وأفغانستان وآسيا الوسطى والباكستان، أما الأدنى فهو الدول العربية وتركيا. ومن التسميات وحيثيات المشروع نرى أن الشرق الأوسط يتسع ليضمّ الشرق الأوسط والشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وهي منطقة غالبيتها إسلامية وعربية. جوهر المبادرة هو الإصلاحات السياسية، ونشر الديموقراطية، وحرية المرأة، وأنظمة التربية والتعليم... أهدافٌ جميلة تستحق المتابعة وتقديم التضحيات. لكن، ماذا عن النزاعات، ماذا عن التهديد النووي الإسرائيلي، ماذا عن الفكر التوسعي الإسرائيلي، ماذا عن الفقر، ماذا عن التنمية؟ لقد أغفلت مبادرة «الشرق الأوسط الكبير» هذه الأمور، فهي تريد الحريّات ولا تسعى إلى إزالة الإحتلال، أي تحرير الأرض والشعب الواقعين تحت الإحتلال. إنها تريد الحرية داخل السجن حتى يقول المعتقل أنّه ضيف وليس سجيناً! المبادرة لا تسعى إلى إلغاء التهديد الإسرائيلي بفكره العنصري وسلاحه النووي، كما أنه لا مكان فيها لتوزيع الثروات من أجل إزالة الفقر، بل هناك مكانٌ لعين ولعيون على ثروات النفط. أما ما تبقى من أهداف حول التعليم وحقوق المرأة والحريات... فهي مواد مطروحة من أجل إثارة الفوضى في المنطقة، ومن أجل تحريك النزاعات الداخلية والإختلافات الثقافية حتى يصبح «الشرق الأوسط الكبير» ساحة فوضى ومشاكل وقلاقل وفتن بين الشعوب، لا بل بين أبناء الشعب الواحد، فيما الثروات الطبيعية محروسة بعناية.

المشروع إذاً هو تكبير الشرق الأوسط... وتكبير نزاعاته.

العميد الركن الياس فرحات
مدير التوجيه

الفهرست

العدد التاسع والأربعون - تموز 2004

مشروع «الشرق الأوسط الكبير» أو «المبادرة المستحيلة» . . . . . د. نسيم الخوري 5

المبادرات الغربية حول الشرق الأوسط . . . . . د. مفيد قطيش 61

من الشرق أوسطية الى الشرق الأوسط الكبير . . . . د. عبد الهادي يموت 109

«القُطبة الأميركية - الإسرائيلية المخفية»: شرق أوسط صغير وذكي! . . . . . أحمد أبو هدبة 171

خلاصات

السياسة الأميركية في الشرق الأوسط . . . . . ماريا سورجر 203

تداعيات حرب الخليج ومشروع الشرق الأوسط الكبير على العلاقات الفرنسية الأميركية . . . . . روديارد قازان 205

نصّ مشروع الشرق الأوسط الكبير*

يمثل «الشرق الاوسط الكبير» (1) تحدياً وفرصة فريدة للمجتمع الدولي. وطالما تزايد عدد الافراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة، سنشهد زيادة في التطرف والارهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة. إن الإحصائيات التي تصف الوضع الحالي في «الشرق الاوسط الكبير» مروّعة:

- مجموع إجمالي الدخل المحلي لبلدان الجامعة العربية الـ22 هو أقل من نظيره في إسبانيا.
- حوالي 40 في المئة من العرب البالغين - 65 مليون شخص هم أميون، وتشكّل النساء ثلثي هذا العدد.
- سيدخل أكثر من 50 مليوناً من الشباب سوق العمل بحلول العام 2010، وسيدخلها 100 مليون بحلول العام 2020. وهناك حاجة لخلق ما لا يقل عن 6 ملايين وظيفة جديدة لامتصاص هؤلاء الوافدين الجدد إلى سوق العمل.
- إذا استمرت المعدلات الحالية للبطالة، فسيبلغ معدل البطالة في المنطقة 25 مليوناً بحلول 2010.
- يعيش ثلث المنطقة على أقل من دولارين في اليوم. ولتحسين مستويات المعيشة، يجب أن يزداد النمو الاقتصادي في المنطقة أكثر من الضعف من مستواه الحالي الذي هو دون 3 في المئة الى 6 في المئة.
- في إمكان 6,1 في المئة فقط من السكان استخدام الإنترنت، وهو رقم أقل مما هو عليه في أي منطقة أخرى في العالم، بما في ذلك بلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
- لا تشغل النساء سوى 5,3 في المئة فقط من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية، بالمقارنة، على سبيل المثال، مع 4,8 في المئة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
- عبّر 51 في المئة من الشبان العرب الأكبر سناً عن رغبتهم في الهجرة الى بلدان اخرى، وفقاً لتقرير التنمية البشرية العربية للعام 2002, والهدف المفضل لديهم هو البلدان الأوروبية.

*جريدة «الحياة» اللندنية - 13-2-2004

تشير هذه الإحصائيات إلى أن المنطقة تقف عند مفترق طرق. ويمكن للشرق الأوسط الكبير أن يستمر على المسار ذاته، ليضيف كل عام المزيد من الشباب المفتقرين الى مستويات لائقة من العمل والتعليم والمحرومين من حقوقهم السياسية. وسيمثل ذلك تهديداً مباشراً لاستقرار المنطقة، وللمصالح المشتركة لأعضاء مجموعة الثماني.

البديل هو الطريق الى الإصلاح. ويمثل تقرير التنمية البشرية العربية نداءات مقنعة وملحة للتحرك في الشرق الأوسط الكبير. وهي نداءات يرددها نشطاء وأكاديميون والقطاع الخاص في أرجاء المنطقة. وقد استجاب بعض الزعماء في الشرق الأوسط الكبير بالفعل لهذه النداءات واتخذوا خطوات في اتجاه الاصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وأيدت بلدان مجموعة الثماني، بدورها، هذه الجهود بمبادراتها الخاصة للاصلاح في منطقة الشرق الأوسط. وتبيّن «الشراكة الأوروبية-المتوسطية»، و«مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط»، وجهود إعادة الإعمار المتعددة الأطراف في افغانستان والعراق، التزام مجموعة الثماني بالإصلاح في المنطقة.

ان التغيرات الديموغرافية المشار إليها أعلاه، وتحرير أفغانستان والعراق من نظامين قمعيين، ونشوء نبضات ديموقراطية في ارجاء المنطقة، بمجموعها، تتيح لمجموعة الثماني فرصة تاريخية. وينبغي للمجموعة، في قمتها في سي آيلاند، ان تصوغ شراكة بعيدة المدى مع قادة الاصلاح في الشرق الأوسط الكبير، وتطلق رداً منسّقاً لتشجيع الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. ويمكن لمجموعة الثماني أن تتفق على أولويات مشتركة للاصلاح تعالج النواقص التي حددها تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية عبر:

- تشجيع الديموقراطية والحكم الصالح.
- بناء مجتمع معرفي.
- توسيع الفرص الاقتصادية.

وتمثل أولويات الاصلاح هذه السبيل الى تنمية المنطقة: فالديموقراطية والحكم الصالح يشكلان الإطار الذي تتحقق داخله التنمية، والأفراد

الذين يتمتعون بتعليم جيد هم أدوات التنمية، والمبادرة في مجال الأعمال هي ماكينة التنمية.

أولاً - تشجيع الديموقراطية والحكم الصالح

«توجد فجوة كبيرة بين البلدان العربية والمناطق الأخرى على صعيد الحكم القائم على المشاركة ... هذا النقص في الحرية يضعف التنمية البشرية، وهو أحد التجليات الأكثر إيلاماً للتخلف في التنمية السياسية». (تقرير التنمية البشرية 2002)

إن الديموقراطية والحرية ضروريتان لازدهار المبادرة الفردية، لكنهما مفقودتان إلى حد بعيد في أرجاء الشرق الأوسط الكبير. وفي تقرير «فريدوم هاوس» للعام 2003, كانت اسرائيل البلد الوحيد في الشرق الأوسط الكبير الذي صُنّف بانه «حر»، ووصفت اربعة بلدان أخرى فقط بأنها «حرة جزئياً». ولفت تقرير التنمية البشرية العربية إلى إنه من بين سبع مناطق في العالم، حصلت البلدان العربية على أدنى درجة في الحرية في اواخر التسعينات. وأدرجت قواعد البيانات التي تقيس «التعبير عن الرأي والمساءلة» المنطقة العربية في المرتبة الأدنى في العالم. بالإضافة إلى ذلك، لا يتقدم العالم العربي إلاّ على افريقيا جنوب الصحراء الكبرى على صعيد تمكين النساء. ولا تنسجم هذه المؤشرات المحبطة اطلاقاً مع الرغبات التي يعبّر عنها سكان المنطقة. في تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2003, على سبيل المثال، تصدّر العرب لائحة من يؤيد، في أرجاء العالم، الرأي القائل بان «الديموقراطية افضل من اي شكل آخر للحكم»، وعبّروا عن اعلى مستوى لرفض الحكم الاستبدادي.

ويمكن لمجموعة الثماني أن تظهر تأييدها للاصلاح الديموقراطي في المنطقة عبر التزام ما يلي:

مبادرة الانتخابات الحرة

أعلنت بلدان عدة في الشرق الاوسط الكبير (2) نيتها اجراء انتخابات رئاسية او برلمانية او بلدية في الفترة بين 2004 و 2006.

وبالتعاون مع تلك البلدان التي تظهر استعداداً جدياً لاجراء انتخابات

حرة ومنصفة، يمكن لمجموعة الثماني ان تقدم بفاعلية مساعدات لمرحلة ما قبل الانتخابات بـ:

- تقديم مساعدات تقنية، عبر تبادل الزيارات أو الندوات، لإنشاء أو تعزيز لجان انتخابية مستقلة لمراقبة الانتخابات والاستجابة للشكاوى وتسلم التقارير.
- تقديم مساعدات تقنية لتسجيل الناخبين والتربية المدنية، الى الحكومات التي تطلب ذلك، مع تركيز خاص على الناخبات.

الزيارات المتبادلة والتدريب على الصعيد البرلماني

من أجل تعزيز دور البرلمانات في دمقرطة البلدان، يمكن لمجموعة الثماني ان ترعى تبادل زيارات لأعضاء البرلمانات، مع تركيز الاهتمام على صوغ التشريعات وتطبيق الاصلاح التشريعي والقانوني وتمثيل الناخبين.

معاهد للتدريب على القيادة خاصة بالنساء

تشغل النساء 5,3 في المئة فقط من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية. ومن أجل زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية، يمكن لمجموعة الثماني ان ترعى معاهد تدريب خاصة بالنساء تقدم تدريباً على القيادة للنساء المهتمات بالمشاركة في التنافس الانتخابي على مواقع في الحكم او انشاء/تشغيل منظمات غير حكومية. ويمكن لهذه المعاهد أن تجمع بين قياديات من بلدان مجموعة الثماني والمنطقة.

المساعدة القانونية للناس العاديين

بينما نفذّت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي مبادرات كثيرة لتشجيع الاصلاح القانوني والقضائي، فإن معظمها يجرى على المستوى الوطني في مجالات مثل التدريب القضائي والادارة القضائية وإصلاح النظام القانوني. ويمكن لمبادرة من مجموعة الثماني ان تكمّل هذه الجهود بتركيز الانتباه على مستوى الناس العاديين في المجتمع، حيث يبدأ التحسس الحقيقي للعدالة. ويمكن لمجموعة الثماني ان تنشئ وتموّل مراكز يمكن للافراد ان يحصلوا فيها

على مشورة قانونية بشأن القانون المدني او الجنائي او الشريعة، ويتصلوا بمحامي الدفاع (وهي غير مألوفة الى حد كبير في المنطقة). كما يمكن لهذه المراكز ان ترتبط بكليات الحقوق في المنطقة.

مبادرة وسائل الاعلام المستقلة

يلفت تقرير التنمية البشرية العربية إلى أن هناك أقل من 53 صحيفة لكل 1000 مواطن عربي، بالمقارنة مع 285 صحيفة لكل ألف شخص في البلدان المتطورة، وأن الصحف العربية التي يتم تداولها تميل الى ان تكون ذات نوعية رديئة. ومعظم برامج التلفزيون في المنطقة تعود ملكيته الى الدولة او يخضع لسيطرتها، وغالباً ما تكون النوعية رديئة، اذ تفتقر البرامج إلى التقارير ذات الطابع التحليلي والتحقيقي. ويقود هذا النقص الى غياب اهتمام الجمهور وتفاعله مع وسائل الاعلام المطبوعة، ويحدّ من المعلومات المتوافرة للجمهور. ولمعالجة ذلك، يمكن لمجموعة الثماني أن:

- ترعى زيارات متبادلة للصحافيين في وسائل الاعلام المطبوعة والإذاعية.
- ترعى برامج تدريب لصحافيين مستقلين.
- تقدم زمالات دراسية لطلاب كي يداوموا في مدارس للصحافة في المنطقة او خارج البلاد، وتمول برامج لإيفاد صحافيين او اساتذة صحافة لتنظيم ندوات تدريب بشأن قضايا مثل تغطية الانتخابات او قضاء فصل دراسي في التدريس في مدارس بالمنطقة.

الجهود المتعلقة بالشفافية / مكافحة الفساد

حدّد البنك الدولي الفساد باعتباره العقبة المنفردة الأكبر في وجه التنمية، وقد أصبح متأصلاً في الكثير من بلدان الشرق الأوسط الكبير. ويمكن لمجموعة الثماني:

- أن تشجع على تبنّي «مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد» الخاصة بمجموعة الثماني.
- أن تدعم علناً مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/ برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الشرق الأوسط - شمال افريقيا، التي يناقش

من خلالها رؤساء حكومات ومانحون ومنظمات غير حكومية استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد وتعزيز خضوع الحكومة للمساءلة.
- إطلاق واحد أو أكثر من البرامج التجريبية لمجموعة الثماني حول الشفافية في المنطقة.

المجتمع المدني

أخذاً في الاعتبار ان القوة الدافعة للاصلاح الحقيقي في الشرق الاوسط الكبير يجب ان تأتي من الداخل، وبما أن أفضل الوسائل لتشجيع الاصلاح هي عبر منظمات تمثيلية، ينبغي لمجموعة الثماني أن تشجع على تطوير منظمات فاعلة للمجتمع المدني في المنطقة. ويمكن لمجموعة الثماني أن:
- تشجّع حكومات المنطقة على السماح لمنظمات المجتمع المدني، ومن ضمنها المنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الانسان ووسائل الاعلام، على أن تعمل بحرية من دون مضايقة أو تقييدات.
- تزيد التمويل المباشر للمنظمات المهتمة بالديموقراطية وحقوق الانسان ووسائل الإعلام والنساء وغيرها من المنظمات غير الحكومية في المنطقة.
- تزيد القدرة التقنية للمنظمات غير الحكومية في المنطقة بزيادة التمويل للمنظمات المحلية (مثل «مؤسسة وستمنستر» في المملكة المتحدة او «مؤسسة الدعم الوطني للديموقراطية» الاميركية) لتقديم التدريب للمنظمات غير الحكومية في شأن كيفية وضع برنامج والتأثير على الحكومة وتطوير استراتيجيات خاصة بوسائل الاعلام والناس العاديين لكسب التأييد. كما يمكن لهذه البرامج أن تتضمن تبادل الزيارات وإنشاء شبكات اقليمية.
- تموّل منظمة غير حكومية يمكن أن تجمع بين خبراء قانونيين أو خبراء إعلاميين من المنطقة لصوغ تقويمات سنوية للجهود المبذولة من أجل الاصلاح القضائي او حرية وسائل الاعلام في المنطقة. (يمكن بهذا الشأن الاقتداء بنموذج «تقرير التنمية البشرية العربية)».

ثانياً- بناء مجتمع معرفي

«تمثل المعرفة الطريق الى التنمية والانعتاق، خصوصاً في عالم يتسم بعولمة مكثفة. (تقرير التنمية البشرية العربية، 2002)

لقد أخفقت منطقة الشرق الأوسط الكبير، التي كانت في وقت مضى مهد الاكتشاف العلمي والمعرفة، إلى حد بعيد، في مواكبة العالم الحالي ذي التوجه المعرفي. وتشكل الفجوة المعرفية التي تعانيها المنطقة ونزف الادمغة المتواصل تحدياً لآفاق التنمية فيها. ولا يمثل ما تنتجه البلدان العربية من الكتب سوى 1,1 في المئة من الاجمالي العالمي (حيث تشكل الكتب الدينية أكثر من 15 في المئة منها). ويهاجر حوالى ربع كل خريجي الجامعات، وتستورد التكنولوجيا الى حد كبير. ويبلغ عدد الكتب المترجمة الى اللغة اليونانية (التي لا ينطق بها سوى 11 مليون شخص) خمسة أضعاف ما يترجم الى اللغة العربية.

وبالاستناد على الجهود التي تبذل بالفعل في المنطقة، يمكن لمجموعة الثماني أن تقدم مساعدات لمعالجة تحديات التعليم في المنطقة ومساعدة الطلاب على اكتساب المهارات الضرورية للنجاح في السوق المعولمة لعصرنا الحاضر.

مبادرة التعليم الأساسي

يعاني التعليم الأساسي في المنطقة من نقص (وتراجع) في التمويل الحكومي، بسبب تزايد الاقبال على التعليم متماشياً مع الضغوط السكانية، كما يعاني من اعتبارات ثقافية تقيّد تعليم البنات. وفي مقدور مجموعة الـ 8 السعي إلى مبادرة للتعليم الأولي في منطقة الشرق الأوسط الكبرى تشمل هذه العناصر:

- محو الأمية: أطلقت الأمم المتحدة في 2003 «برنامج عقد مكافحة الأمية» تحت شعار «محو الأمية كحرية». ولمبادرة مجموعة الـ 8 لمكافحة الأمية أن تتكامل مع برنامج الأمم المتحدة، من خلال التركيز على انتاج جيل متحرر من الأمية في الشرق الأوسط خلال العقد المقبل، مع السعي إلى خفض نسبة الأمية في المنطقة الى النصف بحلول 2010. وستركز مبادرة مجموعة الـ 8، مثل برنامج الأمم المتحدة،

على النساء والبنات. وإذا أخذنا في الاعتبار معاناة 65 مليوناً من الراشدين في المنطقة من الأمية، يمكن لمبادرة مجموعة الـ 8 أن تركز أيضا على محو الأمية بين الراشدين وتدريبهم من خلال برامج متنوعة، من مناهج تدريس على الإنترنت الى تدريب المعلمين.

- فرق محو الأمية: يمكن لمجموعة الـ 8، سعياً الى تحسين مستوى القراءة والكتابة لدى الفتيات، إنشاء أو توسيع معاهد تدريب المعلمين مع التركيز على النساء. ولمعلمات المدارس والمختصات بالتعليم القيام في هذه المعاهد بتدريب النساء على مهنة التعليم (هناك دول تحرم تعليم الذكور للاناث)، لكي يركزن بدورهن على تعليم البنات القراءة وتوفير التعليم الأولي لهن. للبرنامج أيضاً استخدام الارشادات المتضمنة في برنامج «التعليم للجميع» التابع لـ«يونيسكو»، بهدف إعداد «فرق محو الأمية» التي سيبلغ تعدادها بحلول 2008 مئة الف معلمة.
- الكتب التعليمية: يلاحظ تقرير التنمية البشرية العربية نقصاً مهماً في ترجمة الكتب الأساسية في الفلسفة والأدب وعلم الاجتماع وعلوم الطبيعة، كما تلاحظ «الحالة المؤسفة للمكتبات» في الجامعات. ويمكن لكل من دول مجموعة الـ8 تمويل برنامج لترجمة مؤلفاتها «الكلاسيكية» في هذه الحقول، وأيضاً، وحيث يكون ذلك مناسباً، تستطيع الدول أو دور النشر (في شراكة بين القطاعين العام والخاص) إعادة نشر الكتب الكلاسيكية العربية الخارجة عن التداول حالياً والتبرع بها الى المدارس والجامعات والمكتبات العامة المحلية.
- مبادرة مدارس الاكتشاف: بدأ الأردن بتنفيذ مبادرته لانشاء «مدارس الاكتشاف» حيث يتم استعمال التكنولوجيا المتقدمة ومناهج التعليم الحديثة. ولمجموعة الـ 8 أن تسعى الى توسيع هذه الفكرة ونقلها إلى دول أخرى في المنطقة من طريق التمويل، من ضمنه من القطاع الخاص.
- إصلاح التعليم: ستقوم «المبادرة الأميركية للشراكة في الشرق الأوسط» قبل قمة مجموعة الـ 8 المقبلة (في آذار/ مارس أو نيسان/ أبريل) برعاية «قمة الشرق الأوسط لاصلاح التعليم»، التي ستكون ملتقى لتيارات الرأي العام المتطلعة الى الاصلاح والقطاع الخاص وقادة

الهيئات المدنية والاجتماعية في المنطقة ونظرائهم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وذلك لتحديد المواقع والمواضيع التي تتطلب المعالجة، والتباحث في سبل التغلب على النواقص في حقل التعليم. ويمكن عقد القمة في ضيافة مجموعة الـ 8 توخياً لتوسيع الدعم لمبادرة منطقة الشرق الأوسط الكبرى عشية عقد القمة.

مبادرة التعليم في الإنترنت

تحتل المنطقة المستوى الأدنى من حيث التواصل مع الإنترنت. ومن الضروري تماماً «جَسر الهوة الرقمية» هذه بين المنطقة وبقية العالم نظراً إلى تزايد المعلومات المودعة على الإنترنت وأهمية الإنترنت بالنسبة للتعليم والمتاجرة. ولدى مجموعة الـ8 القدرة على اطلاق شراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير الاتصال الكومبيوتري أو توسيعه في انحاء المنطقة، وأيضاً بين المدن والريف داخل البلد الواحد. وقد يكون من المناسب أكثر لبعض المناطق توفير الكومبيوترات في مكاتب البريد، مثلما يحصل في بلدات وقرى روسيا. وقد يركز المشروع أولا على بلدان الشرق الأوسط الاقل استخداماً للكومبيوتر (العراق، أفغانستان، باكستان، اليمن، سورية، ليبيا، الجزائر، مصر، المغرب)، والسعي، ضمن الامكانات المالية، إلى توفير الاتصال بالكومبيوتر إلى أكثر ما يمكن من المدارس ومكاتب البريد.

ومن الممكن أيضاً ربط مبادرة تجهيز المدارس بالكومبيوتر بـ«بمبادرة فرق محو الأمية» المذكورة اعلاه، أي قيام مدرّسي المعاهد بتدريب المعلمين المحليين على تطوير مناهج دراسية ووضعها على الإنترنت، في مشروع يتولى القطاع الخاص توفير معداته ويكون متاحاً للمعلمين والطلبة.

مبادرة تدريس إدارة الأعمال

لمجموعة الـ 8 في سياق السعي إلى تحسين مستوى إدارة الأعمال في عموم المنطقة إقامة الشراكات بين مدارس الأعمال في دول مجموعة الـ 8 والمعاهد التعليمية (الجامعات والمعاهد المتخصصة) في المنطقة. وبمقدور

مجموعة الـ8 تمويل هيئة التعليم والمواد التعليمية في هذه المعاهد المشتركة، التي تمتد برامجها من دورة تدريبية لمدة سنة للخريجين الى دورات قصيرة تدور على مواضيع محددة، مثل إعداد خطط العمل للشركات أو استراتيجيات التسويق.
النموذج لهذا النوع من المعاهد قد يكون معهد البحرين للمصارف والمال، وهو مؤسسة بمدير أميركي ولها علاقة شراكة مع عدد من الجامعات الأميركية.

توسيع الفرص الاقتصادية

إن جَسر الهوة الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير يتطلب تحولاً اقتصاديا يشابه في مداه ذلك الذي عملت به الدول الشيوعية سابقاً في أوروبا الشرقية. وسيكون مفتاح التحول إطلاق قدرات القطاع الخاص في المنطقة، خصوصاً مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. وسيكون نمو طبقة متمرسة في مجال الأعمال عنصراً هاماً لنمو الديموقراطية والحرية.
ويمكن لمجموعة الـ 8 في هذا السياق إتخاذ الخطوات التالية:

مبادرة تمويل النمو

تقوية فاعلية القطاع المالي عنصر ضروري للتوصل الى نسب أعلى للنمو وخلق فرص العمل. ولمجموعة الـ 8 ان تسعى إلى إطلاق مبادرة مالية متكاملة تتضمن العناصر التالية:

- إقراض المشاريع الصغيرة: هناك بعض المؤسسات المختصة بتمويل المشاريع الصغيرة في المنطقة، لكن العاملين في هذا المجال لا يزالون يواجهون ثغرات مالية كبيرة، اذ لا يحصل على التمويل سوى خمسة في المئة من الساعين إليه، ولا يتم عموماً تقديم أكثر من 0,7 في المئة من مجموع المال المطلوب في هذا القطاع. وبإمكان مجموعة الـ 8 المساعدة على تلافي هذا النقص من خلال تمويل المشاريع الصغيرة، مع التركيز على التمويل بهدف الربح، خصوصاً للمشاريع التي تقوم بها النساء. إن مؤسسات الإقراض الصغير المربح قادرة على إدامة نفسها ولا تحتاج الى

تمويل اضافي للاستمرار والنمو. ونقدّر أن في امكان قرض من 400 مليون دولار الى 500 مليون دولار يدفع على خمس سنوات، مساعدة 1,2 مليون ناشط اقتصادي على التخلص من الفقر، 750 ألفاً منهم من النساء.

- مؤسسة المال للشرق الأوسط الكبير: باستطاعة مجموعة الـ8 المشاركة في تمويل مؤسسة على طراز «مؤسسة المال الدولية» للمساعدة على تنمية مشاريع الأعمال على المستويين المتوسط والكبير، بهدف التوصل الى تكامل اقتصادي لمجال الأعمال في المنطقة. وربما الأفضل إدارة هذه المؤسسة من قبل مجموعة من قادة القطاع الخاص في مجموعة الـ8 يقدمون خبراتهم لمنطقة الشرق الأوسط الكبير.
- بنك تنمية للشرق الأوسط الكبير: في امكان مجموعة الـ 8 وبمشاركة مقرضين من منطقة الشرق الأوسط الكبير نفسها، إنشاء مؤسسة إقليمية للتنمية على غرار «البنك الأوروبي للاعمار والتنمية» لمساعدة الدول الساعية الى الاصلاح على توفير الاحتياجات الأولية للتنمية. كما تستطيع المؤسسة الجديدة توحيد القدرات المالية لدول المنطقة الأغنى وتركيزها على مشاريع لتوسيع انتشار التعليم والعناية الصحية والبنى التحتية الرئيسية. ولـ«بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير» هذا أن يكون مذخراً للمساعدة التكنولوجية واستراتيجيات التنمية لبلدان المنطقة. إتخاذ قرارات الاقراض (او المنح) يجب أن تتحدد بحسب قدرة البلد المقترض على القيام باصلاحات ملموسة.
- الشراكة من أجل نظام مالي أفضل: بمقدور مجموعة الـ 8, توخياً لإصلاح الخدمات المالية في المنطقة وتحسين اندماج بلدانها في النظام المالي العالمي، أن تعرض مشاركتها في عمليات اصلاح النظم المالية في البلدان المتقدمة في المنطقة. وسيكون هدف المشاركة اطلاق حرية الخدمات المالية وتوسيعها في عموم المنطقة، من خلال تقديم تشكيلة من المساعدات التقنية والخبرات في مجال الانظمة المالية مع التركيز على:
- تنفيذ خطط الإصلاح التي تخفض سيطرة الدولة على الخدمات المالية.
- رفع الحواجز على التعاملات المالية بين الدول.
- تحديث الخدمات المصرفية.

- تقديم وتحسين وتوسيع الوسائل المالية الداعمة لاقتصاد السوق.
- إنشاء الهياكل التنظيمية الداعمة لاطلاق حرية الخدمات المالية.

مبادرة التجارة

ان حجم التبادل التجاري في الشرق الاوسط متدنٍّ جداً، اذ لا يشكل سوى ستة في المئة من كل التجارة العربية. ومعظم بلدان الشرق الأوسط الكبير تتعامل تجارياً مع بلدان خارج المنطقة، وتوصلت الى اتفاقات تجارية تفضيلية مع أطراف بعيدة جداً بدلاً من جيرانها. ونتيجة لذلك، اصبحت الحواجز الجمركية وغير الجمركية هي الشيء المعتاد، فيما لا تزال التجارة عبر الحدود شيئاً نادراً. ويمكن لمجموعة الـ 8 ان تنشئ مبادرة جديدة مصممة لتشجيع التجارة في الشرق الاوسط الكبير، تتألف من العناصر التالية:

الانضمام/ التنفيذ على صعيد منظمة التجارة الدولية وتسهيل التجارة يمكن لمجموعة الثمانية ان تزيد تركيزها على انضمام البلدان في المنطقة الى منظمة التجارة الدولية. (3) وستتضمن برامج محددة للمساعدة التقنية توفير مستشارين يعملون في البلد ذاته في شأن الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية وتحفيز التزام واسع من مجموعة الـ 8 لتشجيع عملية الانضمام، بما في ذلك تركيز الاهتمام على تحديد وازالة الحواجز غير الجمركية. وحالما ينجز الانضمام الى منظمة التجارة الدولية، سيتحول مركز الاهتمام الى توقيع التزامات اضافية لمنظمة التجارة الدولية، مثل «الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية» و«اتفاق مشتريات الحكومة» وربط استمرار المساعدة التقنية بتنفيذ هذه الالتزامات الخاصة بمنظمة التجارة الدولية. ويمكن لهذه المساعدات التقنية أن تربط أيضاً ببرنامج على صعيد المنطقة برعاية مجموعة الـ 8 بشأن التسهيلات والجوانب اللوجستية المتعلقة بالرسوم الجمركية للحد من الحواجز الادارية والمادية بوجه التبادل التجاري بين بلدان المنطقة.

المناطق التجارية

ستنشئ مجموعة الـ 8 مناطق في الشرق الأوسط الكبير للتركيز على تحسين التبادل التجاري في المنطقة والممارسات المتعلقة بالرسوم الجمركية. وستتيح هذه المناطق مجموعة متنوعة من الخدمات لدعم

النشاط التجاري للقطاع الخاص والصلات بين المشاريع الخاصة، بما في ذلك «التسوق من منفذ واحد» للمستثمرين الأجانب، وصلات مع مكاتب الجمارك لتقليل الوقت الذي يستغرقه إنجاز معاملات النقل، وضوابط موحدة لتسهيل دخول وخروج السلع والخدمات من المنطقة.

مناطق رعاية الاعمال

بالاستناد على النجاح الذي حققته مناطق التصدير ومناطق التجارة الخاصة في مناطق اخرى، يمكن لمجموعة الـ 8 ان تساعد على إقامة مناطق محددة خصيصاً في الشرق الأوسط الكبير تتولى تشجيع التعاون الاقليمي في تصميم وتصنيع وتسويق المنتجات. ويمكن لمجموعة الـ 8 ان تعرض منافذ محسّنة إلى أسواقها لهذه المنتجات، وتقدم خبراتها في إنشاء هذه المناطق.

منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير

لتشجيع التعاون الاقليمي المحسّن، يمكن لمجموعة الـ 8 أن تنشئ «منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط» الذي سيجمع مسؤولين كباراً من مجموعة الـ 8 والشرق الأوسط الكبير) مع امكان عقد اجتماعات جانبية لمسؤولين وأفراد غير حكوميين من وسط رجال الأعمال (لمناقشة القضايا المتعلقة بالاصلاح الاقتصادي).

ويمكن للمنبر أن يستند في شكل مرن على نموذج رابطة آسيا - المحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي - أبك، وسيغطي قضايا اقتصادية إقليمية، من ضمنها القضايا المالية والتجارية وما يتعلق بالضوابط.

النص من جريدة الحياة - لندن - 2004/2/13

(1) يشير «الشرق الأوسط الكبير» الى بلدان العالم العربي، زائداً باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا وإسرائيل.

(2) تخطط أفغانستان والجزائر والبحرين وإيران ولبنان والمغرب وقطر والسعودية وتونس وتركيا واليمن لإجراء انتخابات.

(3) البلدان التي قدمت طلباً للانضمام الى منظمة التجارة الدولية (شكّلت لجنة عمل تابعة للمنظمة): الجزائر ولبنان والسعودية واليمن. بلدان قدمت طلباً للانضمام (لم يُنظر بعد في الطلب): أفغانستان وإيران وليبيا وسورية. بلدان طلبت منحها صفة مراقب: العراق.

مشروع «الشرق الأوسط الكبير» أو «المبادرة المستحيلة»

د. تسيم الخوري*

لا في التسمية

لا يحمل مصطلح «الشرق الأوسط» المعنى نفسه بالنسبة إلى الباحثين والسياسيين، وهو يبدو وكأنه مصطلح متحرك غير مستقر بعد، وربما ما عرف الاستقرار، بالمعنى التاريخي وغيره من المعاني، لا في اللسان الغربي ولا في الترجمات العربية المرادفة له، ولا حتى في أبعاده الجغرافية ومفاعيله وتداعياته فوق رقعة الجغرافيا الآسيو-أفريقية.

فمن «الشرق الأوسط» ويقابلها في الانكليزية «الميدل ايست» إلى «الشرق الأوسط الكبير» أو «الأكبر» و«الواسع» و«الأوسع» كما نقرأ في التسميات الأميركية المستجدة، مروراً «بالشرق الأدنى Moyen orient» أو «المتوسطية الأوروبية» وفقاً للتسميات الفرنسية والألمانية[1]، تتغير الصياغات السياسية والجغرافية وتلتقي أو تتباين الأفكار والرؤى

*استاذ جامعي، المدير السابق لكلية الإعلام والتوثيق، الجامعة اللبنانية.

الاقتصادية والثقافية لمنطقة الشرق الأوسط، وتبدو الجغرافيا الخاصة بتلك المنطقة مفتوحة لتلقف الخرائط والمشاريع والمبادرات، فتتسع لتضم الدول العربية وتركيا وإيران، و«إسرائيل» ودولاً متعددة من آسيا الوسطى ليست محددة بعد، أي مجمل الدول العربية والإسلامية، أو تضيق لتقتصر على عدد محدود من هذه الدول.

وليس أبلغ من قول الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى من أن «السماء تمطر مبادرات» تعبيراً عن واقع الشرق الأوسط بعد غزو العراق، خصوصاً كما قال ان «امر المباردة عاجل يفترض اتخاذ قرار أو موقف[2]» ويعني به المبادرة الأميركية لمشروع الشرق الأوسط الكبير[3].

يستوقفنا في هذا القول إشارتان:

1- الإشارة الأولى في استعماله لكلمة «السماء» الواقعة في صلب الحدث، مع انه لم يقصدها، فهي تشير ببلاغة كاملة إلى العصر الأميركي أو إلى دول العولمة ونعني بها الولايات المتحدة الأميركية التي اعلنت عصر الفضاء في حروبها ومحاولة سيطرتها «رقمياً» على العالم. تجتاز هذه الدولة الفضاء في خطى مسرعة وتعلن عصر النار بعدما اجتازت في خطاها، ومعها شعوب أخرى كثيرة، حضارتي الأرض والماء أي اليابسة والمحيطات (وهنا تذكير بعناصر الخلق الأربع).

2- ليس أمر المبادرة التي اطلقها بوش للشرق الأوسط عاجلاً، بل أنها تكاد تكون مستحيلة ويصعب ضبطها في زمن محدد أو في اجيال محددة، ولذا وقعت صفة العجالة في غير موقعها... لكنها بطيئة بالطبع.

تساؤلات منهجية

وإذا كانت هذه المبادرة - المشروع قد ظهرت مباشرة بعد الاحتلال الأميركي للعراق، وخصوصاً في سياق نقل السلطة إلى العراقيين، فإن مجموعة كبرى من التساؤلات تفرض نفسها هنا:

- لماذا مبادرة مشروع «الشرق الأوسط الكبير»؟
- ماذا نعني بالشرق الأوسط الكبير وهل هي تسمية جديدة فعلاً؟ ما هي الابعاد التجارية والاقتصادية والنفطية تحديداً التي تجعل من هذه المنطقة مسرحاً لأطماع الدول الكبرى؟
- ما فلسفة التكتلات في عصر العولمة؟ ما ضروراتها؟
- ما هو المقصود بـ «مشروع الشرق الأوسط الكبير»؟ ما هي الخلفيات والأحداث التي تقف خلفه؟ وما هو الإطار العام لهذه المبادرة، وعناصرها وآلياتها، وأولوياتها؟ كيف يمكن لمشروع واسع أحادي الجانب من هذا النوع أن يتحقق؟ ولماذا تتلاحق تصورات فرنسا والمانيا حول الشرق الأوسط الكبير مع انهما لم تشاركا في غزو العراق؟
- ما المقصود بتداعيات المبادرة وانهياراتها أمام ردود فعل الدول العربية والإسلامية؟ كيف نحول دون توليد صراع دولي جديد بين الشرق والغرب من قلب المبادرة؟
- ما هي الآفاق الفعلية للمبادرة وهل يستقيم إصلاح وتطوير نظم ومجتمعات باعتماد افكار مستوردة مفروضة من الخارج؟
- لماذا تبدو المبادرة مستحيلة؟ ألأنها تحاول نسج إسرائيل في الثوب الأوسطي فقط، أم لأنها تحمل مجموعات من الافكار والرؤى

النخبوية العربية الأميركية وتحتاج إلى قرون لترجمتها، أم لأنها تبقى مسائل ومشكلات غربية يتم اسقاطها على المجتمعات العربية والإسلامية؟

تعتبر هذه الاسئلة المطروحة على سبيل المثال لا الحصر، نماذج لسلسلة من المشكلات والمسائل الطارئة والغامضة والتي يصعب تحديدها ولو مرحلياً، خصوصاً وأنها تقع في منطقة بالغة التحرك والتغيير، الأمر الذي يفرض تغيراً مستمراً في الأفكار والطروحات، وتعديلات لا تعرف الثبات في النصوص.

وعلى الرغم من هذه الصفة «الرملية الرخوة» الصحراوية في المبادرات والخرائط الكثيرة، نسوق مجموعة من العناوين الكبرى التي تشكل هيكلية البحث في المبادرة الأميركية:

أولا: العرب بين الأمة والشرق الأوسط.

ثانياً: خلفيات مشروع الشرق الأوسط الكبير وأبعاده.

ثالثاً: قراءة هادئة مختصرة لمشروع الشرق الأوسط.

رابعاً: تداعيات الورقة المستحيلة

بالإضافة إلى خاتمة حول تحولات أرض العرب في صراعات الوثائق.

أولاً: العرب بين الأمة والشرق الأوسط

لن نناقش في هذا المجال مفاهيم الأمة في تكوينها التاريخي[4] ومدى ارتباطها بالقومية والوطنية والدولة والدين واللغة والجغرافيا والعلاقة في ما بينها كلها، لكننا سنركز مسار الخط البياني في استخدام الأمة العربية

وتراجعه أمام تقدم ما يعرف بالشرق الأوسط الذي يعني في أبعاده السياسية مرادفاً نقيضاً هو «إسرائيل». ويلحظ بسهولة أن عدداً كبيراً من المعطيات يعمل على خرط «إسرائيل» ودمجها فعلياً في المنطقة مقابل سلخ الصفات القومية والعروبية عن العرب. ويقتضي تناول العرب وفهم معاني توسطهم بين الأمة والشرق الأوسط الكبير أن نقدّم ملاحظات أربع بالغة الأهمية:

1- تقدم «إسرائيل» في نصوص العرب

كان مصطلح «إسرائيل» محرماً في نصوص العرب وخطب زعمائهم ووسائل إعلامهم المكتوبة. ويكفي استرجاع هذه النصوص لتلمس إصرار العرب على المصطلح الطبيعي المعروف بـ «الأراضي المحتلة أو فلسطين المحتلة أو فلسطين» منذ العام 1948 حتى الثمانينات، حيث حلت مرحلة ثانية راح العرب يكتبون فيها مصطلح «العدو أو المغتصب الإسرائيلي» بين قوسين سقطا في مرحلة ثالثة ومعهما سقطت مجموعة من الصفات التي كانت تنعت بها «إسرائيل» وراح العرب في مرحلة رابعة يكتبونها في نصوصهم واحياناً يسبقون المصطلح بتعبير دولة فتصبح دولة «إسرائيل» يضعونها بين مزدوجين إشارة إلى عدم الاعتراف بها[5].

في المرحلة الخامسة نزعت الكتابة العربية القوسين من حول كلمة «إسرائيل» وصارت حاضرة في نصوصنا دولة مثل باقي الدول الاخرى في العالم، تمهيداً للمرحلة السادسة التي ترسخت مع اتفاقية كامب ديفيد وما اعقبها من تداعيات ومتغيرات على المستويين العربي والعالمي.

بدت إسرائيل منذ توقيع هذه الاتفاقية[6] واقعاً مادياً قريباً محققاً مع اكبر عاصمة عربية بعدما تحقق لغوياً وإعلامياً. وعلى الرغم من ردود الفعل التي كانت عسكرية من قبل العرب تجاه «إسرائيل» وتحولت في ربع قرن لتقتصر عل الممانعة والمراهنة على الفروقات الديموغرافية في النمو السكاني بين العرب و«إسرائيل» كحلّ في الصراع، واهن بالطبع، فإن احتلال العدو الإسرائيلي واجتياحه لجزء من لبنان، وخصوصاً العاصمة بيروت، أظهر بعض العرب متأهبين للواقع الجديد. وهنا «انفتح الكلام العربي مجدداً على ظهور حيز كبير من التواطؤ والانهيارات بين العرب والعاملين في الخفاء والريبة والمنخرطين في النضال»[7].

هكذا نرى إلى الصراع العربي الإسرائيلي في ضوء مجموعة من التحولات اللغوية والتداعيات العربية في فترة ربع قرن. فمن فلسطين إلى غزة وأريحا نشهد طرائق انزلاق الكيان الإسرائيلي «خلسة»، حرباً وسلماً في الاذهان والنصوص وعبر مجمل الوسائل المتاحة والممكنة، وخصوصاً غير المباشرة، ووفق ميادين وخطط الإعلام الكثيرة الخفية التي يتقنها العدو ويبرع فيها[8].

وبدأ أطراف الصراع يغرقون تدريجياً في خرائط جديدة وتسميات متعددة، وبدا العرب منقادين في مجملهم إلى مفاوضات السلام وفق منطق الاستفراد أو الاستقواء الإسرائيلي الذي يؤدي إلى الاستفراد طوعا، تصاحبه ضغوط أميركية اقتصادية وسياسية. وبدت ملامح السلام نافرة وفق المقاييس «الإسرائيلية» أمام تراجع العرب وتفرقهم وصراعاتهم.

المفارقة الخطيرة في «مشروع الشرق الأوسط الكبير»، موضوع «بحثنا»،

ليس تقدم إسرائيل في نصوص العرب، بل تمهيده لظهورها في نصوص المبادرة جزءاً أساسياً من دول الشرق الأوسط، وخارج أطر الصراع المستمر بينها وبين الفلسطينيين والعرب، فإسرائيل جزء أساس في المبادرة.

2- تراجع القومية العربية

يقابل التقدم«الإسرائيلي» للإنخراط في منطقة الشرق الأوسط تراجع فعلي في الحضور العربي، بل غياب خطير لاستخدام المصطلحات القومية الوحدوية مثل «الأمة العربية» أو «الوطن العربي» أو «القومية العربية» والتي تبدو مادة تراشق بين النخب العربية من على شاشات الفضائيات العربية. الأخطر من ذلك كله ان هذا التراجع يأتي مصحوباً بتعزيز الخطاب العربي المستغرب لمصطلح الشرق الأوسط الجديد، حتى ان بعضاً من منظري البنك الدولي من أصول عربية حرّضوا على انشاء قسم يعرف بالـ Menarégion أي الاختصار لمنطقة الشرق الأوسط[9] وهو ما بدأ يظهر بشكل أكثر وضوحاً، أيضاً، في الجامعات والخرائط والشاشات العالمية الأميركية والعربية.

يرشح هذا التوجه الجديد من الضرورات التي اقتضتها العولمة حيث انحسرت الدول في حدودها التقليدية وروابطها القومية وانكسار مصطلح العالم الثالث وذوبانه في تجمع عالمي كبير يقابله العالم الأول أو دولة العولمة أي الولايات المتحدة الأميركية.

3- الشرق الأوسط مسرح صراعات القرن الـ 21

مُنذ أن آلت الحرب الباردة إلى الإنتهاء، تحولت منطقة الشرق الأوسط، بدلاً من أوروبا، مسرحاً زاخراً بالعلاقات الدولية المتأزمة. كانت كل مخططات الصراع الدولي حافلة بتوقعات الاجتياح السوفياتي لأوروبا الغربية، الأمر الذي كان يستوجب دفاعاً اميركياً عنها، لكن بعد سقوط جدار برلين وأطروحة «صدام الحضارات» وزوال الاتحاد السوفياتي، برز كلام جديد عن «مواجهة بين الحضارتين الإسلامية والغربية، وبأن الشرق الأوسط خط التماس بين الحضارتين... وبالرغم من أن كثيرين لم يوافقوا على أطروحة هانتغتون في «صدام الحضارات» وعلى رأسهم الرئيس الأميركي بيل كلينتون آنذاك، فإن هذا الفكر كان يعكس تطلعات بعض النخب الأميركية حول هذه المنطقة التي اعتبروها مصدر تهديد لهم ومصدراً للموارد الأولية»[10].

تخطت المسائل، إذاً، البعد اللغوي، على الرغم من أن اللغة والتعابير ترشحان من الفكر والمضامين، وتتم صياغتهما عن طريق الفكر، فبانت عملية انتاج المصطلحات وتوليدها نوعاً من تجسيد مشاريع وأفكار مطروحة لتعميمها على بلاد العرب والمسلمين من قبيل الترويج لإعادة تشكيل الأفكار والقناعات والأوطان وبشكل فعال قادر على صوغ مستقبل البلدان العربية والإسلامية بأقل قدر ممكن من الخسائر والممانعة.

وباختصار يمكن القول إن الولايات المتحدة الأميركية جهدت في تاريخها المعاصر للتخلص من الخطر الأحمر الشيوعي، متكئة في ذلك على منطقة الشرق الأوسط، وخصوصاً المسلمين فيها، لتطويق البلدان الإلحادية

ونسفها من الداخل، مع الاحتفاظ بكل الوسائل التي تؤمن لها تفجير المسلمين الدائم من الداخل، وذلك عبر تعزيز الأنظمة الجاهزة (préfabriquées). وعمدت أميركا في الوقت نفسه إلى مهادنة الخطر الأصفر الصيني من دون أن يكون الصراع واقعاً، بل مؤجلاً بينها كدولة قائمة عالمياً وبين الصين كدولة قادمة عالمياً ولو من الباب الاقتصادي المضبوط إلى حد كبير.

ماذا تفعل الولايات المتحدة اليوم؟ تهاجم «الخطر» الأخضر الإسلامي من وجهة نظرها، إذ توصمه بالارهاب. تريد النجاح حيث اخفق الاتحاد السوفياتي من قبل، لكن المغامرة الأميركية في أفغانستان صعبة، أو يصعب الوصول بها إلى نهايات محسومة، خصوصاً وأن وعورتها قد شكلت شوكة قاسية في خاصرتي بريطانيا والاتحاد السوفياتي. وقد وقفت دول بالصف تفتح ذراعيها، في الشرق الأوسط، للتحالف الصغير في شمالي أفغانستان كما للتحالف العالمي الكبير.

هكذا أقفلت أميركا القرن العشرين على حرب كان العرب والمسلمون ضحاياها، وافتتحت القرن الحادي والعشرين على حرب لا هوية لها متنقلة غير محددة يبدو العرب والمسلمون ضحاياها وليس لهم فيها سوى الامتثال للأوامر الأميركية والطاعة العمياء لما ترسمه لهم.

ولهذا بتنا نتحسس شروخاً فعلية في بعض مناطق الشرق الأوسط، تشتد وتقوى بين الحكومات الإسلامية والعربية وشعوبها. تتصاع الأنظمة لأميركا، أما الشعوب فترفض الاثنين، وتبدو مجمل الدول أحجاراً تتحرك فوق رقعة شطرنج شاءت أميركا تسميتها «بالشرق الأوسط الكبير».

قد يعكس التردد في الصياغة والتغيير في الطروحات بين المسلمين والغرب الأميركي نوعاً من عدم الوضوح في إيصال معاني التغيير والافكار الغربية المتنوعة. وتبرز المفارقات في نشر خط التغيير الديمقراطي الأميركي صارخة، بين أن تأتي نابعة من حاجات الشعوب، أو مستوردة من أميركا كالمقتنيات، بين أن تأتي نابعة قسرياً أو اختيارياً، في زمن قياسي أو في بطء وتطور طبيعيين. لهذه الأسباب يتبيّن بأن التغيير الأميركي المفروض يترادف مع مجموعة من الصفات السلبية التي تعني التفتيت أو التفكيك والانفصال وانهيار الأنظمة العامة وانتشار الفوضى والتخلي عن الهوية ونسف الثقافات والأديان وغيرها من النوايا التي تستبطنها مشاريع من هذا اللون.

و تترافق هذه المتغيرات في الأسماء والأشكال مع استذكار لخطط التطبيع الخفيّة التي لطالما برزت فيها بصمات العدو الإسرائيلي طيلة خمسين عاماً، وبرز حاداً في ما نفذته وتنفذه الإدارة الأميركية في العراق وقبلها أفغانستان وفلسطين، وما رافقها من تنكيل وخرق لأبسط القواعد الديمقراطية وحقوق الإنسان.

في ضوء هذا كله، جاء الرد الطبيعي الأولي على مبادرة الولايات المتحدة الكبيرة لشرق أوسط كبير رفضاً قوياً عارماً سرعان ما تمّ ربطه بـ «مشروع شيمون بيريز» عن «الشرق الأوسط الجديد». وبرزت إلى العلن مشاعر القلق والتوجس (مصر، سوريا، السعودية)، أو مواقف الحذر والتروي الهائل الى المطالبة بالحوار مع الأميركيين قبل اتخاذ أي موقف (بعض دول الخليج)، أو الانقلاب الجذري والاذعان (ليبيا) أو المواقف الصامتة من قبل عدد كبير من الدول العربية التي غالباً ما تشعر بأنها محشورة بين المطرقة

والسندان أمام أي موقف متعلق بالولايات المتحدة الأميركية أو العدو الصهيوني.

وبشكل عام وبصرف النظر عن الاعتراضات العميقة التي تثيرها أغلبية العرب تجاه السياسات العدوانية الأميركية في بغداد وفلسطين، فإن جزءاً كبيراً من الرأي العام العربي والمثقفين بات يقرّ من على الشاشات وفي وسائل الإعلام أن دخول الولايات المتحدة الى المنطقة سيشكل حتماً عامل تغيير يزيد في كشف الأنظمة وعورات النخب وضيق المعارضين وتبرّمهم من الأوضاع العامة.

لكن النقطة السوداء في كل ذلك المشروع والتي تجعله غير قابل للقراءة الواضحة هي الدور «الإسرائيلي» في ما يحصل في رسم السياسة الأميركية في الشرق الأوسط. هذا ما انعش فكرة المؤامرة مجدداً، باعتبار الولايات المتحدة، بكل قوتها وجبروتها وفلسفاتها في العولمة الإقتصادية الفكرية والثقافية، تهيئ نسيجاً طيّعاً للمخططات الصهيونية، تؤثر بها وتحولها وتسحّرها بطرائق غير مباشرة في سبيل تنفيذ مشاريعها الجهنمية، فبات المشروع مبادرة «شيطانية» غير مقبولة.

فما هو المقصود بالشرق الأوسط؟

ما هي حدوده وشعوبه؟

وما هي المرتكزات الاستراتيجية التي يتفّرد بها والتي تكسبه هذا الغنى التاريخي أو تلك الشهرة؟

4- مساحة مثقلة بالتاريخ

يغطي الشرق الأوسط، في مفهومه الواسع تاريخياً، مساحة شاسعة تصل الى ثمانية ملايين كلم2، تمتد من مصر حتى أفغانستان شرقاً، وفوقها يتوزع ستة عشر بلداً عربياً واسلامياً تتفاوت في أعداد سكانها[11]. فبينما نجد بضع مئات من ألوف السكان يؤلفون دولاً مثل قطر والبحرين، يرتفع عدد السكان في بعضها الآخر الى ما يلامس المئة مليون، مثل مصر وإيران واستراليا.

تعتبر هذه المساحة موئلاً «لموزاييك» شديد التنوع من الأمم والأثنيات والمذاهب، ومحط أطماع قوى ودول غربية كبرى، الأمر الذي راكم فوقها تواريخ موصولة بالرفض والاحتجاج والثورات لشعوب طالما عانت مشاريع التقسيمات والتجزئة. وقد لا يغالي الباحث بالنظر إلى هذه الرقعة الجغرافية الواسعة بوصفها رقعة «puzzele» بازل أو دمية سهلة التفكيك وإعادة التركيب بين أيادي الدول العظمى، لكنها رقعة تفور بالتاريخ والأحداث.

يمكننا أن نميّز فوق خارطة هذه الرقعة جزءاً تركياً - ايرانياً (ايران، تركيا، افغانستان) وهلالاً خصيباً يجمع العراق والأردن وسوريا ولبنان، وقد زرعت فيه الدول العظمى «إسرائيل» مكان فلسطين وأورثت العالم تاريخاً من الحروب والاشتباكات الانسانية والقانونية، وقد ألهم هذا التشكل المستدير من الدول أفكاراً في القومية والوحدة والعلمانية (انطون سعادة مثلاً في الحزب السوري القومي الاجتماعي).

ونميز في الرقعة نفسها باقة من دول شبه الجزيرة العربية (المملكة العربية السعودية، البحرين، الامارات العربية المتحدة، الكويت، عمان، قطر

واليمن) كما نميز مصر في شرقي افريقيا، وكلها دول وشعوب تتفاعل حضارياً منذ القدم.

أ - ثقافات النيل والفرات

هذه البقع الاربع على تنوعّها جعلت من الشرق الأوسط منطقة مثقلة بأحداث التاريخ منذ القرن السابع قبل الميلاد. وقبل ان تتقدم مهداً للديانات التوحيدية الثلاث، قامت في ارجائها الامبراطوريات الأولى لحضارات ما بين النهرين بين القرنين الرابع والثاني ق.م حيث صيغت تلك الحضارات بتلاقي مجموعة كبرى من ثقافات السومريين والساميين والحثيين والحوريين، نضيف اليها ثقافة النيل وخصوصاً بعد توحد مصر الفرعونية منذ الألف الثالث ق.م، الى الامبراطورية الأشورية التي أرست معالمها الحضارية خلال الألف الأول قبل المسيح[12].

وترسخ النيل والفرات كرمزين تنبع منهما الثقافات والحضارات يتكاملان، ومنهما تنهل شعوب وحضارات موزعة فوق الكرة مالا يستنفذ من المعارف والأسرار والثقافات.

وقد توّجت مياه النهرين تلك الحضارة العربية - الإسلامية التي أرست ملامحها أيضاً عن طريق الانتشار الديني ومنبعه الوحي، مستندة الى لغة العرب وخصائصهم في التاريخ (660 - 1258 م).

وكان يجب انتظار القرن السادس عشر الذي بسطت منذ بدايته الامبراطورية العثمانية سلطاتها على مجمل هذه الرقعة باستثناء بلاد الفرس وأفغانستان والقسم الجنوبي من شبه الجزيرة العربية.

لم تعرف تلك المنطقة هندسة سياسية معاصرة الا مع انهيار الامبراطورية التركية العثمانية ونشوب الحربين العالميتين، حيث راحت الدول تأخذ طرقها تباعاً نحو التحرر ومن ربقات المستعمرين. فقامت دول وأمم قديمة حديثة مثل مصر وايران، الى دول حديثة جاءت حدودها ثمرة توافق مصالح بين الدول الكبرى مثل فرنسا وبريطانيا.

وباختصار، بقيت الحدود مثاراً كبيراً لنزاعات داخلية بعد سايكس – بيكو حيث تجزأت المنطقة، وكان خلق «إسرائيل» نوعاً من اضافة موقد إضافي دائم الاشتعال لنزاعات أخرى مستمرة[13].

ب- بقعة التشابك بين الشرق والغرب

بالاضافة الى الشعوب والثقافات التي شكّلت غنى الشرق الأوسط، فإنه منطقة واقعة على جغرافيا التماس بين أقصى الغرب والشرق على السواء، وقد سمح هذا الموقع الجغرافي المميز لشعوب تلك المنطقة القدرة على التواجد الطبيعي على الطرق التجارية التي توصل اقتصاد الغرب بأسواق الشرق ومنتوجاته، وهذا ما منح تلك البقعة قدرات تفاعلية خلاّقة مع الشعوب الأخرى والأقليات الإثنية والأمم المتنوعة، حيث كان من الطبيعي أن يصبح الشرق الأوسط، ليس ممراً وطريقاً، بقدر ما هو المنبع للتنوع اللغوي والثقافي والحضاري والعادات والتقاليد، والمصهر لمجموعات من الشعوب والأديان.

هذا الغنى الطبيعي السماوي يرفله غنى من نوع آخر، وهو أرضي كبير جاء بتفجّر البترول[14]، وهما اللذان منحا تلك البقعة الفريدة من الكرة هذا القدر

من الاهتمام. وتحفل المكتبات بالتفاصيل والقصص والدراسات المرتبطة بالشرق الأوسط البترولي الذي يشكل بهذا المعنى محط أنظار العالم. نكتفي بالاشارة في هذا المجال الى أن دولاً معاصرة ثلاث تلعب في ميدان سلامة وتصدير النفط أدواراً كبيرة، هي المملكة العربية السعودية ومصر وتركيا، مصر للمراقبة عند السويس وحماية ناقلات النفط، وتركيا محطة الترانزيت للنفط العراقي، بينما تلعب السعودية الدور الأكبر بالطبع لتأمين ضخ بترولها مع الاشراف على مبيعات دول مجلس التعاون الخليجي من النفط.

ج- المعطيات الجيوسياسية الجديدة

فجّرت الحرب العراقية الايرانية (1980 - 1988) ذاك الاحتقان الذي كان سائداً على ضفاف الخليج بين شعبين تأسسا على الصراع عبر التاريخ، وخصوصاً في أعقاب توطيد الثورة الإسلامية في طهران وطرد الشاه (1979). ولطالما شكّل شط العرب وكازاخستان حافزي الصراعات بين البلدين منذ القرن الثامن عشر، وكان الفرات (204 كلم) النهر الطبيعي الذي يرسم الملامح الحدودية بينهما على امتداد 105 كلم. يمكن القول انه نهر قديم تاريخي، سياسي وثقافي كان يفصل بين الامبراطوريتين الفارسية والعثمانية أو بين عالمين عربي وآري كما بين طائفتين اسلاميتين سنية وشيعية، ولقد حوّله البترول الى مجرى مائي تعقد فوق مياهه التبادلات الدولية في ميادين الطاقة: عبادان على ضفته اليسرى حيث تقوم أضخم مصافي بترولية في العالم، والبصرة والفاو على ضفته اليمنى تشكلان رئتي الاقتصاد العراقي [15].

وقد لعب رسم الحدود فوق صفحة النهر شاغلاً أدى الى مجموعة تسويات واتفاقيات (ومنذ التواجد التركي في منتصف القرن السابع) بين الفرس والامبراطورية العثمانية ومن ثم بين العراق وايران، كان آخرها اتفاق الجزائر (1975).

وخرجت الدولتان الايرانية والعراقية منهكتين في العام 1988 من الحرب وبرعاية الأمم المتحدة، لكن العراق المديون، المدجج بأسلحة روسية وغربية ومساعدات عسكرية متنوعة وكبيرة أظهرته قوة أساسية لا يستهان بها في الخليج، تكاد تهدد «إسرائيل»، وتستعيد مجد إيران الشاه في المنطقة، وكان صدام حسين يتطلع الى وضع تلك الحركة النفطية في الرقعة المتوسطية تحت لحظه ومضاعفة مخزونه، مما دفعه الى غزو الكويت (2 آب 1990). ولأن المصالح الغربية باتت في الميزان الدقيق، كان التحالف الكبير الذي ضم 29 بلداً أرغم وبواسطته، بزعامة الولايات المتحدة الأميركية، العراق على الانسحاب من الكويت ووقف اطلاق النار (في 26 شباط 1991)، وهذا ما عرف بحرب الخليج الأولى او «عاصفة الصحراء».

مع «عاصفة الصحراء» تحولت رقعة الشطرنج الشرق أوسطية سياسياً واستراتيجياً، واهتزت من دون متغيرات كبرى في الترسيمات الحدودية، وتحركت أحلام الشيعة في جنوب العراق، والأكراد في شماله، بعد الهزيمة العراقية وانكفاء صدام الى داخل أراضي العراق، من دون ان تفضي الأحداث الى أي اعادة نظر جغرافية.

هناك معطيات أساسية برزت على مسرح الشرق الأوسط وباتت في دائرة الضوء الساطع بعد هذه الحرب العاصفة:

1- ظهور التفوق الأميركي المطلق في المنطقة تأسيساً لمستقبل رقمي سياسي واقتصادي واجتماعي وحتى ثقافي ولغوي.

2- انقسام الدول العربية بين من هو في ركب التحالف ومن هو خارجه، الأمر الذي ساهم في تزكية التجاذبات والاتهامات بين الاطراف الاقليمية.

3- اما ايران التي غلبت الحيادية على موقفها من «عاصفة الصحراء» فهي لم تنس امنية اعادة لعب دور شرطي الخليج التي دفعتها استحالة تحقيقه الى قيادة سياسية فاعلة في آسيا الوسطى وفي بلاد القوقاز.

4- جهدت المملكة العربية السعودية لإظهار دورها في مراقبة سوق النفط في المنطقة، لكن أوضاعها الديمغرافية والعسكرية جعلتها تظهر وكأنها مرتبطة أمنياً وأكثر من أي وقت مضى بالحماية الأميركية.

5- بدت سوريا البلد الاكثر فطنة وحذراً في إيجاد العبر المفيدة من الصراع، وعلى الرغم من مشاركتها في التحالف، فإن نجمها راح يسطع وحيداً تقريباً على مسرح الشرق الأوسط، وتمكنت من تقديم نفسها قوة اقليمية كبرى وازنة وموزونة ويحسب لها ألف حساب، وبلغت وتيرة التنسيق فيها مع لبنان أرفع مستوياتها واكثرها جدوى وقوة.

6- لقد أسقطت «عاصفة الصحراء» أسطورة قائمة منذ 1967 إسمها العراق. ولم تعد الأراضي الفلسطينية على الاقل بالنسبة «لإسرائيل» تشكل «العمق الاستراتيجي» القديم المشهور في وجهها، وجاء اعلان المبادئ الذي وقّع في واشنطن (في 13 ايلول 1993) القائل بالإدارة

الفلسطينية الذاتية لقطاعي غزة والضفة الغربية محفوفاً بصعوبات تطبيقه بل باستحالته، وذلك منذ عودة ياسر عرفات الى غزة في تموز 1994. والسبب ان الانتفاضة الفلسطينية التي ابتدأت بالمقلاع تسارعت نحو خطر اقتلاع الفلسطينيين من فلسطين أمام وحشية السياسة الإسرائيلية ولاسيما تلك التي يمارسها شارون حتى اليوم. وبقيت مسألة انشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية ملفاً مفتوحاً على الدم، وعلى الرغم من أن الأردن قد وقع معاهدة سلمية مع إسرائيل (في 26 تشرين الاول 1994) فإن مسارات مدريد[16] بانت معطلة، ومقولة الأرض مقابل السلام بقيت شعاراً لا ينطبق أبداً مع واقع الممارسات الإسرائيلية التي اسقطت قداسة حدود 1967 بالنسبة للعرب وللعالم، وعزّزت الاستيطان وزجّت بآلاف المعتقلين في السجون وبات سقوط الضحايا والشهداء قوت الأراضي المحتلة اليومي، والدوائر الكبرى تهمس «بالترانسفير» على صعوبته.

7- وفي التقدير إن توقيع أوسلو (19 ايلول 1993) كتتويج لمفاوضات منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل هو المحصلة لكل هذه الممارسات، أو إنه جاء «محصّلة لتراكم الهزائم والاخطار والانتكاسات العربية والفلسطينية في ظل انفراد الولايات المتحدة الأميركية في السيطرة على العالم»[17].

وفي الخلاصة لم يكن هذا التأرجح العربي بين الامة وانفلاتها في مساحات واسعة كالشرق الأوسط أمراً سلساً للقيادة العربية المتشظية في أكثر من اتجاه، بل كان نتيجة طبيعية لتراكم الهزائم وتضافر المخططات

وتسارع الأحداث الكبرى التي عجّلت في صوغ مشاريع جديدة للشرق الأوسط او سحب مشاريع قديمة من دون تعديلات كبرى عليها.

فما هي الاحداث الجديدة التي أظهرت لنا مشروع الشرق الأوسط الموسّع؟

ثانياً: خلفيات المشروع وأبعاده

تذكرنا المبادرة الأميركية التي تطلق مشروع الشرق الأوسط الكبير ببدايات القرن الماضي، عندما راحت الدول الكبرى تنظر الى الامبراطورية العثمانية بوصفها «الرجل المريض» الذي نضج زمان اقتسام أراضيه وخيراته، بما فيها البلاد العربية التي شكلت اجزاء من تركته آنذاك.

وهكذا حملت تلك المرحلة في أعقاب الحرب العالمية الثانية متغيرات كثيرة في منطقة الشرق الأوسط، اذاً، واقتسمها الحلفاء (بريطانيا وفرنسا) بعدما أبرموا عدداً من الاتفاقات، خصوصاً سايكس - بيكو (1916) ثم مؤتمر سان ريمو الذي رتّب الأوضاع القانونية في اقتسام لبنان وسوريا وفلسطين وأجزاء من العراق. واذا كانت اوروبا ممثلة بسايكس وبيكو قد وضعت حجر الأساس للبناء السياسي لمنطقة الشرق الأوسط مجزءاً في اعقاب الحرب الكونية الاولى، فإن أميركا ممثلة بجورج مارشال [18] جاءت تضع البنيان الاقتصادي للعالم بدءاً من اوروبا وفي أعقاب الحرب الكونية الثانية.

وها هي تخرج من الشراكة فتبدو «مارشالاً» جديداً تضع يدها على المنطقة، وتقدم مشروع الشرق الأوسط الكبير فتعتبره في الفقرة الاولى منه انه «ضرورة للعالم لأنه منطقة تشكيل فرصة فريدة للمجتمع الدولي».

إننا أمام دولة عالمية تعيد صياغة المنطقة وتحديدها وفقاً لعلاقات جديدة لا تحترم خصوصيات الأوضاع السياسية لبلدان الشرق ولا تبالي بالأبعاد الخطيرة للصراع العربي - الإسرائيلي المزمن.

قد يكون مفيداً القفز فوق المكّونات التاريخية القديمة المتراكمة التي أوصلت الى هذا المشروع، والاستغراق في ربطه أكثر بمجموعة من المكّونات الأقرب في أحداثها الى زمن المبادرة التي سرعان ما وضعت مشروعاً خاضعاً لنقاشات وتجاذبات طويلة في المستقبل.

فما هي هذه المقومات والاحداث الجديدة؟

1- «مصيبة» 11 ايلول 2001

يشابه هذا الحدث «المصيبة» التي لحقت بالقرن الواحد والعشرين، لأنه يشابه التاريخ الميلادي الثاني بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية، يمكننا ان نؤرخ لما قبله وما بعده. فقد سقطت معه مثلاً رمّة واحدة تلك الفترة الانتقالية التي كانت قائمة بين انهيار معالم الحرب الباردة وتكوّن ملامح النظام العالمي الجديد.

فمع انهيار البرجين في أميركا الى مبنى في البنتاغون، وانهيار برج بابل في بلاد ما بين النهرين حيث تبلبلت الألسن واللغات في ما بين شعوب الأرض، تشابه كبير. لم يصل أهل بابل (العراق القديم) إلى السماء لكن أميركا هبطت بعد تلك المصيبة من عصرها الفضائي، وكأننا كنا نعاني وقع سقوط العولمة الذي التي لم تنضج بعد، ولم يهضمها الكثير من شعوب الشرق الأوسط، او انهم لم يستوعبوا مراميها وأفكارها الكثيرة، وبهذا

التبست مجمل الأفكار والنظريات التي كانت تفخر أميركا بتقديمها الى الشعوب وكأنها تشابه المطر ولا يمكن التحكّم به.

قد لا نعرف حجم الأفكار والتحليلات والاسقاطات والأضاليل الكثيرة والأسرار المتخفية تحت ركام البرجين من دون اشهار نقطة دم واحدة في وجه العالم. كان يمكن التصور بأن وراء نضوب الدم الأميركي أنهار من الدماء العربية والإسلامية تنتظر في آفاق الشرق الأوسط بالاضافة الى رفع مقولة القرن أن لا فعالية سياسية في عالم اليوم خارج الفعالية العسكرية «الرقمية».

وقد صاحب هذه المقولة توجس دولي ينذر بهويات جديدة وتحولات كبرى قد تطول أو تقصر طبقاً للحروب المفتوحة. فقد أحدث الهجوم على أميركا انقلاباً جذرياً شاملاً في سياستها العالمية وخصوصاً الشرق الأوسطية منها، وأظهر الأميركيون مواقف مفرطة الحساسية تجاه مشاكل الأمن القومي والعالمي، وقد استقر في يقينهم أن الشرق الأوسط هو أحد أهم مصادر التهديد الرئيسية، ان لم يكن المصدر الأول لتصدير «الارهاب» وتهديد الأوضاع الأمنية في العالم.

إنها «مصيبة» لكنها المصيبة الأكبر في العالم كما أبرزتها أميركا، فالحادث يحتل القرن الراهن على المستويات العسكرية والسياسية والمالية والأمنية والثقافية.

أليست الولايات المتحدة الأميركية هي الدولة الأكبر في العالم؟

يكفي مراقبة اسمها الطويل وأبراجها الشاهقة الأكبر في العالم، وسياراتها وبرّداتها (ثلاجاتها) وجاداتها وقوة الـ bits في حواسيبها، لتكون

مصيبة 11 ايلول أيضاً «المصيبة» الدولية الأكبر، أيضاً، في العالم. والملاحظة الطريفة التي تؤكد بأن الدول مثل الافراد يسقطون أحجامهم في تطلعاتهم وافكارهم ورؤاهم، تجعلنا ندرك سلفاً أن المشروع المسمى بـ «مشروع الشرق الأوسط الكبير» هو كبير الى درجة لا يمكن تصّورها، وتكفي مقاربة تفاصيله لندرك مدى كبر «المصيبة» الأميركية التي تشكل حافزاً واضحاً لتغيير معالم الشرق الأوسط بل العالم كله، وكأن الفكر العالمي اليوم، بهذا المعنى، أمام أميركا دولة العولمة من ناحية، والعالم كله من ناحية ثانية. وبهذا تسقط تسميات مثل العالم الثاني أو الثالث في توصيف الدول اذ تبدو أميركا وحيدة والعالم كله ثالثاً [19].

ليس هناك من شكوك في ان الإدارة الأميركية التي تتقن الحفاظ على مصالحها الحيوية الواسعة الأطراف، لم تتردد يوماً في التذكير بها في الشرق الأوسط، وهي تشعر منذ الحادي عشر من أيلول على الاقل بأن النظم العربية المشرقية والإسلامية خصوصاً، والتي رعت انشاءها وساهمت كثيراً في تعزيز سيطرتها وبقائها، قد أصابها الوهن ولم تعد تقوى على حمل المسؤوليات التي كانت الأسباب الأساسية في تقديم الدعم الشامل لها.

ويأتي في رأس هذه المسؤوليات تحقيق الاستقرار والسلام الاقليمي والعالمي، والرد الجزئي على حاجات مجتمعاتها المحلية حتى يمكن ضمان الأمن والاستقرار فيها. فقد خسرت هذه النظم معركة الاستقرار والسلام الاقليميين ولم تنجح في ضبط القوى والمنظمات الأهلية المقاتلة ضد إسرائيل، ولم تقبل بتسوية عربية إسرائيلية تضع حداً لمناخ المواجهة والعنف

في المنطقة، وتفتح الطريق أمام ما يبدو حملة اخضاع وتهدئة شاملة لمجتمعات المنطقة وشعوبها. والمفارقة في المنظار الأميركي دوماً أن عدداً من هذه الانظمة المتضامنة في اطار الجامعة العربية لا تتورع هي نفسها عن دعم بعض منظمات المقاومة «الارهابية»، وتشجع بالتالي على العنف وزعزعة الاستقرار الاقليمي والعالمي.

والواقع ان الشعور العميق بولادة نمط تهديدات جديدة وخطيرة على الأمن الأميركي والعالمي، لم ينشأ بسبب من هذا الهجوم النوعي من الناحية الاستراتيجية، ولكن أكثر من ذلك بسبب ارتباطه بمنظمات اسلامية كانت تعتبر حتى ذلك الوقت احدى أدوات الصراع السياسي الرئيسة التي تستخدمها الولايات المتحدة نفسها، سواء اكان في ضغوطها السياسية على الأنظمة العربية، أم في مناوراتها الاستراتيجية الكبرى، كما في أفغانستان، وقبلها في «تحويق» الاتحاد السوفياتي والمنظمة الاشتراكية، تسهيلاً لبذر الديمقراطية في أرجائها ومحاولة إلحاقها بركابها.

وفقاً لهذا التحليل الذي يصب بالتالي في فهم احد أهم مقومات المشروع الأميركي، موضوع البحث، لم يحمل هجوم 11 ايلول هزيمة عسكرية خطيرة جداً للولايات المتحدة (مع ان هزائمها جاءت من التحليلات والمعلومات الخطيرة التي لوّثت سمعة العديد من رجال الإدارة الأميركية المتواطئين في ما حصل)، ولكنه أفقدها حليفاً تاريخياً وعالمياً استثنائياً. وبقدر ما أظهر هذا الهجوم في مستوييه أخطاء الحسابات الاستراتيجية الأميركية السابقة، فقد خلق لديها، بالفعل، تحديات جديدة كبرى لم تكن منتظرة ولا مناص من مواجهتها.

أهم ما في 11 ايلول تلك الضربة النفسية القوية التي أورثتها للولايات المتحدة الأميركية التي كانت تتباهى في الشرق الأوسط واوروبا والعالم بوصفها القوة الوحيدة من دون حلفاء في عالم تسيطر عليه عقيدة القوة والنزوع الى السيطرة.

كان الشرق الأوسط (الإسلامي) البقعة التي منها انطلقت الضربة العسكرية القوية التي ألّمت بالولايات المتحدة وأظهرت هشاشة أنظمتها الدفاعية الرقمية، ولذا كان من المتوقع أن تختاره الإدارة الأميركية كموقع أول تصفّي حساباتها معه. وهو الموقع الذي يتجاوز أي منطقة أخرى من العالم تشعر فيه الولايات المتحدة بأن اصدقاءها وحلفائها قد انقلبوا عليها فيه، وانها لن تتمكن من استعادة هيبتها وصدقيتها وكرامتها من دون ان تعيد هؤلاء الذين خدعوها أو خانوها الى «الطريق القويم».

ومما عزز هذا المكّون تقارير الأمم المتحدة التي أظهرت بالفعل الحجم الهائل لهدر الموارد والطاقة والفرص في منطقة الشرق الأوسط، مما وضع بين أيدي الإدارة الأميركية مادة دسمة تبرر بها غضبها على هذه الأنظمة او حملاتها عليها.

بهذا المعنى، راحت الإدارة الأميركية تصوغ للنظم العربية والنخب الحاكمة صورة سلبية من ناحية يقترن فيها الاستبداد بالخديعة والنفاق وما يمثله من انعدام الصدقية والاخفاق الخطير في نمط الإدارة والمسؤولية، ومن ناحية أخرى التحضّر لصياغة مشاريع تعيد النظر في كل شيء لإعادة بناء الشرق الأوسط من الصفر.

2- غزو العراق

جاء غزو العراق بحجة البحث عن أسلحة الدمار الشامل، كذريعة لم تستقم، المكّون الثاني البارز في اعادة رسم الشرق الأوسط. وما احتلال العراق وتدمير دولته ومؤسساته وبناه التحتية الاقتصادية والثقافية سوى التعبير الواضح عن ارادة الانتقام التي تحكّمت بالقيادة الأميركية في منتصف العام 2003، وتصفية الحسابات مع العرب المسؤولين في نظر الإدارة الأميركية عن انتاج منظمة القاعدة، وغيرها من المنظمات الارهابية. وعلى هذا المستوى الانتقامي كان لا يمكن البحث إلاّ عن ردود فعل تقود الى تعاظم تهديد مصالح الولايات المتحدة في المنطقة. لكن الإدارة الأميركية كانت تدرك ان وراء أساليب الانتقام تلك مشكلة حقيقية شرق أوسطية، وأن ضمان مصالحها لا يتحقق الا بتغييرات أساسية على مستوى أنماط الإدارة والحكم، ومستوى اخراج المنطقة من عزلتها الدولية وركودها الاقتصادي والاجتماعي.

هكذا وجدت الولايات المتحدة أمامها أزمة سياسية عميقة راحت تقوى بفعل ازدياد مخاطر الأصوليين على السلطة في اكثر من بلد عربي.

وازداد ادراك الإدارة الأميركية للمخاطر مع تنامي اخبار تعميم الفساد الذي كانت تلح عليه المؤسسات الدولية، كاشفة أعطال النظم العربية. وقد نتج عن ذلك بالطبع، توليد سحر جماهيري انصرف نحو المعارضات الإسلامية والحركات الباحثة عن الأصول والقيم الدينية وأساليب المقاومة التي تذكّيها وسائل الاعلام الغربية، وكان يساعد في ذلك بالطبع الانحلال الفاضح والمتفاقم لمؤسسات الأنظمة القائمة.

وشعرت الدول بأنها تدفع ثمن انهيار حدودها في عصر العولمة الأميركية بعدما سبق لها ان دفعت أثمان بناء ورفع الحدود في ما بينها كلها، بهذا المعنى انصرفت الإدارة الأميركية الى بلورة استراتيجية جديدة ذات أطر ثلاثة:

أ- شن الحرب على ما أسمته الارهاب، وهي تقصد به الحركات الإسلامية التي تشكل في رأيها الخطر الرئيسي على الاستقرار في المنطقة والعالم.

ب- العودة الى صياغة مشاريع تهدف الى اصلاح النظم القائمة في الشرق الأوسط.

ت- اعادة ايقاظ طريق التسوية السلمية للنزاع الفلسطيني- الإسرائيلي بعدما جرى هجره لفترة ليست قليلة.

وكانت الإدارة الأميركية تأمل من هذه الاستراتيجية المثلثة الأبعاد، وما زالت، وضع حد للتدهور القائم في الشرق الأوسط، ثم ربطه بالاقتصاد الأميركي، بحيث يمكن التغلب على مخاطر القطيعة المحتملة معه في المستقبل اذا ما تركت الامور على غواربها.

وبان، من هذه الزوايا الاستراتيجية، ان مصلحة تكاد تتحكم بالولايات المتحدة مختصرها إحداث تغيير ملموس في المنطقة حتى تقطع الطريق على أي بديل آخر يهدد مصالحها، سواء أكان ديمقراطياً أم اسلامياً.

لكن السؤال الذي يطرح هنا هو مثابة مجموعة أسئلة:

هل تستطيع الولايات المتحدة إحداث هذا التغيير؟ وما هي مصلحتها فيه؟ وهل لديها الوسائل الفعلية المقنعة لإحداث هذا التغيير؟ وكيف لها ان

تجمع بين قدرتها على التغيير وعدم الرغبة في المنطقة على المضي في هذا التغيير، خصوصاً بعد تلمس تداعيات فلسطين والعراق ونتائجهما؟

نجد الاجابة في ما قاله الرئيس السابق لوكالة المخابرات الأميركية جيمس ولسي من أن «الولايات المتحدة ستعمل على تغيير أنظمة الحكم في جميع الدول العربية وعلى رأسها السعودية ومصر، بعد الانتهاء من العراق... فالدول العربية تنقسم الى قسمين: إما ديكتاتوريات مطلقة أو أنظمة لأسرة محددة تتولى الحكم بأسلوب بيروقراطي متخلف لا يترك أي مجال للمشاركة السياسية». وقال «إن الحرب التي شنّتها الولايات المتحدة على المنطقة بدءاً من العراق، لا ترتبط بالضرورة بأسلحة الدمار الشامل، بل هي اساس لنشر الديمقراطية في العالمين العربي والإسلامي» [20].

ولو دفعنا الاجابة عمقاً لأمكننا القول ان منطق الجغرافيا السياسية يقود الى احتواء التهديد الذي يخيم على النظام الأميركي، مما يستدعي عدم ترك مركز العالم الحقيقي الذي هو الشرق الأوسط، يفلت من يدها.

وهذا ما جعلها تمسك بخناق العراق باعتباره الحلقة الأضعف بعد أفغانستان ومدخلاً لتغيير خريطة الشرق الأوسط وقيام امبراطورية جديدة تمنع التقاء اوروبا والصين عبر أوراسيا، كما ان غزو العراق واحتلاله يأتي تطبيقاً للهدف الاستراتيجي الاساسي والقديم للولايات المتحدة القائم على ضرورة التحكم السياسي بالموارد العالمية منذ صار التزود بالسلع المختلفة والرساميل أولوية مطلقة.

3- الشرق الأوسط بين أميركا «وإسرائيل»

يأتي هذان الحدثان الكبيران في سقوط البرجين وبغداد في أعقاب سلسلة من الاحداث التي كانت تظهر مدى التغلغل الصهيوني في المشاريع الخاصة بالولايات المتحدة وتحيزها الدائم «لإسرائيل». فمنذ العدوان الثلاثي على مصر (1952) واجتياح مصر وسوريا عام 1967 بدعم أميركي كبير، ثم ضرب «إسرائيل» المفاعل النووي العراقي في اوائل الثمانينيات، ثم اجتياح إسرائيل لبيروت، إلى التهديدات المستمرة لسوريا، ثم الانفراد بالحل في فلسطين، من تغيير في الجغرافيا ومحاولات التغيير في التاريخ وتشجيع إسرائيل على الظهور بمظهر الدولة الاقليمية العظمى وصولاً الى خطة الفصل وقبلها خريطة الطريق، تبدو مسألة التمييز بين مصلحتي الأمن والأميركي والإسرائيلي عسيرة، كما ان استراتيجية الاستمرار والازدهار تقضي فرض الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط. وهنا نطرح أسئلة:

هل يتراجع الزخم الإسرائيلي في الاستراتيجيات الأميركية للشرق الأوسط منذ «عاصفة الصحراء» وصولاً الى سقوط بغداد؟ ما هو مستقبل العلاقات الأميركية - الإسرائيلية في ضوء تهافت دول المنطقة بمجملها على التسابق نحو اقامة علاقات مباشرة مع أميركا؟ هذه الاسئلة التي لا تفترض اجابات نهائية، تطرح مؤشرين اثنين خاصين بالشرق الأوسط:

أ- الرؤية الأميركية لحلول جذرية في الشرق الأوسط (وردت في خطاب الرئيس الأميركي بوش في 24 حزيران 2004) الذي يجب ان يتغير كليا، من اجل مستقبل الانسانية، ولأنه يستحيل ان يعيش

الإسرائيليون في الرعب، والفلسطينيون في الاحتلال والفساد السياسي.

تؤكد هذه الرؤية على «دولتين تعيشان في سلام وأمن جنباً الى جنب، ولا سبيل فعلياً الى تحقيق ذلك السلام الا بمكافحة كل الاطراف «الارهاب». ولن تقوم الدولة الفلسطينية في خطابه أبداً بالارهاب» لكنها سوف تبنى من طريق الاصلاح الذي هو أكثر من تغيير شكلي او محاولة للحفاظ على الاوضاع الراهنة. «وسوف يتطلب الاصلاح، وفقاً لهذا الخطاب المحطة، الحق بانشاء مؤسسات سياسية واقتصادية جديدة تماماً تعتمد على الديمقراطية واقتصاد السوق والتحرك الدائم لمكافحة الارهاب.

وقد بدا واضحاً في هذا الاعلان أن الولايات المتحدة تسعى الى تحقيق هذا الاصلاح بالتعاون مع غيرها من الدول الاقليمية الرئيسة. لذا فقد طالب وزير خارجيتها كولن باول بتكثيف العمل مع زعماء شرق أوسطين ودوليين لتحقيق رؤية لدولة فلسطينية في الـ 2005 مستقرة مسالمة ودعا «إسرائيل» علناً الى اتخاذ خطوات ملموسة لتأييدها كدولة لها مقومات البقاء وذات صدقية.

ب- الاصدار الرسمي لوزارة الخارجية الأميركية للنص الرسمي «لخريطة الطريق»[21] بهدف السلام في الشرق الأوسط، بعدما تم تسليم نسختين منها الى المسؤولين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وقد تزامن اعلان النص مع بيان بوش الذي دعا فيه الى وقف أعمال العنف والعودة الى المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني

والإسرائيلي، وصولا الى تنفيذ رؤيته القائمة على اساس دولتي «إسرائيل» وفلسطين.

وقد رحب بهذين الأمرين الاتحاد الاوروبي وروسيا والأمم المتحدة، في بيانين وزاريين للمجموعة الرباعية في 16 تموز و17 ايلول من العام 2002.

وتأتي أهمية هذا الاصدار الرسمي كونه يدعو الى حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني على قاعدة انهاء الاحتلال الذي بدأ عام 1967 بناء على الأسس المرجعية لمؤتمر قمة سلام مدريد ومبدأ الارض مقابل السلام وقرارات الأمم المتحدة 242, 338, 1397 والاتفاقات التي تمّ التوصل إليها سابقاً بين الطرفين، ومبادرة الامير عبد الله ولي العهد السعودي التي تبنتها الدول العربية في قمة بيروت[22] والداعية الى قبول «إسرائيل» كجار يعيش بسلام وأمن ضمن تسوية شاملة بما في ذلك المساران السوري – «الإسرائيلي» واللبناني – «الإسرائيلي».

4-مبادرة باول [23]

عقد كولن باول وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية اجتماعاً مغلقاً (2002/11/6) مع خمسين سيدة عربية في اطار برنامج الاصلاح العربي الذي اعدته وزارته وأشرفت على تنفيذه اليزابيت تشيني ابنة نائب الرئيس الأميركي ديك، وهو برنامج جاء في اطار المناخ العام الأميركي في تعزيز الديمقراطية ونشرها في منطقة الشرق الأوسط ومساعدة الدول المعنية في

دفع خططها التنموية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتربوية، وهو البرنامج الذي وضعته الإدارة الأميركية عقب 11 ايلول، ورصدت لتنفيذه مبلغ 29 مليون دولار.

وقد لعب هذا الوفد النسائي دوراً في تأجيل مبادرة باول الاصلاحية التي شكلت نواة مشروع الشرق الأوسط الكبير، الى 2002/12/12، لأن أعضاء الوفد (من الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، سوريا، الضفة الغربية، غزة، اليمن، تونس، الخليج) أثرن مسائل هامة مثل دعم واشنطن لإسرائيل، والمعايير المزدوجة في السياسة الأميركية، ورفض الحرب على العراق والمنطقة، والخطط المبيتة لتقسيم المنطقة الى دويلات طائفية. وقد جاءت اثارتهن لهذه الملاحظات نابعة من اطلاعهن على مبادرة باول حول الديمقراطية في الوطن العربي.

وكان اللافت هزء أعضاء الوفد النسائي من المبلغ الزهيد المخصص لإحداث التأثير المطلوب لتصدير الديمقراطية، أي 29 مليون دولار، مقابل تخصيص أميركا مبلغ 92 مليون دولار للمعارضة العراقية، وفي الوقت نفسه، لتقويض العراق وإثارة الحرب الأهلية فيه.

الواقع إن التأجيل لم يكن فقط لما تقدم، بل الارجح أنه كان انتظاراً لقبول أوسع «لخريطة الطريق» المقترحة لحل الصراع في فلسطين، وكأن في الامر مراوغة متجددة لمصلحة إسرائيل ليبدو الشعار الأميركي السائد في تلك المرحلة: تبريد في فلسطين وتسخين في العراق، او على العكس، وهكذا دواليك.

جاءت مبادرة باول تحمل في صفحات ثلاث إصلاحاً نظرياً واسعاً للبنى السياسية والاقتصادية العربية، انطلاقاً من مصلحة أميركية تقضي بتغيير

الشرق الأوسط، وقد كان باول حازماً في أمر أساسي وهو ان تأجيل الاصلاحات حتى حلّ أزمات المنطقة مسألة باتت مرفوضة بالكامل من الإدارة الأميركية.

وتبدو نصوص مشروع الشرق الأوسط الكبير نسخة طبق الأصل تقريباً عن مبادرة كولن باول مع أن ما بينهما عامان تقريباً (الأولى 2004/2/13 والثانية 2002/12/17)، بل يمكن القول إن المشروع المذكور هو المبادرة الأساسية لباول التي جاءت كما قال، نتيجة مناقشات مع قادة بعض دول العالمين الغربي والإسلامي وعدد كبير من مثقفيهم، بمن فيهم الخمسين سيدة عربية اللواتي ذكرهن في سياق مبادرته، معتبراً ان هذه المبادرة هي اصلاحية وشاملة، وهي فعلاً كذلك، وأنها تضع الولايات المتحدة بشكل قوي الى جانب قوى التغيير والاصلاح وبناء للمستقبل الحديث في منطقة الشرق الأوسط.

وقد تركزت مبادرته على أعمدة ثلاث:

1- العمود الأول هو للتعاون مع القطاعين العام والخاص لردم الهوة في مجال البطالة من خلال الاصلاح الاقتصادي والاستثمار في مجال الأعمال وتزكية القطاع الخاص، وتعزيز الحريات والمجتمع المدني والمشاركة السياسية ورفع صوت النساء.

2- العمود الثاني يربط بين الاقتصاديات المفتوحة وضرورة إيجاد الأنظمة المفتوحة على بعضها وعلى العالم.

3- العمود الأخير وهو الاصلاح التعليمي حيث سيتم التركيز على تعليم البنات وتوفير المنح المدرسية للجميع.

وقد شددت المبادرة على أن أميركا لا تفرض «النموذج الجيفرسوني» نسبة الى الرئيس الأميركي توماس جيفرسون أحد مؤسسي الجمهورية الأميركية المعروف بكتاباته الفكرية والفلسفية حول الحرية والديمقراطية.

ثالثاً: قراءة هادئة مختصرة لمشروع الشرق الأوسط الكبير

1- الأطر الاستراتيجية للمشروع

لم يسبق لورقة سياسية ان حظيت بهذا الحجم من الاهتمام والنقاش الذي يتمحور حول مشروع الشرق الأوسط الكبير. فمنذ ان أطلق الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش أمام صندوق «الوقف القومي للديمقراطية» في الولايات المتحدة الأميركية في السادس من شباط 2004 مبادرته[24] تلك، والعرب والعالم مشغولان بها. فقد بدت محط الجدل السياسي المعاصر ومثيرة للنقاش في داخل دول العالم العربي واجتماعات وزراء خارجيته، كما في القمة العربية الاخيرة في تونس وصولاً الى قمة الدول الصناعية في جورجيا، في الولايات المتحدة بدعوة من الرئيس بوش، وبحضور دول عربية، وهي ورقة لازمة يومية لوسائل الاعلام.

وحيال الأرشيف الضخم الذي أورثه هذا المشروع الحافل بالمواقف وردود الفعل المتباينة، فإن النتيجة البسيطة التي يمكن ذكرها هو نجاح هذه الورقة - المشروع المتحرك في تحريك مجمل الملفات الاخرى في العالم سواء أكان من الناحية الاستراتيجية الدولية وإعادة رسم الخرائط للأوطان

والشعوب، أم من ناحية الالحاح لإعادة النظر في مجمل النواحي الاخرى من اقتصادية واجتماعية وثقافية وتنموية.

واذا كان العنوان العريض لهذه المبادرة هو حضّ الدول المعنية والإلحاح عليها لإشاعة الديمقراطية، فإن وقعها جاء متبايناً مشوباً بالمخاوف والحذر، لأن واشنطن المتسلقة بسرعة رهيبة الى تحقيق الامبراطورية القوية، تقدم مشروعها على قواعد الشراكة مع دول أخرى أوروبية[25]، يفترض ان تأتي الشراكة معها على أساس تشبّعها بالمبادرة وتفاصيلها وجدواها على المستوى العالمي.

يبدو الهّم الأميركي تحصين المباردة بمشروعية أوروبية صعبة المنال واسلامية معتدلة (تركيا) صعبة القبول، فتبقى تلك المبادرة فقيرة في زخمها ويتيمة في إمكانيات تبنيها ومحصورة في أربع صفحات «فولسكاب» يحتاج تحقيق مضامينها الى عشرات بل مئات السنين.

وتبدو أميركا وكأنها تكرر تجربتها الهائلة في أوروبا الشرقية، عازمة على تعميمها في منطقة الشرق الأوسط.

هكذا يظهر، ايضاً، ان هذه التجربة مشوبة بالتعثّر والغموض. فبينما يجاهر الرئيس الأميركي بوش بأن الحرية هي مستقبل الشرق الأوسط لأنها مستقبل البشرية جمعاء، وما على دول الشرق الأوسط إلا تطبيق الديمقراطية بطرائقها الخاصة وعلى نسق تركيا والعراق، نرى ان قمة الاطلسي الأخيرة لم تنجح[26] في إخفاء كل الانقسامات الأورو - أميركية بشأن العراق والشرق الأوسط، ذلك على الرغم من ان قادة الـ 26 دولة في حلف شمالي الاطلسي قد أعطوا الضوء الأخضر لدور جديد للحلف

متوسع نحو الشرق الأوسط وبدءاً من العراق، في مهمات تدريبية محددة.

وقد جاء في إعلان مشترك ان هؤلاء القادة قرروا تعميق الحوار المتوسطي مع سبع دول في حوض المتوسط[27]، كما أطلق مبادرة عنوانها «مبادرة تعاون اسطنبول» تجاه دول الشرق الأوسط الموسع، لا سيما دول الخليج العربي تضمنت عروضاً للتعاون في مجالات الأمن والدفاع.

وعلى الرغم من الإلحاح في تكرار معزوفة الحرية والديمقراطية اللتين اطلقتهما المبادرة الأميركية كبابين استراتيجيين لتحولات في المنطقة العربية، فإن غالبية العرب والمسلمين ينظرون الى المبادرة وكأنها ذريعة أميركية تؤسس لتغيير أنظمة الحكم، وترتفع الاصوات رافضة عدداً كبيراً من الانظمة العربية كما ترفض أميركا صاحبة المشروع.

2- التعريف الجديد للمنطقة

وتبرز قناعة متنامية تقوى يوماً بعد يوم مفادها أن هذه الديمقراطية المستوردة المشابهة للعديد من الانظمة العربية، ما هي سوى الوحدة الخفية التي تهيء لقبول العرب «بإسرائيل»، خصوصاً وأن الخطة في مسعاها لاعادة قولبة المنطقة تطرح تعريفاً جديداً لمصطلح الشرق الأوسط الموسع كما جاء في التسمية الاخيرة، يضم الى جانب الدول العربية كلها، ايران وتركيا وباكستان وأفغانستان ودول آسيا الوسطى ودول القرن الأفريقي، وهو أمر لم يشهده تاريخ الشرق الأوسط منذ الأساس. ولا يخفى ان استراتيجية توسيع التعريف الجيوسياسي يرمي الى جعل المنطقة خاضعة لخارطة

الحروب المحمولة والمتنقلة أميركياً في المستقبل الطويل، على قاعدة دعوى مكافحة الارهاب والأصوليات.

أليست تلك البقعة الموسعة كما تطرحها أميركا أقرب الى مناطق العمليات العسكرية الطويلة للجيوش الرقمية الأميركية؟

تتخذ هذه الورقة المشروع-أهميتها لأنها تأتي، كما يلحظ، مشروع أخذ ورد وحوار ومتوازية مع مشاريع من القوة والتدمير فائقة القساوة، وفي أعقاب دفع مزدوج للقوات العسكرية الأميركية الى الخليج في فترة قياسية هي أربع سنوات. فالمبادرة إذن، تقدم ملامح زعامة جديدة للعالم بعدما كادت هذه الزعامة أن تغرق بالغطرسة والأساليب الدموية. والواضح أن الولايات المتحدة حريصة على منع نشوء أي نظام إقليمي لا يكون مرتكزاً أساساً عليها، لذا كان همّها اخضاع جميع الهيئات ذات الصفة التعددية مثل الأمم المتحدة والسوق الأوروبية المشتركة والجامعة العربية، وتحويلها إلى غطاء للسيطرة العسكرية الأميركية. والمعروف أن هذا النظام العالمي الجديد كان مسكوناً بهاجس استئثارها بسياسة النفط، وهو هدف تحقق عبر حرب الخليج، لكن حل الصراع عسكرياً وبالمبادرات يحمل نوعاً من تثبيت هذه المكاسب، حتى ولو تعرضت الدول الحليفة لها في المنطقة لاهتزازات عنيفة، لا تؤثر كثيراً في النظام الدولي المرسوم الجديد.

وإذا كان الاطار العام للمبادرة عسكري - سياسي - نفطي، وتحكمها استراتيجية واحدة، نتساءل:

ما هي الحظوظ لمبادرة الشرق الأوسط الكبير وما هي مكّوناتها وعناصرها وتفصيلاتها؟

3- المبادرة وعناصرها الأساسية والتعديلات

استندت المبادرة الأميركية الى عدد من التوصيات التي تضمنها تقريران حول التنمية الانسانية العربية عامي 2002 و2003 أعدّتهما مجموعة من الباحثين والمفكرين وأساتذة الجامعات العرب. وقد طرحتها أميركا على الدول الصناعية الثماني لبلورة مواقفها الموحدة.

يمكن اختصار التقريرين في ثلاثة عناوين كبرى واسعة مفادها ان المنطقة العربية تشكو من نواقص ثلاث فاضحة:

أ - النقص في المعرفة

ب- النقص في الحرية

ث- والنقص في مشاركة المرأة في الحياة العامة

والواقع ان المبادرة جاءت متلازمة مع الكثير من الأبحاث والدراسات والطاولات المستديرة والمناقشات الكثيرة التي أغرت مجموعات كبرى من المثقفين العرب، وكانت تمتد في أرجاء العالم العربي وما زالت على قدم وساق. وقد لا يتصّور المتابع لما يدور وينشر ويؤسس من جمعيات وأنشطة، والميزانيات والتكاليف الباهظة، والأرباح التي تصبّ كلها في خانة إرضاء الأميركي وفقاً للمبادرة وعناصرها الكثيرة والانقياد السهل له.

لم تكن النخبة العربية في قسم كبير منها صاحبة ردود فعل على المبادرة، بل اسّست لها وواكبتها وجاءت بعدها لتدعمها وتعممها وتنشر حولها، وتلك ميزة جديدة من ميزات الفكر العربي قد يقع توضيحها او تبريرها في خانة الاشارة الى الادوار الهائلة التي تلعبها وسائل الاتصال والاعلام في إعادة واضحة لخلط الشعوب وتفاعلها على مستوى الافكار والآراء والتصورات.

لقد شغل موضوع النقائص الثلاث المذكورة، مثلاً، وخصوصاً ما يتعلق منه بتهميش المرأة العربية، مجموعة مفكرين وكتاب عرب من دول ومشارب مختلفة، اجتمعوا في بيروت بدعوة من برنامج الأمم المتحدة للانماء، للنظر استشارياً في مسودة تقرير 2004 بعدما كان للتقريرين السابقين من الضجة والاتهامات بحجة ان تشخيصهما للحالة الانمائية التعيسة في العالم العربي جاء تبريراً لما يهيئه الاستعمار الغربي.

وما يفاجئ أن ما جاء في مبادرة بوش ابتسار للتقرير بل قنص لبعض ما فيه مما لم يكن قد أقر عربياً بعد، فجاء تسريب ما للائحة طويلة من المقترحات وللأفكار التي كانت ستتقدم بها المجموعة لأميركا، لو لم يسبق اليها في توليفة أميركية عنوانها كما جاء كيفية اقامة الديمقراطية في الشرق الأوسط المكبّر[28]. واللافت ان مبادرة بوش هذه سبقها اعلان ادارته انها تقترح على الكونغرس الأميركي قطع المساعدة الأميركية لبرنامج الأمم المتحدة للشرق العربي (وتراوح بين الـ 10 والـ 14 مليون دولار) بحجة ان التقرير يتضمن موقفاً سلبياً من حرب أميركا على العراق.

لقد استهلت المباردة في نصها (الذي نشرته جريدة الحياة 2004/2/13 بتسريب خاص) باستعراض عدد من الاحصائيات والارقام والنسب توطئة لمتنها، وفيها توصيف للتخلف الشديد الذي تغرق فيه دول المنطقة. وقد اثبتت مقولة افتراضية أساسية في التوطئة تقول: طالما يتزايد عدد الافراد المحرومين من حقوقهم السياسة والاقتصادية في المنطقة، سنشهد زيادة في التطرف والارهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة. ولا تكمن

الاشكالية هنا في صوابية هذا الاستهلال أو عدمه، بل في تجاهل أسبابه ومسبباته، ولعل في جلائها جواب على السؤال الذي ما نفك الاعلام الأميركي يطرحه ويردده: لما يكرهوننا؟

نجد في الوثيقة ان 40٪ من العرب البالغين أميّون، وتشكل النساء ثلثي هذا العدد، وتتوقع الوثيقة 25 مليون عربي عاطل عن العمل في الـ 2010، حيث يعيش ثلث العرب على مدخول دون الدولارين في اليوم، ويلحظ ان مجموع اجمالي الداخل المحلي لبلدان الجامعة العربية الـ 22 لا يوازي نظيره في اسبانيا وحدها.

ونجد في الوثيقة ان 1.6٪ من العرب يبحرون في الانترنت، وهي نسبة دون ما هي عليه في أي منطقة اخرى من بقاع العالم الفقيرة، بما فيها بلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كما لا تشغل المرأة سوى 2.5٪ من المقاعد البرلمانية في بلدان العرب. وتعكس هذه الارقام والاحصائيات وقوف المنطقة عند مفترق طرق «يشكل تهديداً مباشراً لاستقرار المنطقة وللمصالح المشتركة الخاصة بالدول الصناعية الكبرى».

والعلاج الناجع لهذا الواقع المرير هو الاصلاح كما جاء في المبادرة.

4- أولويات الاصلاح

أ- تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح:

ترى الوثيقة ان الحرية والديمقراطية ضروريتان لقيام المبادرة الفردية في ارجاء الشرق الأوسط الكبير، باستثناء «إسرائيل» البلد «الحر» الوحيد، الى اربعة دول اخرى تتمتع بالحرية الجزئية ولم تتم تسميتها. وتصنف

البلدان العربية في أدنى درجة من حيث الحرية وابداء الرأي والمساءلة، وهو ما يتناقض كلياً مع رغبات وتطلعات سكان هذه البلدان، ولهذا اقترحت المبادرة تعزيز الانتخابات الحرة عن طريق تقديم مساعدات تقنية من بلدان الشراكة الثماني عبر تبادل الزيارات او الندوات وانشاء وتعزيز لجان انتخابية مستقلة لمراقبة الانتخابات والنظر في الشكاوى وتسلم التقارير الطاعنة بمبدأي الحرية والديمقراطية في بلدان الشرق الأوسط. ويصار على ضوئها العمل على صوغ التشريعات الجدية في تمثيل الناخبين الأوسطيين كما الى رعاية معاهد تدريب خاصة بالفساد مثلاً تجمع بين قيادات من بلدان مجموعة الثماني والمنطقة.

ويمكن في هذا المجال تحت عنوان المساعدة القانونية للناس العاديين انشاء مراكز وتمويلها بشكل يسمح للأفراد الحصول بواسطتها على مشورات قانونية والاتصال بمحامي الدفاع وكليات الحقوق في المنطقة.

وفي اليقين ان ما وزع مجاناً من كتيبات في لبنان مثلاً حول «تأسيس وإصدار وسائل الاعلام المطبوع» او «إنشاء وإدارة الجمعيات الخاضعة لقانون 1909» في شهر حزيران 2004 ما هو سوى باكورة قد تصب في هذا الاطار التثقيفي تحت اسم سلسلة دليل حقوق المواطن A.D.D.L. الممّول ربما من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية عبر برنامج الشفافية والمساءلة الذي تديره AMIDEAST لبنان [29].

ويتضح من المبادرة ان إلحاحاً ينصب واضحاً عن استقلالية وسائل الاعلام وتخليصها من سطوة الانظمة والدول في المنطقة، وذلك عن طريق تدريب الصحافيين على تغطية الانتخابات ومواطن الحرية ونشر مبادئ

الشفافية ومكافحة الفساد، الخاصة بمجموعة الثماني، خصوصاً وأن البنك الدولي قد حدد الفساد بكونه «العقبة الأكبر في وجه التنمية وقد اصبح متأصلاً في بلدان الشرق الأوسط الكبير».

وإذ تشير المبادرة الى أن الاصلاح الحقيقي في الشرق الأوسط الكبير يجب ان يأتي من الداخل عبر رعاية واسعة لمنظمات التغيير التمثيلية، فإن هذا الامر يعني إحياء وتعزيز ما يعرف بالمجتمع المدني.

بين الداخل والخارج يقع المفصل الاساسي الذي جعل المبادرة شديدة الالتباس بين الولايات المتحدة والمجموعة الاوروبية وفي طليعتها فرنسا، وقد استغرق هذا اللبس شهوراً أربعة من النقاشات (2004/2/13 تاريخ اطلاق المبادرة اميركياً و2004/6/7 تاريخ اعلان قصر الاليزيه ان الشرق الأوسط الاكبر بات مقبولاً). والقبول جاء نتيجة لأمرين:

- التوازن او ترسيخ مبادئ التحرك بالتشاور بين الدول المعنية بالمبادرة
- الاقرار الأميركي بعدم امكانية او جدوى فرض الاصلاحات من الخارج، وتخلي الولايات المتحدة عن بنود كانت تدعو لا بل تفرض تحويل المؤسسات الخاصة بالاصلاحات في هذه المنطقة من العالم.

ويضاف اليهما أمر اساسي هو منح الأولوية لمعالجة النزاع الفلسطيني «الإسرائيلي»، وهذا يعني ان أميركا قد تخلت عن اعتبار مشروعها في الشرق الأوسط الكبير ركناً اساسياً في حربها على «الارهاب»، خصوصاً وأن بوش كان أطلقه مشروعاً يمثل بعد الحرب في افغانستان والعراق، المسار السلمي للتحرك ضد التطرف.

ب- البناء المعرفي: ألف معلمة في الـ 2010

يقوم هذا البناء على مبادرات ثلاث تتناول التعليم الاساسي والتعليم بواسطة الانترنت وتدريس ادارة الاعمال على اعتبار ان فجوة معرفية ضخمة تقوم بين العالم وبلدان الشرق الأوسط والتي كانت مهداً للعلم والمعرفة في التاريخ الغابر. وليس سوى المعرفة طريقاً الى الحرية والتنمية والانعتاق.

تتناول المبادرة الاولى معضلة محو الامية حيث يفترض التركيز على انتاج اجيال متحررة من الأمية في الشرق الأوسط، تخفض نسبتها الى النصف بحلول 2010، والتركيز في هذا الميدان على الاناث، واستخدام كل الوسائل لذلك واهمها فرق محو الأمية التي يصل تعدادها، وفقاً للمشروع، الى ألف معلمة بحلول 2008. كما الاهتمام بالمكتبات وترجمة المؤلفات الأساسية في الفلسفة وعلم الاجتماع والأدب وعلوم الطبيعة الى العربية والتبرع بها الى المدارس والجامعات والمكتبات العامة المحلية التي يفترض ان تعم بلدان العالم العربي.

وتدعو الورقة- المشروع الى التمثل بالأردن في مبادرته إنشاء «مدارس الاكتشاف»، حيث تستخدم التكنولوجيا المتقدمة ووسائل التعليم ومناهجها الحديثة، ووضع الأسس التعليمية لهذا الشق من المشروع في قمة الشرق الأوسط لاصلاح التعليم.

وللإنترنت الدور الفاصل في برامج من هذا النوع تقتضي تعميم أجهزة الكومبيوتر في شتى الميادين، وحيث يمكن توزيعها، لتطول مكاتب البريد في قرى بلدان الشرق الأوسط، تماماً كما سبق وحصل في روسيا.

ويشكل معهد البحرين للمصارف والمال وهو على علاقة شراكة مع عدد كبير من الجامعات الأميركية، ويديره اميركي، النموذج الذي قدمته المبادرة في ميادين تدريس إدارة الأعمال.

ج- توسيع الفرص الاقتصادية

يتطلب ردم الهوة الاقتصادية في الشرق الأوسط تحولات اقتصادية سبق وأن حققت نجاحات في أوروبا الشرقية، وتقضي بإطلاق قدرات القطاع الخاص، خصوصاً مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المنطقة والتي قد تمثل المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

ويقتضي هذا الأمر مبادرات في تحويل النمو عن طريق المشاريع الصغيرة بقروض تؤمنها مؤسسات الإقراض الصغيرة القادرة على الربح والاستمرارية، وتعزز قروضها تلك للمشاريع التي تقوم بها النساء في العالم العربي.

وباستطاعة مجموعة الثماني المشاركة في تمويل «مؤسسة على طراز مؤسسة المال الدولية» تساهم في تنمية مشاريع الأعمال على المستويين المتوسط والكبير، وبهدف التوصل الى تكامل اقتصادي لمجال الأعمال في المنطقة.

وتقترح المبادرة إنشاء مؤسسة إقليمية تسمى «بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير» مثلاً، وتدخل مجموعة الثماني في إصلاح النظم المالية في البلدان المتقدمة في المنطقة.

ولا يتم توسيع الفرص الاقتصادية إلا بالمبادرة التجارية التي يقترحها المشروع، لا سيما وان حجم التبادل التجاري في مناطق الشرق الأوسط متدنٍ جداً ولا يشكل سوى ستة في المئة من كل التجارة العالمية. وفقاً لهذا ينصرف المشروع الى الدعوة لانضمام البلدان في المنطقة الى منظمة التجارة

العالمية، ومن ثم تنشئ مجموعة على الثماني مناطق في الشرق الأوسط الكبير للتركيز على تحسين التبادل التجاري والممارسات المتعلقة بالرسوم الجمركية فيها.

ويمكن لمجموعة الثماني هذه ان تساعد على إقامة مناطق محددة في الشرق الأوسط تشجع تصميم المنتجات وتصنيفها وتوزيعها.

وبالاستناد المرن على نموذج رابطة آسيا- المحيط الهادي للتعاون الاقتصادي، يمكن لمجموعة الثماني ان تنشئ «منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط» يجمع مسؤولين كباراً منها ومن دول الشرق الأوسط الكبير لمناقشة القضايا الكبرى المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي.

يتضح من القراءة العامة لهذه المبادرة إنها مفتوحة في الزمان والمكان، أي أن احداً لا يمكنه تصورها وحصرها بشكل دقيق في مددٍ زمنية معينة أو فئات مستهدفة معينة أو بلدان محددة.

وعلى ضوء هذا كله بدت المبادرة منبعاً لتداعيات عالمية بين دول العالم، كما على المستويين الإقليمي والعربي، وما زالت منذ الإعلان عنها تمثل أحد أهم الأوراق الجدلية في الشرق الأوسط.

رابعاً: تداعيات الورقة المستحيلة

1- العرب والتغيير والغير

ينبغي الإقرار الموضوعي بأن عمليات الإصلاح الشامل في الشرق الأوسط، وخصوصاً في البلدان العربية، بات من الأمور الملّحة، لا سيما في

الميادين السياسية والاقتصادية. فالتغير والإصلاح شرطان للتنمية بما يفرضانه من متغيرات بنيوية جذرية وأساسهما إشاعة الديمقراطية وترسيخها بشكل يضمن أوسع مشاركة سياسية في الحكم وداخل المؤسسات.

لا يخرج العرب أنظمة وشعوباً عن هذا الاطار العام الذي تكاد تلتصق به المبادرة الأميركية، وتعمل على إشاعته شتى الوسائل والطرائق من دون أي اعتبار لخصائص الشعوب وثقافاتهم أو للمصالح العربية العليا المهملة بشكل فاضح في المبادرة. وتندرج شعوب هذه المساحة الشاسعة للشرق الأوسط الموسّع في سلة واحدة، وفي شروط تعميمية لا فارق فيها بين بلد مسلم وآخر مثله او عربي او آسيوي، حتى ليمكننا القول ان ما يفرّق هذه الشعوب ويبرز من تنافرها يتراجع بشكل كبير لمصلحة جامع مشترك كبير هو رفض المنطق الأميركي الذي تأتي به الورقة الأميركية وتحاول فرضه.

أما ردود الفعل العامة على المشروع الأميركي الشرق الأوسطي الموسع فيندرج في خانة ردود الفعل المماثلة التي طالما شهدها المجتمع العربي حيال كل جديد، وهو يطرح مقولة قديمة حديثة عنوانها: العرب والتغيير والغير.

2- بين الجدَّة والمعاصرة والحداثة:

يفرض التغيير تحولاً او انتقالاً من حالة الى أخرى ليست أفضل بالضرورة دائماً. والتغيير هو الوجه الآخر، اذن، للجديد والمعاصر والحديث مع ما بين هذه المصطلحات من فروقات.

فالجديد يعني مثلاً اضافة شيء الى القديم، والجدَّة غير المعاصرة المرتبطة بالزمان والموضة بشكل أوثق، وليس كل معاصر حديث وكل حديث

هو معاصر ليس بمعناه الزمني بل بمعاني القيم والافكار التي يحملها هذا الحديث في المستقبل بعدما يستقر ويترسخ ويغير في الحاضر أي في الماضي الممتد زمنياً نحو الحاضر. ورب قديم معاصر هو اكثر حداثة من معاصر حديث، أي انه يتجاوز الارتباط بشكل المحدث Modernisme الى المضمون المتحرك المرتبط بالحداثة أي La Modernité.

ولو شئنا اختصار المنطق الجدلي لهذه المقولات لقلنا بأن التغيير مسألة مقبولة من الغير وتفترضه، لكنها تشكل ضده فترفضه ان حمل التغيير قهراً او قسراً لأن مسار تطور الشعوب يفترض الاقناع السري او الخفي كي يؤتي ثماره.

في ضوء هذا كله نفهم تلك المرتبة التي بلغتها مبادرة الشرق الأوسط الكبير من الاهتمام، فهي حديث يومي لمثقفي العرب في المؤسسات الجامعية والندوات وحلقات الحوار والمقاهي وبرامج «التوك شو» من على الفضائيات، وهي تقضّ مضاجع المسؤولين السياسيين وتقلق معاقل الفكر الديني، وتغري مؤسسات المجتمع العربي المدني.

ولقد شغلت الورقة اعضاء مجلس الجامعة العربية ووزراء الخارجية، وجرت مناقشتها وشكّلت النقطة الرئيسية على جدول أعمال مؤتمر القمة العربية (2004/4/20) في تونس بعدما ألمح عمرو موسى إلى اعتبارها مبادرة يفترض أن تأخذ مكانها الأول والبارز في أعمال العرب.

يمكن اختصار المواقف العربية الرسمية والشعبية من المبادرة الى فئات متعددة تتأرجح بين الرفض المطلق أو القبول المطلق أو التوفيق او المطالبة بالعديد من التعديلات والايضاحات. ونحن نميل إلى القول إنها مبادرة

واسعة المضامين، تفتقر الى آليات التطبيق وميزانياتها التي تعجز عنها حتى دولة العولمة، ولا تتضح فيها الأوليات، وبهذا المعنى تبدو عسيرة التطبيق، خيالية كبيرة وهي بحجم أحلام أميركا وتطلعاتها.

3- دول الرفض:

كثيرة هي الدول الرافضة للمبادرة، وقد يكون أبرزها سوريا ولبنان ومصر والسعودية من حيث الاشارة الى بنودها السلبية ونقائصها وهي تمضي في خطوات التطوير والاصلاح:

أ- خلل الوثيقة كامن في تغليبها المصلحة او النموذج الأميركي، فهي تعيد رسم المنطقة العربية بدماء العرب، وكأنها وصاية دولية متجددة او استعمار جديد مقنع يقسم العالم الى محوري خير وشر، ويرفع الشعار القائل: من هو معنا ومن هو ضدنا؟

ب- خلل الوثيقة استعلائيتها، وهي لم تتجاوز حدود المسودة التي دارت فوق أرضيتها الحوارات والمناقشات مع الحكومات العربية وبعض منظماتها ذات الشأن، وقد يكون طرحها على قمة الدول الصناعية الثماني فقط أمراً خلق حولها الريبة والشكوك من هذا التفرد الأميركي والتسرع.

ج- لا يمكن للدول الرافضة التغاضي عما يحصل في المنطقة العربية بين كامب ديفيد وغزو العراق. لقد دُمغت المنطقة تلك بعلامتين ليس أخطر منهما في الذهن الشعبي العربي، ونعني بهما النيل والفرات. لقد تم رسم وإبراز مجموعات من الافكار والأوراق التي

تفصل بين أعرق نهرين في تاريخ الحضارات، على ضفافهما وما بينهما عبرت حضارات وثقافات واندثرت وما زالت ماثلة في الذهن العربي والإسلامي. وما الانتقائية الغامضة لهاتين النقطتين في الشرق الأوسط العربي، الاولى بوساطة المبادرة السلمية لأنور السادات، والثانية عبر الدخول العسكري الأميركي المباشر، سوى ايقاظ تلك الرهبة حيال ما انفك «الإسرائيليون» يجهدون بشأنه: «حدودك يا إسرائيل من النيل الى الفرات» وتلك لازمة تفتح الحروب الى ما لا نهاية.

يستحيل إخراج العرب من هويتهم العربية أو قوميتهم كما يستحيل اخراج المسلمين والعرب من اسلامهم بالمعنى الديني والحضاري، وبالأحرى يستحيل دمج إسرائيل في المنطقة العربية والمحيط الإسلامي بشكل كامل.

وتبدو المبادرة الأميركية، كما غيرها من المبادرات، محكومة بالفشل إن اشاحت الرؤى الاستراتيجية عما حصل في العراق وما يحصل في فلسطين، وهما في اساس القراءة العملية للسلام العادل والشامل. فالشرق الأوسط أكبر من هوية عربية او حضارة إسلامية. وهنا وجه الخطورة.

والمفارقة الغريبة ان المبادرة الأميركية، بالرغم من ارتكازها على تقارير التنمية، فإنها خالفت توصياتها الختامية التي حذرت فيها من التدخل الخارجي، ودعت بإلحاح الى قرن التغيير بالداخل.

د- يتجاوز المشروع اطار الجامعة العربية، وهو مدخل، ربما، لاسقاط النظام العربي في تنوّعه وتذويبه ضمن نظام اشد اتساعاً يكون بديلاً عن منظمات الوحدة العربية. فالأخطر من ذلك كله انه

مشروع يساهم بشكل سريع في نمو الأصوليات وسيطرة القوى المتطرفة على مسارات الاصلاح، وكأن خططاً مشبوهة في الامر.

هـ- وقد ترسخ الرفض العربي بعدما لوحظ التفرد في السياسة الأميركية، فأدين ليس من قبل المعارضة العربية وحسب، بل من قبل الدول الاوروبية التي تجلّت اعتراضاتها في اطلاق المبادرات الاعتراضية والتكميلية مثل: المقترحات الفرنسية - الألمانية المسماة «شراكة استراتيجية لمستقبل مشترك» مع الشرق الأوسط، والمبادرة النروجية - الكندية، ومبادرة وزير الخارجية الالمانية يوشكافيشر[30].

وما التجاذب الفرنسي - الأميركي الحاد في قمة اسطمبول سوى مؤشر جدّر تخوف العرب من ان يتحول حلف شمالي الاطلسي طرفاً في حماية امن الشرق الأوسط الكبير ومحاربة ما يعرف بالارهاب، وهو ما يجعل العلم العربي رهينة للأمن المستورد المستعار[31].

على الرغم من ان واشنطن قد بدت في اسطمبول وكانها اكتشفت بشكل مفاجئ ضرورة الديبلوماسية وأهميتها في التعامل مع الدول الأخرى والشعوب، فإن الرفضين الفرنسي والتركي كانا فاقعين في وجه منح اي دور لحلف شمالي الاطلسي في العراق او غيره من دول الشرق الأوسط.

4- الشرق الأوسط بين القابلين والقائلين بمبادرة مضادة:

لم يكتمل العرض الأميركي بتعاون حلف شمالي الاطلسي مع دول الشرق الأوسط الموسع لفرض زيادة الأمن والاستقرار، اذ لم يتمكن مؤتمر اسطمبول من تسمية سوى مجموعة بسيطة من دول المنطقة، حصرها في الأردن، موريتانيا، الجزائر، المغرب، تونس، مصر، «وإسرائيل»، كما اطلق فكرة بعنوان «مبادرة تعاون اسطمبول» تجاه دول الخليج العربي وفيها أيضاً عرض للتعاون في مجالات الأمن والدفاع[32].

واذا كانت الامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين في طليعة الدول التي دعت الى التمعّن بالمبادرة الأميركية وقراءتها بعمق وترّو وكشف أوجه الاستفادة منها قبل الحكم عليها برفضها، فإن تخوفاً فاح في الجو الديبلوماسي العربي من ان تكون دعوة الدول الصناعية لستّ دول عربية فقط، لحضور مؤتمر سي ايلاند في جورجيا في التاسع من حزيران نفسه، (وهي البحرين، الأردن، تونس، اليمن، الجزائر ومصر التي لم تحضر) سبباً لمزيد من شقّ العرب وتأليبهم على بعضهم في مبادرة «الشرق الأوسط الكبير».

هكذا ظهر الصراع في ايار الماضي 2004 بين ما اعتبر مقبولاً من العرب تحت عنوان «وثيقة التطوير والتحديث والاصلاح» مقابل مشروع الشرق الأوسط الكبير، وهي وثيقة تشكل بديلاً عن المبادرة التي تم دفعها دولياً في الدورة الثلاثين لقمة الثماني المذكورة في جورجيا.

خاتمة
تحوّلات أرض العرب في صراع الوثائق

لقد ظهرت حدّة الصراعات بين الأطراف في المسودة التي وضعتها الولايات المتحدة للمشروع الإصلاحي، وفيها ردود على الدول العربية المتحفظة والرافضة لمشروع «الشرق الأوسط الموسع».

وتفضي القراءة السريعة للمسودة وللوثيقة التي اعتمدها الزعماء العرب في تونس إلى الوقوع على مبادئ المسودة نفسها المستقاة من المشروع الكبير، ولكن بعناوين عمومية غير محدّدة. فبدا الإصلاح مثلاً عربي الهوية والمواصفات ومتفقاً مع الرواية الأميركية في المسودة لا في المشروع، أو غير متناقض معها على الأقل.

فالبند الثاني من الوثيقة العربية التي تردّ علنياً على المشروع والمسودة، مثلاً، ينص على «تعميق الديموقراطية والشورى وتوسيع المشاركة في المجال السياسي والشأن العام وفي صنع القرار في إطار سيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير، وفقاً لما جاء في مختلف العهود والمواثيق الدولية والميثاق العربي لحقوق الإنسان وضمان استقلال القضاء بما يدعم دور مكونات المجتمع كافة بما فيها المنظمات غير الحكومية، ويعزّز مشاركة فئات الشعوب كافة، رجالاً ونساءً في الحياة العامة»، وهو مضمون مماثل في عباراته وعناوينه لما ورد في المسودة الأميركية حول نشر الديموقراطية في المنطقة.

إنه كلام محكوم بالعام والشامل والمستحيل من الفكر والأقرب إلى النظري.

أين سيقع الشرق الأوسط الكبير من هذا كلّه، بل أين يقع العرب؟

إننا أمام صراع نصوص وحبرٍ دقيق مدروس فعلاً، لكن الأرض العربية تشهد تحولات عسكرية وسياسية واستراتيجية تحت مظلة من صراع الوثائق والنصوص. وبين المسودة والوثيقة والمشروع، تبدو المنطقة ككل أمام تداعيات لا آفاق واضحة لها ، ولن تفلح العناوين وتغييرات النصوص أو تبديلها في إيقاف ما يحصل على الأرض. فالمشروع الأميركي مسودة غير محدودة بزمان أو مكان محدد كما أشرنا، ومضمونها مطاط إلى درجة يتصور بعض العرب، إذ يغيرون فيها، أنهم حقّقوا إنجازات وانتصارات، لكنها تبقى غير مترجمة عملياً.

إننا أمام مشروع واسع مستحيل، أما الممكن فيه فلا علاقة مباشرة له بالنص، وهو يتم شيئاً فشيئاً بدءاً من فلسطين والعراق.

وقد يكون الأجدى إلحاح العرب على سلوك «خريطة الطريق» بمعزل عن تعميم الديموقراطية في الشرق الأوسط الموسع، أو إلحاح من أجل مؤتمر سلام دولي محصّن بقرار دولي أي بقوة ملزمة وبعدم تحفظ أميركي، وهنا ما زلنا في دائرة الإستحالة، أو على الأقل، تغيير وجهة برنامج الأمم المتحدة للإنماء في تقريره الثالث المنتظر، أو الإلحاح العربي عليهم بتخليص هذا التقرير من النصوص المستحيلة، فتقلع أميركا، ومعها دول أخرى، عن مطالبة الحكومات بالإصلاح والتنمية

كفروض، وهذا أمر يبقينا في دوائر المستحيل، ويبقى العرب في دائرة التكتيك لا الإستراتيجيا.

المراجع

1- هنا إشارة إلى نص المشروع الفرنسي - الألماني من أجل مستقبل مشترك مع الشرق الأوسط، مجلة شؤون الأوسط، عدد 114، بيروت، ربيع 2004، ص 217

2- www.Aljazeera.net.21/2/2004

3- جريدة الحياة، نص مشروع «الشرق الأوسط الكبير» الذي قدمته واشنطن في قمة الدول الثماني، 13/2/2004

4- راجع: القومية العربية والإسلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1981، ص 17.

5- تأتي «إسرائيل» بين قوسين أينما وردت في هذه الدراسة وفي دراساتنا الأخرى كلها.

6- اجتمع الرئيس محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية، ومناحيم بيغن رئيس وزراء «اسرائيل» في كامب ديفيد من 5 إلى 17 أيلول 1978 واتفقوا على إطار للسلام داعين أطرافاً أخرى في النزاع العربي الإسرائيلي للإنضمام إليه. جريدة الأخبار، القاهرة، 19/9/1978.

7- د.نسيم الخوري، الإعلام الصهيوني، دار اللواء، 1999، بيروت، ص 23-22.

8- د.نسيم الخوري، المقاومة تشرق من الجنوب، دار أعلامك، 1994، بيروت، ص 14-13.

9- د.بثينة شعبان، المنطقة بعد الحرب على العراق، الأونيسكو، محاضرة في حزيران 2003.

10- الشرق الأوسط الكبير، ندوة، شؤون الأوسط، عدد 114، بيروت، 2004، ص 13.

11- WWW.Encarta 2004, Moyen orient.

12- Gustave le Bon Les civilisations des arabes, le sycomore, Paris, 1980, p.8 n.93-194

13- وفقاً لقرار مجلس الأمن 29 تشرين الثاني 1947.

14- إن اكتشاف منابع النفط يعود إلى 1908 في إيران ثم 1927 في العراق و 1932 في البحرين. Encarta 2004

15- لمزيد من التفاصيل راجع:

12DHORME eduard: Les religions de Babylone et d'Assyrie, Paris, puf.1949. p.

BRIERE, Claire: Iran, la revolution au nom de Dieu, Paris, le seuil, 1979, p.35-90

16- جان جورج دانيال، مؤتمر مدريد: سيناريو متكامل من أجل السلام في الشرق الأوسط، 3 أجزاء، نوبليس، 1999.

والواقع أنه بعد مرور 14 عاماً على توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، وأربع سنوات على سقوط جدار برلين، وعامين على انهيار الإتحاد السوفياتي، أي في 13 أيلول 1992، كان البيت الأبيض مسرحاً لحدث مهم في القرن العشرين هو لقاء ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس الحكومة الإسرائيلية اسحق رابين ووزير خارجيته شيمون بيريز، تم على إثره توقيع «إعلان مبادئ الحكم الذاتي للأراضي المحتلة» وهي تأتي ثمرة محادثات عامين سبقا مؤتمر مدريد. ويعلن هذا اللقاء، بإشراف الرئيس بيل كلينتون، الإعتراف المتبادل بين الدولة اليهودية ومنظمة التحرير الفلسطينية والتخلي عن أعمال العنف، الأمر الذي رفضه اليمين الإسرائيلي المتطرف كما المتطرفون الفلسطينيون وخصوصاً حماس.

17- النهار، أربعون عاماً على إنطلاقة منظمة التحرير الفلسطينية، 7 تموز 2004، ص 13، تحقيق عباس صباغ.

18- جورج مارشال (1880-1959) رئيس أركان الحربية الأميركية في الحرب العالمية الثانية. ناظر الخارجية 1974، وصاحب المشروع الشهير المعروف بإسمه لمساعدة أوروبا بعد الحرب. وقد نال جائزة نوبل عام 1953. راجع Encarta 2004.

19- للمزيد من التفاصيل راجع: نسيم الخوري، حي على الفلاح في حلبات الصراع وقاعات المدارس، النهار، الإثنين 19 نيسان 2004.

20- الولايات المتحدة تعمل على تغيير أنظمة الحكم في الدول العربية، الكفاح العربي، 20/12/2002.

21- راجع نصّ «خريطة الطريق» في 25/6/2002. www.yafanews.com

22- 27 و 28/3/2002 راجع نص مبادرة السلام العربية في الصحف اللبنانية 29/3/2002.

23- لأجل المزيد من التفاصيل حول المبادرة يراجع: هشام ملحم، السفير، 13 كانون الأول 2002.

24- راجع النهار، الثلاثاء 25 حزيران 2002، العدد 21300، السنة 96، نص الخطاب الحرفي.

25- هي ألمانيا وفرنسا وإنكلترا واليابان وإسبانيا وإيطاليا وكندا.

26- عقدت في 28/6/2004.

27- هي الأردن وموريتانيا والجزائر والمغرب وتونس ومصر و«إسرائيل».

28- غسان تويني، من أين «خريطة الطريق» إلى الديموقراطية؟ النهار، الاثنين 23 شباط 2004.

29- للنائب غسان مخيبر، وزّعا في كراسين صغيرين مطبوعين بشكل أنيق مجاناً على القراء في لبنان.

30- نص المشروع الفرنسي الألماني، شؤون الأوسط، عدد 114، بيروت 2004،ص 217.

31- رويترز 28 حزيران 2004، رفض فرنسي قاطع إرسال قوات حلف شمالي الأطلسي إلى العراق.

32- الصحف والوكالات العالمية 28 حزيران 2004.

المبادرات الغربية حول الشرق الأوسط

د. مفيد قطيش*

نجحت الولايات المتحدة الأميركية في تحويل أنظار الرأي العام واهتمامه عن الفظاعات التي ارتكبتها في يوغسلافيا وأفغانستان والعراق، وعن مساهمتهما في المجازر التي تنفّذ بحق الشعب الفلسيطيني، الى نقاش انتشر بسرعة هائلة حول مشاريع أميركية لإعادة ترتيب أوضاع العالم، وبشكل خاص في الشرق الأوسط. بات الأمر يبدو وكأنّ كل ما فعلته وتفعله الإدارات الأميركية المتعاقبة مبرراً: فالبلدان المتخلّفة في هذه المناطق من العالم وإداراتها مسؤولة عن بروز الإرهاب وانتشاره. والأنظمة الإستبدادية فيها مسؤولة عن الفقر والجرائم والهجرات غير المشروعة. ومن يمتلك أو حاول أن يمتلك أسلحة الدمار الشامل يشكل خطراً على أمن أميركا والعالم أجمع. ولذا فإن المنطق يقول بضرورة إصلاح الأوضاع في هذه المناطق لتدارك هذه المخاطر. وبما أن أميركا تعتقد

* الجامعة اللبنانية - كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال.

بأن حكام هذه البلدان عاجزون عن تنفيذ الإصلاحات المطلوبة، يكون من الضروري أن تتدخل هي مباشرة وبالتعاون مع حلفائها في الغرب، لإنجاز هذه الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية- التربوية. وهذا هو مغزى تدخلها في الشؤون الداخلية لبلدان العالم، أكان ذلك بالطرق السلمية أو العسكرية، كما تحاول الإدارات الأميركية أن تفسر ذلك.

ولو اقتصر الأمر على التأويلات الأميركية لهذا المسار من الأحداث الذي بدأ منذ مطلع التسعينات مع انهيار الإتحاد السوفياتي، لما طال النقاش وتشعّب. لكن ما أعطى النقاش حدّته هو أن نخباً عربية وعالمية تبرّعت لتبرير هذا المنطق والترويج له باعتبار أن ما تريده أميركا هو الإصلاح فعلاً، وأن غياب قوى إصلاحية في هذه المناطق يبرر التدخل الأميركي في أي بلد من البلدان. من هنا برز المفهوم السيء السيط «الإحتلال الديمقراطي»، والاحتلال بديل عن الديكتاتورية والإرهاب.

وتكمن المفارقة في أن قوى سياسية وإجتماعية واسعة حملت على مدى القرن العشرين لواء الإصلاح والتغيير الديمقراطي في أربع أرجاء العالم، بما في ذلك في العالم العربي، فقدمت مشاريع شاملة وجذرية بهذا الشكل أو ذاك، كلٌّ حسب قدرته وتصوراته، في حين أن الولايات المتحدة وحلفاءها في الغرب عملوا بجهد لإبقاء الأوضاع على حالها، لكي لا يتحقق أي تغيير ديمقراطي، واختارت واشنطن التحالف مع القوى الرجعية والديكتاتوريات المختلفة، معيقة بذلك أي عملية إصلاحية، باعتبار أن من يحمل لواء هذه الإصلاحات ويستفيد من تحقيقها «هي قوى عميلة للإتحاد السوفياتي والشيوعية الدولية»، بل أنها شجعت الثورات المضادة والإرهاب الأصيل بوجه

محاولات ديمقراطية ناشئة في مختلف مناطق العالم (في تشيلي ونيكاراغوا)، وسعت لدعم رأسماليات ناشئة بوجه محاولات بناء إشتراكي في هذه المنطقة من العالم أو تلك. وفجأة، بعد تغير الوضع الجيوسياسي في العالم، وجدت أميركا أنها بحاجة لتحقيق إصلاحات ديمقراطية في مناطق معينة دون غيرها*، واكتشفت أن سلوكها السياسي لم يكن متناسباً مع «مبادئها الأخلاقية»، ثم اكتشفت النواقص المميتة في حياة الشعوب. وهكذا وضعت نصب عينها إصلاح الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط «المولّدة للأزمات والفقر والإرهاب والتطرف والهجرات غير المشروعة»، وأطلقت مشروع «الشرق الأوسط الكبير»[1] الذي أثار موجة النقاشات والسجالات الواسعة التي بدا من خلالها كأن قوى ديمقراطية واسعة ترفض الإصلاحات من خلال رفضها للمشروع الأميركي.

هذه المفارقة تطرح حقيقة الموقف الأميركي والمواقف الأخرى من الإصلاحات في الشرق الأوسط، وهي مسألة لا يمكن تفسيرها وفهمها إلا إذا حددنا موقع المشروع الأميركي في استراتيجية الأمن القومي الأميركي التي وضعتها الإدارة الأخيرة كنسخة منقّحة عن مشاريع للإدارات الأميركية السابقة، فالأمن القومي الأميركي واحد مهما تغيرت الإدارات.

إن الفرضية التي أود التأكيد عليها هي أن مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي أطلقته الولايات المتحدة مؤخراً، والذي اتخذ شكلاً معدلاً في لقاء قمة الثماني في سي آيلند في حزيران 2004 «شراكة من أجل المستقبل»، هو جزء من استراتيجة الأمن القومي الأميركي؛ أنه مخطط تنفيذي لهذه

* لم نسمع قبلاً عن مشاريع إصلاحية لأميركا اللاتينية

الستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، يستهدف تأمين مصالح الولايات المتحدة في هذه المنطقة التي أعلنت منطقة مصالح حيوية لأميركا. ويكتسب تنفيذه أهمية كبيرة في سياق تحقيق استراتيجية الأمن القومي الأميركي التي ترى أن الحوار التاريخي الذي ستواجهه أميركا في هذا القرن سيكون مع الصين، بالدرجة الأولى، ومع الهند وروسيا بالدرجة الثانية.

خلفية الستراتيجية الأميركية: العولمة الإمبريالية [2]

ترى الستراتيجية الأميركية: أن الصراعات الكبرى في القرن العشرين بين قوى الحرية وقوى الإستبداد انتهت بنصر حاسم لقوى الحرية ولنموذج واحد مستدام للنجاح القومي يشمل الحرية والديمقراطية والتجارة الحرة (أي الرأسمالية، وهذا هو مضمون بدعة «نهاية التاريخ»).

أما المهمة المعاصرة لأميركا، صاحبة القوة العسكرية الهائلة،وفق هذه الستراتيجيا، فهي محاربة الإرهابيين والدكتاتوريين والدول المارقة الساعية لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، التي تهدد أمن أميركا وحلفائها: تهديد مصادر الموارد الطبيعية، إمتلاك أسلحة عصرية تنزل الضرر بها، ممارسة الإرهاب ضد المواطنين، تهديد الحرية والتجارة الدولية. وأميركا ترحب بالمسؤولية الملقاة على عاتقها من أجل تصفية هذه المخاطر.

وترى الستراتيجية الأميركية الأولوية في تعطيل وتدمير المنظمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم، واستخدام كافة عناصر القوة الوطنية والدولية..

على أن يطال التصدي الإرهابيين والدول التي تأويهم وتساعدهم والمرشحة لأن تكون مسرحاً لعملياتهم... وتتضمن هذه الستراتيجية حرب

الأفكار لكسب المعركة، وتشرع إجراءات وقائية بما في ذلك القوة في كافة الحالات، تشمل فعاليات في جميع الميادين الاقتصادية والسياسية والثقافية والأمنية. وتتوقف الستراتيجية الأميركية عند العلاقة مع الصين حيث ترغب بظهور صين قوية، إلا أن الصين تسعى لامتلاك القدرات العسكرية المتقدمة لتتمكن من تهديد جيرانها في إقليم آسيا والباسفيك، لذا فهي تسلك طرقاً خارج العصر الذي نعيشه والذي من شأنه أن يعيق سعيها للعظمة القومية في نهاية المطاف... ناهيك عن الخلافات مع الصين بشأن حقوق الانسان.

إن إستراتيجية الأمن الأميركي تسعى لتحقيق طمأنة الحلفاء والأصدقاء، وصرف النظرعن المنافسة العسكرية مستقبلاً وردع مصادر التهديدات ضد مصالح أميركا وحلفائها، وهزيمة الأعداء بشكل حاسم إذا لم تجد سياسة الردع معهم نفعاً...

وعندما تصوغ الإدارة الأميركية المخاطر التي تهدد أمنها وأمن حلفائها تنطلق من رؤية محددة للمصالح ولسبل تحقيقها، وكذلك لمضمون الخطر والتهديد الذي يطالها. وعلى هذا الأساس تكمن المصلحة الأساس لأميركا في عالم ما بعد الحرب الباردة، في إقامة نظام عالمي تحكمه جملة القواعد والمبادئ والقيم التي صاغتها، تكون فيه القطب الأوحد صاحب القرار، كونها القوة العظمى الوحيدة في العالم، وكونها المنتصرة الأساسية في الحرب الباردة. وترجمة هذا النظام عسكرياً هي تحويل حلف الناتو الى وزارة دفاع للعالم والقوة العسكرية الوحيدة الشرعية. اما في الجانب الاقتصادي فإن إقامة اقتصاد عالمي مفتوح لا حدود بين عناصره ولا قيود أمام حركة عوامل الإنتاج فيه تعتبر هدفاً أمثل بحيث تشكل منظمة التجارة

العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالإضافة للقاء الثماني الكبار وأركان الشركات العابرة للقوميات، الإدارة الأساسية فيه. وعلى الصعيد السياسي يتطلب الأمر نسيان السيادة القومية كمفهوم قديم. ومن نأفل القول أن الإعلام والاتصالات لا تقبل أي قيد أمام حركتها. ويتطلب الحقل الثقافي إفساح المجال أمام تفكيك الثقافات القومية من أجل ترك الساحة لثقافة مهيمنة وحيدة. وعلى الصعيد التكنولوجي يسود تقسيم للعمل يجعل إنتاج المبادئ التكنولوجية احتكار دولة واحدة هي أميركا ويحول دون تحقيق أية خروقات فيه من أية دولة مهما علا شأنها.

تلك هي الخلفية التي تشكل الإطار العام الذي على أساسه ترسم إستراتيجية الأمن القومي الأميركي. انها العولمة الإمبريالية وخلفيتها الأيديولجة الليبرالية المتطرفة، التي ترى في السوق الوسيلة الوحيدة الناظمة لعلاقات البشر، افراداً وجماعات ودولاً ومجموعات دول.وليس هناك أدنى شك في أن إطلاق العنان للمنافسة بين الدول ومجموعات الدول او الحضارات سوف يكون لصالح البلدان المتقدمة، وأن خسارة البلدان الفقيرة أمر حتمي.

وعليه فإن إنتهاء الحرب الباردة بانتصار أميركا والغرب عموماً كان ينبغي أن يؤمن حالة من الاسترخاء والاستقرار في العالم. ذلك أن أحد طرفي الصراع لم يعد موجوداً والأحلاف العسكرية لم تعد ضرورية وباستطاعة البشرية أن تستفيد من تحويل الإنفاق العسكري الى إنفاق مدني. وعلى الغرب أن يستفيد من طور ازدهار جديد. غير أن ما نشهده منذ انهيار الاتحاد السوفياتي يشهد على حالة معاكسة تماماً، إذ ليس مبالغة القول إننا نشهد منذ العام 1998 نوعاً من الحرب العالمية الثالثة،

بدأت بالحرب على يوغسلافيا، ثم تلتها الحرب على أفغانستان، وبعدها جاءت أحداث 11 أيلول وصولاً للحرب على العراق واحتلاله. وخلال هذه الفترة لم تتوقف حرب الإبادة بحق الشعب الفلسطيني، وتخللتها ولا تزال تهديدات لكوريا الشمالية وإيران وسوريا. الى ذلك جرى توسيع الناتو بضمّ بلدان وسط وشرق أوروبا وجمهوريات البلطيك، وضخّمت الموازنة العسكرية الأميركية الى حدود فاقت أحجامها أيام الحرب الباردة. وبذلك ترتسم لوحة قاتمة لبداية القرن سوف تحدد صورته الأساسية: إنها حالة اللاإستقرار والاختلالات الكبرى الناجمة عن قرار ذاتي صادر عن الولايات المتحدة الأميركية، وليس نتاجاً منطقياً لتطور البشرية عند تقاطع القرنين يقضي بإبقاء مناطق واسعة من العالم ساحة مواجهة.

ويقودنا المنطق الى التساؤل حول مغزى أن يقوم المنتصر في الحرب الباردة بتفجير حرب عالمية وما يرافقها من ثمن معنوي - أخلاقي ومادي - لماذا قررت أميركا أن تهزّ العالم وأن تعرّضه وتعرّض نفسها للمخاطر؟ هل هي فعلاً حرب على الإرهاب؟ أم أنهاتستهدف نزع أسلحة الدمار الشامل؟ أم للتخلص من الأنظمة الديكتاتورية ولحماية حقوق الإنسان؟ أم أن لها استهدافات أخرى؟

الحرب.. مطلب أميركي متعدد الجوانب

أثبتت الوقائع أن الموديل الرأسمالي الأميركي لا يمكن أن يستمرمن دون وجود عدو رسمي معترف به، ولذا فإن خلق عدو جديد لترهيب الشعب الأميركي وشعوب الغرب عموماً بات مهمة ملحة أمام الإدارة الأميركية، وقد وجدت في الإرهاب العدو المطلوب،خصوصاً بعد 11أيلول[3].

من جهة أخرى أثارت النهاية السريعة وغير المتوقعة للحرب الباردة على شكل استسلام غير مشروط، شهية غير محدودة لدى الإدارة الأميركية من أجل ممارسة الضغوط على العالم لتأمين وضعية إستثنائية لأميركا فيه. إنه جنون العظمة المعطوف على موقف إيديولوجي، إذ اعتادت أميركا على تقسيم العالم الى قسمين: الخير والشر. والإيديولوجيا الليبرالية تتصف بعدم الإحتمال تجاه الآخر، لأن العالم لا يتسع لهؤلاء جميعاً. وبالمحصلة دخل العالم طوراً من الصراع والحقد الإيديولوجيين لم يعرفهما من قبل، فاحتلت الليبرالية المفرطة الساحة ونظفتها من كل عقلانية، وسارعت لإعلان النهايات: نهاية التاريخ والإنتصار النهائي للرأسمالية وصراع الحضارات ككلمة أخيرة. وبالتالي فإن هذه النهايات تحتاج لإنجاز، تتطلب خوض المعركة الأخيرة بوجه بقايا الماضي - الأشرار، ممثلي الأنظمة المارقة والإرهابيين والأنظمة الديكتاتورية. وقد أخذت الولايات المتحدة هذه المهمة على عاتقها، وهي التي انتصرت في الحرب الباردة، مؤهلة للإنتصار في هذه الحرب الأخيرة. ولذا على العالم القبول باعتبار شعبها شعباً مختاراً، تقع على عاتقه مهمة ترويض من بقي خارج تقاليده. إنه جنون العظمة الذي يخفي خوفاً من باقي البشر ومن ثأر محتمل يقوم به المهزومون في لحظة تاريخية مناسبة. ولذا لا بد من إحكام السيطرة المطلقة.

إن الحرب بهذا المعنى هي وسيلة لتثبيت نتائج الحرب الباردة بالقوة، بالإرتكاز على إيديولوجيات تحولت من الليبرالية الى فاشية تروّج لعدم إضاعة فرصة تثبيت الإنتصار على عدو ما زال يتخبط في هزيمته.

ويبدو من هذا المنطق الليبرالي الأميركي أن على كل شعب أو دولة أن يبرر وجوده في هذا العالم بمدى قربه من هذا النموذج، لأن الإصرار على الخصوصية والأفكار الوطنية هو في نهاية المطاف تعبير آخر عن فشل فرض هذه النهائيات المذكورة. وهذا يعادل موت هذا النموذج، وهو أمر غير محتمل: أما وقد انتصرت أميركا في الحرب الباردة، فينبغي القبول بتنصيبها ولي أمر العالم والبشرية، تفرض قواعد السلوك والحياة وتفرض تفوّقها، ليس النسبي وإنما المطلق، بمعنى ألا يكون هناك أي وهم أو إحتمال بإمكانية تفوّق بلد آخر حتى ولو كان من الطينة الرأسمالية نفسها. فكيف لو كان هذا الآخر هو الصين أو الهند أو روسيا، او حتى أوروبا؟

لكن التفوق المطلق لأميركا يبدو في دائرة الشك من جراء الدينامية الموضوعية التي تكمن في أساس التطور المتفاوت في العالم. وإذا كانت أوروبا مرتبطة بعرى محددة مع أميركا، وفي نهاية المطاف محكومة بهذه العرى، فلا يبدو أن الصين التي يعد بعض الخبراء بتفوقها على أميركا بحجم الناتج المحلي في وقت قريب، في نفس وضعية أوروبا، وتبقى منافساً حتمياً لأميركا، وربما كانت كذلك الهند وروسيا، على الرغم من منحى التطور الذي أخذته. من هنا ترى الولايات المتحدة أن حوارها التاريخي الحقيقي في وقت قريب من هذا القرن هو مع الصين بالدرجة الأولى. وما تقوم به الآن هو من قبيل تحقيق النقاط، وتسعى لأن يصبّ في مسار تحويل التفوق الأميركي إلى قانون، حتى لا يدفن التقدم الغربي ومثله الليبرالية، كما يعتقد مهندسو هذا النموذج.

من ناحية أخرى تعتبر هذه الحرب مطلباً ضرورياً لنمط الاستهلاك الغربي والأميركي بشكل خاص، الذي يعتبر تأمينه معيار النجاح والفشل للإدارات الأميركية. ويتذكر جورج بوش الإبن كيف أن المستهلك الأميركي عاقب والده في مطلع التسعينات بعد انتصاره على العراق. لكن الصدف شاءت أن تتزامن الأزمة الاقتصادية الدورية مع ذلك الانتصار فعوقب جورج بوش الأب في الانتخابات الرئاسية.

لكن المسألة اليوم تتجاوز الأزمة الدورية. إنها من ناحية خطر المنافسين الجدد المحتملين المهددين للتفوق الاقتصادي الأميركي - الصين، الهند، وروسيا. أضف إلى ذلك دخول التطور الاقتصادي الغربي أزمة طويلة الأجل ناجمة عن الطور الإنحداري لدورة كوندراتيف والذي يفترض أن يستمر حتى أواسط العشرينات من القرن الحالي.

إن هذا الانحدار يشهد على استنفاذ عوامل النمو التكثيفي، وهو نمط يقوم على إنتاج نمو أكبر دون التوسع في استخدام موارد إضافية وقد ساد على مدار الثلث الأخير من القرن الماضي. وهذا بدوره يضع نمط الإستهلاك الغربي في دائرة الخطر، مما يعني ضرورة البحث عن مخارج من هذا المأزق.

بكلام آخر، إصطدم النمو في الغرب بحدوده عندما وصل الأسلوب التكنولوجي للإنتاج الى سقفه الأعلى، وبات الإبداع يقتصر على النسخ وليس على خلق الأفكار والمبادئ التكنولوجية الجديدة: لقد دخل الغرب أزمة ذهنية وتعرقل الإبداع، وساد ميل لخلق عالم افتراضي منقطع عن المعارف الجديدة، وعن الاقتصاد الحقيقي، مما يقفل الباب أمام إيجاد مخرج من

هذا المأزق. ويبقى طريق وحيد هو النمط التوسعي للنمو وما يفترضه من إعادة اقتسام للموارد الطبيعية في العالم.

وما زاد الأمر تعقيداً هو أن المؤسسات البحثية والنوادي الغربية باتت تتحدث بجدية عن محدودية الموارد الطبيعية في الأرض، وأن بعضها يشارف على النفاذ. وهذا يعني أن هذه الموارد غير كافية لتأمين الإزدهار للجميع. وبالتالي فإن الغرب يبدو في هذه الحالة أمام خيارين: فإما التخفيف من استهلاك هذه الموارد الطبيعية وبالتالي تخفيف الإستهلاك الفردي في الغرب (يعني إجراء تصحيحات في الشهية) وهذا أمر مستحيل، وإما استبدال هذه الموارد بمواد إصطناعية يكون إنتاجها نتاج خرق تكنولوجي، تبيّن أن الغرب غير مؤهل لتحقيقه. ولذا بقي خيار آخر هو وضع اليد على موارد العالم، أي مصادرة هذه الموارد من شعوبها لإنقاذ نمط الحياة للمليار الذهبي الذي لا رجعة عنه.

لكن هذا المخرج يستدعي سياسة إمبريالية جديدة لتحقيق هذا الهدف لصالح النخبة المختارة، وهي سياسة تحتاج للتبرير النظري لأنها كانت مرفوضة حتى الأمس القريب، ليس من قبل اليسار فحسب، وإنما أيضاً من قبل القوى الليبرالية. لذا يجد الغرب ضالته في الداروينية الإقتصادية-الإجتماعية.

يتلخص مضمون هذه الإيديولوجيا في اعتبار آليات السوق الحرة آليات وحيدة في تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وما يعنيه ذلك من إلغاء كل أشكال الدعم والمساعدة للمشاريع الإقتصادية والإجتماعية. وعليه فإن السوق وحدها تقرر جدارة وأهلية المشروع والفرد بالحياة. ولقد طبّقت هذه

الأفكار سابقاً على المشاريع المتعثرة، إلا أنها تعمم الآن لتطال الأفراد والمجموعات الإجتماعية التي يفرض عليها منطق التطور الاقتصادي والاجتماعي اللجوء لطلب المساعدة. هكذا تقسّم الأمة الى من هم جديرين أو غير جديرين بالحياة. وتدخل في هذه الإيديولوجيا السياسات الإجتماعية والنقدية والمالية التي تفرضها المؤسسات الدولية على الدول النامية، كشرط لتقديم المساعدة لها، وكذلك خصخصة المشاريع الحكومية. وتعتبر الخصخصة أحد أهم الشروط المساعدة للتوسع الإمبريالي بهدف وضع اليد على الموارد الطبيعية في مختلف بلدان العالم.

لقد تمخض البحث في الغرب لحل العجز عن استراتيجية خاصة تتضمن:

- تسهيل وصول الاحتكارات الغربية الى الموارد الطبيعية في البلدان النامية..
- إحتكار استطلاعها والتنقيب عنها وفرض تقسيم دولي للعمل يحول دون استخدامها صناعياً خارج دائرة المليار الذهبي ويلغي الطابع الصناعي للبلدان النامية.
- إجبار البلدان المنتجة للموارد الطبيعية على فتح أبوابها أمام الرأسمال الغربي.
- إلغاء ملكية الدولة للموارد الطبيعية وفرض تشريعات تحول دون إمكانية إستخدام هذه الموارد التي تباع بالأسعار العالمية.
- تحويل للإستثمارات والأدمغة الى الخارج، مما يجعل المنتج المحلي خارج التاريخ، وترفع شأن المرتبط بالأعمال في الخارج.

هذه الستراتيجية تعبير عن جوهر نموذج المجتمع المفتوح الذي يسعى الغرب لفرضه في كل العالم، كنموذج لبيئة الإنتقاء السوقي الطبيعي للبشر، نموذج يقيم كل شيء فيه بالنقود، من الموارد الطبيعية الى الضمير والسيادة والقرارات الوطنية. وعلى هذا النحو تمت صياغة الآليات لمصادرة الموارد الطبيعية من «غير الجديرين» بامتلاكها، وتأمين تدفقها من أيدي هؤلاء الجديرين باستخدامها: في البداية يتم تخصيص الموارد الوطنية وفتح الأبواب، ومن ثم تؤمن آلية السوق تهجيرها الى الخارج بواسطة الأسعار العالمية التي تجعل الصناعة الوطنية عاجزة عن شراء هذه الموارد.

لكن العقلية الإستعمارية الجديدة تعرضت «لصدمة وعي» جديدة دفعتها للتساؤل حول شرعية دفع أثمان هذه الموارد لمن لا يستحق استخدامها، في وقت يمكن مصادرتها بالقوة، عبر إبعاد هؤلاء «المتخلّفين» عن منابع النفط ومصادر الخامات الأخرى. وتفتقت هذه العقلية عن إقامة أنظمة عميلة حامية لهذه الخامات تقودها نخب مأجورة معزولة عن شعبها، تسهّل مصادرة الموارد مقابل نسبة مئوية معينة تبعدها نهائياً عن المصالح الوطنية. إن نجاح أميركا في هذه المهمة يتطلّب تفجير حرب أهلية داخل كل بلد وعلى الصعيد العالمي بين الجديرين وغير الجديرين.

إلا أنه من الصعب إقناع الرأي العام الغربي بشرعية هذه الحرب من أجل النفط أو بواسطة التحريض لإنقاذ نمط الإستهلاك. لذلك أطلق على هذه الحرب أسماء مستعارة من نوع صراع الحضارات، وصراع الحضارة ضد الهمجية، والحرب على الإرهاب، ونزع أسلحة الدمار الشامل. ومع ذلك فالرأي العام الغربي لم يعد غير مبال تجاه واقع الصدف التي لا تولد إرهاباً

وأصوليات وأخطاراً وأسلحة دمار شامل إلا في محيط آبار النفط ومصادر الموارد الطبيعية. وبات واضحاً ان صياغة نظرية محور الشر قد استندت الى تزايد الأهمية النسبية للموارد الطبيعية في مناطق العالم وتزايد عدم القدرة على تحمل المسؤولين الأميركيين لوجود سكان في هذه المناطق.

إن الهستيريا العنصرية التي تسعّرها أميركا بوجه شعوب العالم قاطبة بدأت تأخذ شكلها الأكثر فجاجة. فقد تبيّن أنه داخل نادي النخبة تسود تراتبية يقف في أعلاها الشعب الأميركي المختار تليه «أوروبا الجديدة» ومن ثم «أوروبا القديمة» التي بدأت تدفع ثمن تواطئها مع أميركا، كما دفعته يوم تنازلت أمام هتلر قبيل الحرب العالمية الثانية. الأمر يتكرر اليوم مع جورج بوش الساعي لإعادة اقتسام العالم وموارده بالقوة، حيث لن تحصل أوروبا على شيء. وتقف في أسفل الهرم مليارات من البشر تصنّف في خانة الأعداد الفائضة من وجهة نظر السوق،والتي ينبغي التخلص منها.

لقد خططت أميركا لإقامة النظام العالمي الجديد القائم على نظريات المجتمع المفتوح والداروينية الإجتماعية والمليار الذهبي إلى ما هنالك، لذلك سعت وما زالت لإعادة تجميع القوى في ناد خاص هو نادي النخبة من أجل تأمين العمل لآلية الانتقاد السوقي «الطبيعي». ومثل هذا الأمر لا يمكن أن يتحقق إلاّ على أيدي النوع الرديء من البشر في الغرب، لأن حاملي القيم الإنسانية هناك لا يمكن إلاّ أن يعوا مخاطر هذا النهج. وهذا ما يقلّص القاعدة الإجتماعية للنظام العالمي ويوسّع دائرة المتضررين منه ويجعله أسير قوة بوليسية عارية وغطاء لديكتاتورية الأقلية.

لذلك تكتسب الحرب التي تخوضها أميركا طابع عملية تطهير طبقي للعالم من العناصر «غير المتحضّرة» والتي ما زالت، حتى بعد انتهاء الحرب الباردة، تتمتع ببعض عناصر الحماية الذاتية، مثل الدولة القومية والجيش والأيديولوجيا والسياسات الوطنية. لذا ترى أميركا أن مهمتها تكمن في نزع أسلحة الحماية الذاتية لهذه الشعوب من أجل كشفها وتعريتها في الصراع. فهذه الأيديولوجيا موجّهة حتى ضد دول رأسمالية. فأميركا لم تعد بحاجة لرأسماليين متفوقين في الأطراف بمواجهة إشتراكية قادمة. إن ما تحتاجه هو التخلص من الأفواه الزائدة المهددة بالتهام الموارد الطبيعية.

وإذا كان الاتحاد السوفياتي قد فرض على أميركا وحلفائها سلوكاً يراعي حقائق العصر، فإن انهياره أخرج الروح الاستعمارية الغربية من القمقم وفتح الباب أمام عملية ثأر يقوم بها الرأسمال المعولم لكل التنازلات التي قدّمها خلال القرن العشرين. إن أميركا تصوغ مطلبها بكل وضوح: إما أن يصبح هذا العالم أميركياً وإلا فليذهب الى الجحيم. والترجمة الملموسة لهذا التحذير تكمن في إقامة ديكتاتورية القطب الواحد وإجبار العالم على تقبّلها. وهي ديكتاتورية، كسلطة للأقلية، تقوم على الخوف المميت: ترهيب النخب في الغرب وبلدان العالم الأخرى بتهديدات خطر كبير وتقديم وعد بحمايتها من هذا التهديد. ويدخل في السيناريو تخويف النخب المحلية من شعوبها وإقناعها بالتحرّر من هذه الكتل الضخمة. كما يدخل فيه زيادة عدد الدول ـ الرهائن المعتمدة، كما والنخب، على الدعم الأميركي. وبالتالي تتشكل القنوات الفعّالة لجعل المعزولين – دولاً ونخباً – يعتمدون أكثر فأكثر على الولايات المتحدة،

ليكونوا بالمقابل قنوات نقل التأثير الأميركي الى بلدانهم ونقل خيرات بلدانهم الى أميركا. تلك هي الأمركة التي يدور الحديث بشكل واسع عنها في الآونة الأخيرة: إقامة الديكتاتورية الأميركية ـ عبر افتعال الصدام بين النخب وشعوبها، بين البلدان المختلفة وإشاعة الفوضى في العالم ـ أي تصدير عدم الاستقرار الى مختلف مناطق العالم. في هذا السياق تشكل أميركا حزب الثأر والانتقام في العالم من قوى الرأسمال المعولم في الغرب والنخب المتعاملة معها في الأطراف، مستلهمة أفكار «توافق واشنطن» التي تجسّد الليبرالية المتطرفة و التي أصبحت الكتاب الأبيض للمؤسسات الدولية في تطبيق آلية الانتقاء السوقي «الطبيعي» الذي يرفع «الجديرين» ويسقط المتعثرين دون أن يلقي مسؤولية ذلك على هذا الحزب أو ذاك. وتقوم النخب المحلية بمهمتها بإشعال الحروب المحلية والأهلية في بلدانها. وكلما فرّط هؤلاء بالسيادة والموارد والحدود والكرامة الوطنية تزايدت حاجاتهم للدعم الخارجي. ويتحولون الى جالية إقتصادية ترحل في العالم من مكان لآخر بحثاً عن الربح، وتمثّل بيئة عولمية جاهزة لطلب الدعم من الخارج. إنهم مهاجرون في أوطانهم يبحثون عن وطن آخر. وما يميز هذه النخب تجاه الإمبريالية هو أن الأخيرة لا تستطيع خوض أي حرب من دون مساعدة هذه النخب في تسفيه شعوبها والحطّ من قدرها وإظهار عدم جدارة هذه الشعوب في إدارة أرضها ومواردها، واستعدادها للمشاركة في أي سلطة يضعها المستعمر.

إن هذه الحرب العالمية الثالثة تتمخض اليوم عن إعادة استعمار غالبية مناطق العالم الغنية بالموارد الطبيعية حيث سرّعت تنفيذ مخططها منذ

مطلع التسعينات في المدى السوفياتي السابق - آسيا الوسطى - مروراً بأفغانستان وصولا الى العراق وكل منطقة الخليج. من أجل ذلك بالتحديد تقوم بنزع أسلحة الحماية الذاتية لهذه البلدان تمهيداً لمصادرة مواردها، وليس لدرء خطر مزعوم[4]. إن أميركا تقوم بما أسمته «تصحيح الخطأ التاريخي» المتمثل بمنح شعوب آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية استقلالها، مما سمح لها بامتلاك هذه الأسلحة لحماية استقلالها ومواردها، وسمح لبعضها بخرق التقسيم الدولي للعمل بمساعدة الإتحاد السوفياتي فقامت بعمليات تصنيع جيدة وتطوير مجالات الأبحاث.

لقد بات واضحاً أن ستراتيجية أميركا في هذا المجال تتمثل بأسلوبين لإعادة استعمار العالم:

يتمثل الأسلوب الأول في الاعتماد على النخب المحلية في فتح أبواب بلدانها (عبر إقامة المجتمع المفتوح) أمام الرساميل الغربية لوضع اليد عليها، وعبر خصخصة الموارد من قبل النخب كمرحلة أولى ثم مصادرتها من الأجانب في مرحلة ثانية. ويتحقق ذلك عبر حرب أهلية باردة وأحيانا ساخنة بين هذه النخب وشعوبها التي تحرم من كل ما حققته من مكاسب. بهذا المعنى يصبح المجتمع مفتوحاً بمعنى فتح الأبواب أمام تدخل الأجنبي بكل الأمور. أما الأسلوب الثاني وينطبق على البلدان التي تحكمها نخب وطنية مرتبطة ببلدانها وشعوبها وتحمي مصالحها. في هذه الحالة تساق مختلف أنواع التهم بحق هذه البلدان من أجل إعلان الحرب عليها وإنزال الضربات بها، ومن أجل نزع سلاحها ومصادرة مواردها وتغيير الأنظمة فيها.

إن هذه الآلية لا تتوقف عند حلقة تدخل وتغيير واحدة بل يمكن أن تكون متعددة الحلقات والمراحل في البلد الواحد، يجري خلالها تصفية غير المرغوب بهم من النخبة المتعاملة ذاتها.

ان «تصحيح الخطأ» هذا يعيد الأمور إلى ما ينبغي أن تكون عليه من وجهة النظر الأميركية في التقسيم الدولي للعمل: للغرب طليعة التطور والوظائف العالية وما يمليه ذلك من مستوى حياة رفيع، وللأطراف دور التابع الذي يتمتع بما يترك له من فتات الموارد. هكذا تكون الحملة الدارونية الاجتماعية قد حققت غرضها استعداداً للمنازلة الفعلية مع الصين، وتتحدد الأطر الدقيقة لنادي العولمة «المشروع». **أما إذا أردنا تلخيص مضمون هذه الستراتيجية الخبيثة فيمكن القول إنها عملية احتكار شروط الحياة على الكرة الأرضية لضمان ازدهار وتقدم جزء بسيط من البشرية - المليار الذهبي - على حساب مليارات البشر، وهذا هو الشكل الجديد للفاشية.**

تلك هي الخلفية التي عليها بنيت الستراتيجية الأميركية لإعادة ترتيب الأوضاع في العالم، وتلك هي الحوافز الكامنة وراء الحروب التي فجرتها أميركا حتى الآن. وبالتالي فالمسألة ليست حقوق الإنسان ولا الإرهاب ولا أسلحة الدمار الشامل. إنها مشاكل قديمة جداً تعرفها أميركا. وليست الديموقراطية في العالم هي محرك الآلة العسكرية الأميركية. فإدارة جورج بوش داست هذا المفهوم وأوضحت كرهها له عندما وصف رامسفيلد فرنسا وألمانيا والدول الأوروبية الأخرى المعترضة على الحرب ضد العراق بأوروبا القديمة، وبريطانيا وإسبانيا والموافقين على هذه الحرب بأوروبا الجديدة.

علماً أن ما سمي بأوروبا القديمة تصرّفت ديموقراطياً بالخضوع لإرادة شعوبها المعادية للحرب على العراق، بينما تلك الجديدة تصرفت بعكس رغبة شعوبها المعترضة أيضاً على الحرب. كما أن وولفويتز إتهم الجيش التركي بأنه لم يلعب الدور القيادي الفعلي الذي كان متوقعاً منه عندما لم يلجأ لإجبار الحكومة للدوس على إرداة الرأي العام والسماح للقوات الأميركية باستخدام أراضيها للقيام بعمليات عسكرية ضد العراق. علماً ان هذا «النسر» الأميركي يعتبر نفسه من الموافقين على نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط. أما جورج بوش فإنه لم يجد حرجاً من الاستخفاف بالأمم المتحدة وإبعادها عن تقرير الموقف من العراق باعتبارها مكاناً للمجادلات العقيمة فقط. **في هذا السياق ينبغي فهم المشروع الأميركي «الشرق الأوسط الكبير»، الذي جاء لتحقيق عدة أهداف في آن واحد.**

وبالانتقال من العرض العام لنتائج تفحص الستراتيجية الأميركية في العالم المعاصر بدءاً بمبدأ التدخل الخاص بـ «النظام العالمي الجديد» (جورج بوش الأب) الى مبدأ «التدخل الإنساني» (بيل كلينتون) وصولاً الى زمن «الحرب على الإرهاب»، ندخل في البحث الملموس للمخطط التنفيذي لهذه الستراتيجية في الشرق الأوسط.

لا تخفي الإدارة الأميركية أن ما يقلقها هو أن يلتقي العالم الإسلامي (العالم العربي بالدرجة الأولى) مع الصين. وهذا ما تعبّر عنه دراسة وضعها مركز القرن الأميركي الجديد في نهاية نيسان 2003، الذي يعدّ لصالح الإدارة الأميركية أهم التوجهات الستراتيجية المتفقة مع عقيدة الهيمنة الأميركية التي يتبناها جورج بوش. وتركز هذه الدراسة على طريقة تنفيذ

عقيدة بوش عملياً والتعامل مع التحديات التي تواجهها إدارته في مأسسة دور واشنطن بصفتها القطب الأعظم في العالم. وهو في الواقع خطاب متقارب مع نصّ استراتيجية الأمن القومي التي وضعتها إدارة بوش في العام 2000. وترى الدراسة «ان التطبيق العملي لعقيدة بوش بلغ ذروته في صدّ الإسلام المتطرف وفي احتواء الصين الشعبية وتطويقها لمنع نهوضها وتحولها الى موقع القوة العظمى. ولذا يصبح من الطبيعي منع التعاون الستراتيجي الرسمي أو القائم كأمر واقع بين أي دولة معادية لواشنطن وبين بكين»[5]. وترى أيضاً أن الإنتصار في أفغانستان والعراق لا يمثل سوى خطوتين أوليتين في عملية واسعة النطاق من أجل إصلاح السياسة المنهارة في الشرق الأوسط الكبير.

وتبشر الدراسة أن الولايات المتحدة ستكّف عن اعتبار الأنظمة العربية المستبدة والضعيفة وقادتها شركاء استراتيجيين وموثوقين. أما ما يطال الصين فترى الدراسة إمكانية احتواء الصين ومساعدتها للانتقال من الشيوعية الى الليبرالية، ومن دولة خارج النظام الدولي الى دولة ترضى العيش في نظام دولي ليبرالي. ولا يخفي أصحاب الدراسة تخوّفهم مما يسمونه تسامح الصين مع كوريا الشمالية. كما يتخوّفون من محاولات بحث الدول الإسلامية عن حلفاء أقوياء لهم بوجه الغرب لأن قيام حلف بين هؤلاء والصين يعقّد عملية فرض السلام الأميركي في العالم. ولذا على أميركا أن تسعى لمنع حدوث هذا التحالف.

وتنصح الدراسة بإنشاء مؤسسات دولية جديدة من أجل مأسسة نظام القطب الواحد الأعظم بخلق تحالفات مناسبة، لأن المؤسسات الدولية الراهنة لا تلبّي الحاجة بل تشجع الإرهابيين.

المشروع الأميركي «للشرق الأوسط الكبير»

في ضوء هذا العرض ليس صعباً الإستنتاج أن هكذا رؤية للعالم وللأمن الأميركي يتطلب إعادة هيكلة النظام في الشرق الأوسط في جميع مكوناته: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية - التربوية. إن إقامة نظام جديد في الشرق الأوسط خاضع للولايات المتحدة يشكل حاجة ملحة لإدارة تضع نصب عينيها مواجهة قوى عظمى في آسيا. من هنا ولد المشروع الأميركي المتعدد الأهداف كتعبير عن عدم رضى الإدارة الأميركية عن نوعية الخدمات التي تقدمها الأنظمة الراهنة، بل وتحولها الى عقبة أمام تنفيذ الستراتيجية الأميركية.

أطلق المشروع بعد احتلال العراق، وقبله احتلال أفغانستان، الاحتلالان اللذان تبعا أحداث الحادي عشر من أيلول. إن فلسفة هذا المشروع تتلخص في أن المنطقة العربية منطقة مأزومة في تطورها، حبلى بالأزمات، تولّد الإرهاب وبالتالي فإنها تشكل خطراً على الأمن والازدهار للمجتمع الدولي ولمجموعة الثماني بشكل خاص. وقد اعتمد واضعو المشروع على تقريري الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية للعامين 2002 و2003، اللذين حددا النواقص الثلاثة (الحرية والمعرفة وتمكين النساء) التي تعاني منها البلدان العربية، واعتبار هذه النواقص مسؤولة عن صعود أفكار التطرف والإرهاب، أي أن أسباب هذه الظواهر محض داخلية لها علاقة بغياب الديمقراطية.

ويتوسع المشروع في توصيف النواقص والمشاكل الإجتماعية للبرهنة على تقرّح الوضع العام في المنطقة (إذ بدون هذه المنهجية - منهجية التسفيه - لا

يمكن التأسيس لطرح البدائل المطلوبة لأصحابه). بعد ذلك يخرج المشروع بطرح البدائل: فإما إستمرار الوضع على ما هو عليه وإفراز الكوارث والمخاطر، وإما سلوك طريق الإصلاح، إستجابة لنداءات التقريرين المذكورين. وقد أعد المشروع لطرحه في قمة الثماني التي عقدت في سي آيلند في حزيران 2004 (وهذا ما حصل فعلاً) للقيام بمبادرة لصياغة شراكة بعيدة المدى لتشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة على أن تتضمن الأولويات التالية:

- تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح.
- بناء مجتمع معرفي.
- توسيع الفرص الإقتصادية.

أما أولوية الإصلاح فهي تنمية المنطقة «حيث أن الديمقراطية والحكم الصالح يشكلان الإطار الذي تتحقق داخله التنمية، والأفراد الذين يتمتعون بتعليم جيد هم أدوات التنمية، والمبادرة في مجال الأعمال هي ماكينة التنمية».

ويكتشف المشروع فجأة أن الديمقراطية والحرية ضروريتان لازدهار المبادرة الفردية لكنهما مفقودتان في الشرق الأوسط (دون ذكر لأسباب هذا الفقدان). ولذا فإن مجموعة الثماني مستعدة لدعم الإصلاح الديمقراطي في المنطقة عبر مبادرة الإنتخابات الحرة والزيارات المتبادلة للنواب والتدريب على الصعيد البرلماني وإنشاء معاهد التدريب على القيادة خاصة بالنساء، والمساعدة القانونية للناس العاديين، وبرامج تدريب الصحفيين ودعم وسائل الإعلام المستقلة وتشجيع الجهود المتعلقة بالشفافية ومكافحة الفساد، وتشجيع قيام منظمات المجتمع المدني وزيادة تمويلها.

أما المحور الثاني للإصلاح فهو بناء مجتمع المعرفة. فالمعرفة هي الطريق الى التنمية والانعتاق (كما يقتبس المشروع عن تقرير التنمية البشرية العربية 2002)، «في حين أخفقت منطقة الشرق الأوسط الى حد بعيد في مواكبة العالم الحالي ذي التوجه المعرفي». يشرح المشروع أن الفجوة المعرفية ونزف الأدمغة المتواصل تشكل تحدياً لآفاق التنمية فيها. ولذا يقترح على مجموعة الثماني تقديم مساعدات لمعالجة تحديات التعلم في المنطقة عبر محو الأمية بالتعاون مع برامج الأمم المتحدة وتشكيل فرق محو الأمية وتعويض النقص في الكتب التعليمية وإنشاء مدارس الإكتشاف وإصلاح التعليم والإهتمام بالتعليم عبر الأنترنت وتشجيع تدريس إدارة الأعمال.

ويتضمن المحور الثالث توسيع الفرص الإقتصادية عبر تقليد أسلوب الإصلاح في الدول الشيوعية السابقة لإطلاق قدرات القطاع الخاص في المنطقة، خصوصاً مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع نمو طبقة متمرسة في مجال الأعمال. ويطلق المشروع مبادرة مالية تتضمن إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإنشاء مؤسسة المال للشرق الأوسط وبنك تنمية الشرق الأوسط الكبير، وتأسيس شراكة من أجل نظام مالي أفضل هدفه إطلاق حرية الخدمات المالية وتوسيعها في عموم المنطقة وذلك بالتركيز على:

- تنفيذ خطط الإصلاح التي تخفض سيطرة الدولة على الخدمات المالية.
- رفع الحواجز عن التعاملات المالية بين الدول.
- تحديث الخدمات المصرفية.

- تقديم وتحسين وتوسيع الوسائل المالية الداعمة لإقتصاد السوق.
- إنشاء الهياكل التنظيمية الداعمة لإطلاق حرية الخدمات المالية.

وفي مجال التجارة يعد المشروع بإطلاق مبادرة لتشجيع التجارة في الشرق الأوسط الكبير تتألف من العناصر التالية: الإنضمام الفعلي لمنظمة التجارة العالمية وتسهيل التجارة، إقامة المناطق التجارية ومناطق رعاية رجال الأعمال، وأخيراً تأسيس منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير لتشجيع التعاون الإقليمي، يجمع مسؤولين كبار لمناقشة القضايا المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي، على غرار نموذج رابطة آسيا - المحيط الهادئ للتعاون الإقتصادي.

خلاصة الأمر أن أصحاب المشروع يرون في تحقيق الإصلاحات المقترحة سبيلاً للتنمية في المنطقة وتوسيعاً للديمقراطية وهو ما يشكل بيئة معادية للإرهاب والتطرف.

ومن المفيد، قبل عرض ردود الفعل على المشروع، التوقف عند مسألتين: مسألة تاريخية المشروع ومسألة توقيت إطلاقه. في ما يطال المسألة الأولى يمكن القول أن هذا المشروع جاء محصّلة مركزة لأفكار واقتراحات وتصريحات طاقم إدارة جورج بوش، التي جرى تداولها منذ استلامه السلطة وحتى منذ إدارة والده، حول فرض الديمقراطية على المنطقة كوسيلة من وسائل الحرب على الإرهاب وإعادة رسم خارطة المنطقة.

ففي كانون الأول من عام 2002 تحدث ريتشارد هاس مدير قسم التخطيط السياسي في وزارة الخارجية عن نوايا أميركا لتغيير الأنظمة العربية والإسلامية لفرض الديمقراطية وذلك عبر وضع برنامج سري

لتشجيع الديمقراطية في العالم الإسلامي وفرضها بشكل تدريجي، وبالدعم المالي للحكومات كتشجيع النمو الإقتصادي، وقبول ديمقراطية توصل حزباً إسلامياً للسلطة. وفي 12 كانون الثاني أعلن كولن باول مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط التي تتوخى تشجيع المشاركة الشعبية في العملية السياسية ومساعدة المؤسسات التعليمية التربوية في سائر أرجاء الشرق الأوسط ومكافحة الأمية ومؤازرة حقوق المرأة ودعم القطاعين العام والخاص في العالم العربي على تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والإستثمار ودفع عملية التفاهم والشراكة بين شعب الولايات المتحدة والشعوب العربية.

وفي 30 نيسان من العام 2003 تبنّى جورج بوش خارطة الطريق لحل النزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي. وفي آب من العام نفسه كتبت كونداليزا رايس مستشارة الأمن القومي عن تغيير الشرق الأوسط. ثم تحدث بوش في 6 تشرين الثاني من 2003 عن استراتيجية تحرير الشرق الأوسط.

وفي نهاية كانون الثاني 2004 شرح ديك تشيني مشروع الإصلاح في الشرق الأوسط الكبير. وبعد ذلك أعلن كولن باول أن هذه العملية تهدف لتحديد شكل العالم الإسلامي. وأخيراً في شباط 2004 جرى تسريب مشروع «الشرق الأوسط الكبير» الى جريدة الحياة بصفته مشروعا ستدرسه مجموعة الثماني في حزيران 2004.

أما المسألة الثانية فهي مسألة توقيت الإعلان عن المشروع. فالملفت للنظر هنا أن الإعلان جاء في وقت حرج لإدارة الرئيس الأميركي: فاحتلال العراق خلق مقاومة شرسة ومؤذية للقوات الأميركية من الناحية المادية والبشرية، وحفّز النقاشات في العالم حول شرعية الحرب وتبريراتها التي سقطت

واحدة تلو الأخرى، وما تركه ذلك من انعكاسات سلبية على الإدارة الأميركية داخل أميركا؛ ثم أن خارطة الطريق التي اقترحتها أميركا لحل النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي فشلت فشلاً ذريعاً وبالتالي فقدت الإدارة الأميركية مصداقيتها أمام حلفائها من الأنظمة العربية. الى ذلك أراد بوش من مشروعه التخفيف من الإرتباك الذي عانته حملته الإنتخابية في ضوء الإنتقادات لحربه على العراق. كما أراد من المشروع أن يستبق القمة العربية التي كان ينبغي أن تعقد في تونس ليؤسس لانقسامات بين أطرافها. إن إطلاق المشروع في هذا الوقت توخى صرف اهتمامات العرب والعالم عن مشاكل العراق وفلسطين عبر إطلاق الوعود بإنجازات محتملة تعوّض عن نواقص هذه المشاكل، وتعد يهود أميركا بمواصلة إدارة بوش الإهتمام بإسرائيل، والإيحاء لعرب أميركا أن الإدارة الأميركية لا تتعاطى مع بلدانهم بالحروب فقط بل بالمساعدات والإصلاح أيضاً.

ردود الفعل العربية على المشروع الأميركي

أثار المشروع الأميركي ردود فعل متعددة، كان أولها رد الفعل العربي الرسمي الرافض للمشروع كونه محاولة تدخل من الخارج وفرض أطر غريبة على العرب. وكان أمين جامعة الدول العربية أول من أعرب عن موقف الرفض للمشروع، وتلاه وزير الخارجية السعودي ثم الرئيس المصري فوزير الخارجية اللبناني. وقد دعا عمرو موسى البلدان العربية الى التعامل بشكل جماعي مع التطورات الخطيرة التي تشهدها البلدان العربية لأنها عاجزة عن مواجهتها بشكل منفرد. أما الرئيس المصري فقد اعتبر أن

البلدان العربية تمضي على طريق التنمية والتحديث والإصلاح بما يتفق ومصالح شعوبها وقيمها وتلبية لحاجاتها وخصوصياتها وهويتها العربية وعدم قبولها فرض نمط إصلاحي على الدول العربية والإسلامية من الخارج. أما وزير الخارجية اللبناني فقد شبّه المشروع باللباس الجاهز المفروض من الخارج. لكن المفارقة تكمن في أن الرفض طال جانباً وحيداً هو جانب الإصلاح السياسي ونشر الديمقراطية. أما الجوانب الاقتصادية والتربوية والتجارية والمالية فإنها لم تلق الاعتراض نفسه باعتبار أن الجزء الأساسي منها قيد التنفيذ منذ زمن بعيد، ولا يتعارض مع مصالح العديد من الحكام.

لكن التشجيع الأوروبي، والفرنسي خاصة، للدول العربية على التعاطي الإيجابي مع هذه الدعوات للإصلاح وجد تعبيره في الوثيقة النهائية للقمة العربية الأخيرة التي أقرّت عمليا بروحية المشاريع الغربية.

وأنتج المشروع ردود فعل عديدة على مستوى القوى السياسية والفكرية، تراوحت بين اعتباره المشروع الإصلاحي الوحيد المتاح للعالم العربي، الى الردود المعارضة والرافضة لهذا السبب أو ذاك. وقد جاءت ندوة مكتبة الإسكندرية لتشكل نوعاً من الرد المختلط بين الرسمي والخاص، حيث شكلت نوعاً من الرد المتكامل وعرضت مشروعاً إصلاحياً يطال مختلف الجوانب، وهي عقدت تحت عنوان: «مؤتمر قضايا الإصلاح العربي: الرؤية والتنفيذ». وبمعزل عن تقييم المسار والنتائج التي خلصت اليها الندوة ينبغي الإعتراف أنها حدث هام حتى ولو جرت هندسته تحت الطلب وبالسرعة القصوى للتمشي مع المبادرات الإصلاحية نفسها التي هي قيد الدرس.

في المجال الإقتصادي لا يعثر القارئ على أي جديد لأن الندوة كررت الطرح الليبرالي للموضوع، وهو الطرح ذاته الذي يعبّر عنه المشروع الأميركي: أنه مجمل التفسيرات للواقع الإقتصادي التي قدمتها المؤسسات الدولية وجعلتها أساساً للإقتراحات التي حولتها لبرامج فرضتها على البلدان النامية، وبالتحديد برامج التثبيت النقدي والتكيّف الهيكلي وما تفترضه من إلغاء لدور الدولة وتحرير المجالات الإقتصادية وإعتماد السوق آلية تنظيم وحيدة وإنجاز الخصخصة.

أما في المجال الإجتماعي فقد دعت الندوة الى صياغة عقد إجتماعي عربي جديد بين الدولة والمواطن في المجتمع العربي. وتناولت المدخل الثقافي لقضايا الإصلاح العربي منطلقة من نقد الوضع الثقافي والدعوة لإعادة النظر في العديد من المفاهيم وإخضاع المؤسسات الثقافية القائمة لعملية إعادة هيكله ورفع وصاية الدولة عن عمليات الإبداع وإطلاق حرية تأسيس المنظمات الثقافية المدنية من دون قيود أو شروط. ورأت الندوة أن أولويات الإصلاح الثقافي ينبغي أن تركز على سيادة التفكير العقلاني العلمي بتشجيع مؤسسات البحث العلمي وإطلاق حريات المجتمع المدني وتشجيع حركة الإصلاح الديني واسترجاع طابعها الحضاري التنويري. كما دعت الندوة لإشاعة ثقافة الديمقراطية في مناهج التعليم والإعلام ومقاومة نزعات الهيمنة الذكورية، كما ركزت على موضوع الإعتماد المتبادل في الثقافة العربية بالتركيز على ثقافة الشباب في العالم العربي.

واحتل التوجه نحو مجتمع المعرفة وإصلاح التعليم في العالم العربي حيزاً هاماً في الندوة، فجرى التركيز على مسألة توفير المناخ المساند لمجتمع

المعرفة والمتكوّن من اقتصاد منفتح وسوق مستقرة، ومن مستقبل يبنيه الجميع الى ثقافة جودة وانفتاح. وكما هو متوقع فقد حظيت المرأة باهتمام كبير في هذه الندوة.

وكان الإصلاح السياسي في مقدمة المسائل قيد البحث حيث تناول إصلاح المؤسسات والهياكل: السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. واعتبرت الندوة أنه لا يمكن الحديث عن الإصلاح والديمقراطية من دون توسيع حرية الإعلام والصحافة. وفي جوهر الإصلاح تدخل المشاركة السياسية للمواطنين واعتماد الانتخابات كعصب للعملية الديمقراطية، وهذا ما يفترض وجود قوانين إنتخابية عادلة ومبسّطة، فضلاً عن التعددية التنافسية ومنع احتكار السلطة وسيادة القانون والشفافية ومحاربة الفساد واللامركزية.

ولا يتسع المجال لعكس ردود الفعل كافة من القوى المعارضة العربية أحزاباً وتنظيمات وتجمعات، إذ أجمع معظمها على رفض المشروع الاميركي إنطلاقاً من أنه يضمر غير ما يعلن، وأن القوى المعارضة كلها ناضلت من أجل التغيير والاصلاح ولم تفلح في إنجاز ذلك لأسباب عديدة، ليس أقلها الدعم الأميركي المحدود للأنظمة العربية القائمة.

ردود الفعل الأوروبية

منذ تسريب المشروع الأميركي لوسائل الإعلام تسارعت المواقف الأوروبية، من تصريحات وزير الخارجية الفرنسي فيلبان الداعي الى مراعاة مصالح العرب وضرورة إطلاعهم على المشروع وتضمينه حلاً

للنزاع العربي - الاسرائيلي، إلى مبادرة وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر، إلى اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، وأخيراً إلى الورقة الألمانية - الفرنسية المشتركة. واكتسبت المبادرة الألمانية أهمية خاصة لأنها أقرت في قمة ثلاثية ضمّت بالإضافة الى ألمانيا، فرنسا وبريطانيا. وقد اقترحت مشاركة الحلف الأطلسي الى جانب الإتحاد الأوروبي لإرساء الاستقرار في الشرق الأوسط على خطوتين:

-جعل المنطقة من المغرب إلى إسرائيل وصولاً إلى فلسطين وسوريا منطقة تجارة حرة.

- وضع إعلان من أجل المستقبل موجه إلى كامل منطقة الشرقين الأدنى والأوسط يشمل، بالإضافة للبلدان العربية، إيران وأفغانستان، وبالاستناد للحوار الدائر بين الأطلسي وحوض المتوسط وعملية برشلونة. ويرتكز العمل المشترك على أربعة عناصر رئيسية هي الأمن (والسياسة)، الإقتصاد، (والقانون)، والثقافة والمجتمع المدني. ويستهدف هذا العمل ضمان الأمن ونزع السلاح وتأسيس الشراكة الاقتصادية وإقامة منطقة تجارة حرة والإصلاح والديمقراطية. بالمقابل تفتح أوروبا وأميركا أسواقهما لتحفيز التعاون داخل المنطقة. أما الإعلان من أجل المستقبل فيتوجه الى الجميع بما في ذلك أفغانستان وإيران للالتزام بدعم الإصلاحات في المنطقة وتشجعيها. ويتطلب هذا الأمر التزام الجميع بمبادئ الإيمان بالأمن ونبذ الفتن وبالديمقراطية والتعاون الاقتصادي، والحدّ من التسلّح ومكافحة الإرهاب والتوتاليتارية والالتزام بحقوق الإنسان ومشاركة المواطنين في

وضع القرار السياسي وإقامة المجتمع المدني القوي والمستقل ومساواة المرأة وإتاحة فرص التعليم للجميع بمن فيهم النساء.

وقام خافيير سولانا بدمج الورقتين الفرنسية والألمانية في ورقة واحدة نشرت مسودّتها جريدة الشرق الأوسط[6] وهي تتضمن ثلاثة أقسام: الأهداف، المبادئ، والمقترحات العملية. وتضمنت إشارات الى القمة العربية في تونس والى مجلس التعاون الخليجي من أجل التعاون الإيجابي في مجال الإصلاح.

وعلى الرغم من نقد المشروع الأميركي لجهة أن تكون كل مبادرة حول الشرق الأوسط مستجيبة لحاجات وتطلعات المنطقة، فإن الورقة الأوروبية رحّبت بالمقترحات الأميركية وبإمكانيةالعمل والتعاون مع الولايات المتحدة عبر شراكة بين الطرفين في الشرق الأوسط. ومع ذلك أصرّت الورقة الأوروبية على ضرورة أن تكون المقاربة الأوروبية مستقلة عن أميركا وعلى ضرورة تسخير كل ما بحوزة الاتحاد الأوروبي من أدوات لتحقيق خطته وأهدافه.

وحددت الورقة الأوروبية مجموعة من المبادئ التي ينبغي اعتمادها في التعاطي مع منطقة الشرق الأوسط:

- ينبغي العمل مع دول المنطقة والاستجابة قدر المستطاع لمتطلباتها وحاجاتها.
- إشراك الدول المعنية بهذا العمل وبشكل مبكر قدر الامكان.
- إتباع أسلوب الحوار والتحضير والتعامل مع الحكومات ومع المجتمع المدني وتفادي أسلوب الإملاء الخارجي.

- تشجيع الدول المعنية للتعبير عن آرائها وآمالها في إطار الجامعة العربية أو في إطار آخر.
- النظر في العلاقة - الأوروبية - الشرق أوسطية في إطار بعيد المدى والانطلاق في الستراتيجية الأمنية الأوروبية التي تمّ إقرارها في كانون الأول من العام الماضي، وهي تضمنت خطوات عملية مباشرة كما يلي:
- تنظيم اجتماع لوزراء الخارجية الأوروبية العرب لشرح المبادرة.
- حثّ القمة العربية على إصدار بيان يؤكد فيه القادة العرب التزامهم تنفيذ الإصلاحات والتحديث والديمقراطية.
- دعوة قمة الثماني الى الرد على بيان تونس المفترض ببيان سياسي يصوغه وزراء خارجية المجموعة بعد أن يكون المدراء السياسيون لوزارات الخارجية الأوروبية قد ناقشوا مسودته. وترى الورقة الأوروبية إمكانية الجمع بين الخطوط الكبرى للورقتين الأميركية والأوروبية مع إشراك الأمم المتحدة في عملية الشراكة والتحديث.
- الدعوة للقاء بين قادة دول الشرق الأوسط وقادة مجموعة الثماني وتشجيعها على السير في العلمية الإصلاحية.

الشراكة من أجل مستقبل مشترك

أسفرت أشكال الاعتراض المختلفة على المشروع الأميركي نوعاً من التراجع والتنازلات الأميركية في الصياغة النهائية للمشروع، التي تمت في اجتماع دول مجموعة الثماني الكبرى في سي آيلند، في حزيران 2004

خصوصاً في تسمية المشروع التي باتت تشي بشيء من التكافؤ: «شراكة من أجل المستقبل». بدل تسمية الشرق الأوسط الكبير التي تتضمن شيئاً من التعسف في تحديد الوحدة الجيوسياسية الجديدة.

فبدل التوصيف المغرض للأوضاع في المنطقة تبدأ الصيغة الجديدة «بدعم الإصلاحات الديمقراطية والاجتماعية التي تنبثق عن هذه المنطقة». كما تستطرد الوثيقة باستعراض تراث هذه المنطقة الثقافي وإنجازاتها في مختلف المجالات، وترحب بالمبادرات العربية الداعية للإصلاح. وبسرعة فائقة يلزم أصحاب الوثيقة أنفسهم من اليوم بشراكة من أجل المستقبل والتقدم مع حكومات وشعوب المنطقة بهدف ترسيخ الديمقراطية والحرية والازدهار للجميع. وتحدد الوثيقة المبادئ التي ستقوم عليها الشراكة بما يلي:

- تعزيز إلتزام المجتمع الدولي بالسلام والاستقرار في الشرق الاوسط وشمالي أفريقيا.
- اعتبار حلّ النزاعات الدولية وخصوصاً النزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني عنصراً هاماً للتقدم في المنطقة.
- التوفيق بين الإصلاحات وحل النزاعات.
- إستعادة السلام والاستقرار في العراق.
- رهن نجاح الإصلاحات بأهل المنطقة وعدم فرضها من الخارج.
- إحترام تنوع البلدان.
- دعم الإصلاحات لتشمل الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني.
- إعتبار دعم الإصلاح في المنطقة جهداً طويل الأمد يتطلب تعهد مجموعة الثماني والمنطقة بالتزام متواصل عبر الأجيال.

وترى الوثيقة أن حل النزاع الفلسطيني ـ الاسرائيلي يكون بإقامة دولتين متجاورتين على أساس القرارات الدولية، وضرورة التوصل الى تسوية شاملة وعادلة للنزاع العربي – الاسرائيلي يشمل سوريا ولبنان. كما أنها تعرب عن دعمها للشعب العراقي ولسيادته، وترحب بدور جدّي للأمم المتحدة بعد نقل السلطة، وتدعو المجتمع الدولي لدعم إعادة إعمار العراق.

وتخطط المجموعة لإنشاء «منتدى من أجل المستقبل» سيكون له دور مركزي في هذه الشراكة، وفتح حوار مفتوح ودائم، على أن يوفر هذا المنتدى إطاراً وزارياً ينظم اجتماعات لوزراء وأرباب عمل وهيئات المجتمع المدني وسيكون لجهود الشراكة ثلاث دوائر:

- في المجال السياسي: التقدم باتجاه الديمقراطية وحكم القانون واحترام حقوق الانسان.
- في المجال الإجتماعي – الثقافي: تأمين التعليم للجميع بما فيه للنساء، والوصول الى تكنولوجيا المعلومات.
- في المجال الإقتصادي: تشجيع القطاع لخلق فرص العمل، وتشجيع الاستثمارات، ودعم الإصلاحات المالية.

وتضمنت الوثيقة خطة عمل تلتزم بها دول الثماني لتحقيق هذه الشراكة ودعم الإصلاحات، وتنصّ على:

- منح إطار وزاري للحوار.
- إطلاق مبادرة للاعتمادات الصغيرة لزيادة فرص تمويل المشاريع الصغيرة.
- تقديم مساعدة لأكثر من مليوني رب عمل للخروج من الفقر.

- تعزيز الجهود لتوفير إمكانية تعلم القراءة لـ 20 مليون شخص.
- السعي لتأهيل 100 ألف معلم حتى العام 2009.

ما هي استهدافات هذه المشاريع؟

لا شك أن المشاريع والمبادرات الغربية تجاه الشرق الأوسط جعلت موضوع الإصلاح في الواجهة، وحرّكت القوى السياسية لمعالجة هذا الموضوع. غيرأن ذلك لا يعني ان مسألة الإصلاح والتغيير لم تكن مطروحة في البلدان العربية منذ عشرات السنين. فبإسمها جرت الانقلابات العسكرية. وهي مادة أساسية في برامج غالبية الأحزاب السياسية، على الرغم من المضمون والوجهة التي تأخذها هذه البرامج والقوى السياسية التي تحملها. لكن هذه القوى فشلت في تحقيق برامجها، ولا شك أنها مسؤولة الى حدّ كبير عن هذا الفشل. لكن قسطاً كبيراً من الفشل نجم أيضاً عن الدعم اللامحدود من القوى الامبريالية وأميركا وبدرجة خاصة للأنظمة السياسية القائمة. وهذه القوى تقرّ اليوم بكل وضوح أنها كانت تتحالف مع تلك الانظمة، وأن مصالحها لم تكن متوافقة مع «أخلاقها» وأنها لن تواصل سلوكها هذا.

ما الذي تريده هذه القوى؟

- هل تريد فعلاً إشاعة الاستقرار والأمن في المنطقة؟
- هل تريد إشاعة الديمقراطية والحريات؟
- هل تريد تأكيد حقوق الانسان؟

- هل تريد كل ذلك، ولذا تهتم بتنمية المنطقة؟

- واذا كان الأمر كذلك، فما هو مصدر الاعتراض على هذه المشاريع؟

ما يطال المشروع الأميركي: يتضمن المشروع لائحة من الاتهامات للمنطقة العربية على أنها مصدر للإرهاب والمخاطر الناجمة عن سوء الحكم والتعسف والنواقص العديدة. وهناك تأكيد على أن الخيار لدرء هذه المخاطر هو التدخل من الخارج لفرض إصلاحات تخلق واقعاً جديداً. ولن يعدل التراجع التكتيكي الأميركي في قمة الثماني أمام الدول الأوروبية والذي تجسد في وثيقة الشراكة، في سلوك الولايات المتحدة التي تعودت على تنفيذ مآربها بمختلف الأساليب، وهي ستكرر ذلك الآن. ولا يستطيع أحد أن ينكر كل النواقص في الواقع العربي والتي ذكرها المشروع الأميركي، ولا أن يتنكر لأهمية الديمقراطية وحقوق الانسان والتنمية وإشاعة الاستقرار واجتثاث جذور الإرهاب.

لكن الولايات المتحدة تفتقر الى المصداقية أمام كل شعوب المنطقة ومعظم شعوب العالم. أولاً، لأنها تتجاهل الأسباب الحقيقية الكامنة في أساس المشاكل التي تعاني منها البلدان العربية. فهي بالدرجة الأولى نتاج حقبة الاستعمار التي قطعت المسار الطبيعي لتطور هذه المنطقة وأدّت الى تشكّل بنية اقتصادية - اجتماعية مشوّهة، ولّدت بنى سياسية أكثر تشوّها. **ثانياً**، أمّنت الولايات المتحدة ،والغرب عموماً، الدعم الكامل للحفاظ على هذا الواقع لكي لا تتحقق خروقات في التقسيم الدولي للعمل.ولذلك لم تحقق هذه البلدان التصنيع ولا الإصلاح الزراعي بل بقيت بلداناً تابعة تطوّرت بشكل وحيد الجانب، لم يكن ممكناً بنتيجته أن يتأمن تعليم صحيح وكاف

ولا فرص العمل وبالتالي لم تتحقق المداخيل الكافية ولا مستوى المعيشة اللائق، فكانت الغربة في الداخل لملايين البشر وما نجم عنها من هجرات شرعية وغير شرعية.وثالثاً، لا يستشف من هذا المشروع أي نوايا لتغيير دور هذه المنطقة في التقسيم الدولي للعمل، ذلك أن إطلاق عملية التصنيع فيها عبر تكرار التجربة الغربية يهدد الكرة الأرضية بكوارث بيئية. عدا عن أن ذلك يفتح الباب أمام الاستخدام الصناعي للموارد الطبيعية وهو ما لا يريده الغرب.

أما الاقتراحات لإصلاح الوضع الاقتصادي والمالي والتجاري فهي مسائل ليس فيها أي جديد، ولا تتعدى بشيء تلك البرامج التي أعدتها المؤسسات الدولية: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، لتقديم المساعدة الى البلدان النامية. إنها سياسات جرى تطبيقها في العديد من بلدان العالم بما فيها في البلدان العربية. تلك هي سياسات المجتمع المفتوح: تحرير النشاطات الاقتصادية والمالية وإبعاد الدولة عن المجال الاقتصادي وترك الأمر للسوق تقرر مصير الشعوب والبلدان والأفراد؛ إنها الخصخصة وتحرير العملات ورفع الفوائد المصرفية والخ. وتعجّ المكتبة العربية بعشرات الكتب والندوات والمؤتمرات حول هذا الجانب، وكل ذلك أثبت عقم هذه السياسات. فما الجديد الذي يستدعي اعتماد هذا الأسلوب في الإصلاح؟ المؤسف أن تناغماً واضحاً مع المشروع الأميركي يسود بعض الإجابات العربية عن هذه التحديات.

إلى ذلك يحاول المشروع أن يرشي بعض القوى عبر الترويج لمساعدات لقطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، في وقت لا تدع المنافسة العولمية مجالاً

لاستمرار هذا النوع من الأعمال، كون الإحتكار والتمركز بلغا أبعاداً عالمية في جميع المجالات.

اما الاقتراحات المذكورة لبناء مجتمع المعرفة ولإجراء الاصلاحات السياسية فإنها تصوّر المسألة على أنها مسألة تقنية، إذ يكفي أن يتعلم الناس إجراء الانتخابات والمشاركة فيها وتبادل النواب وتسجيل الناخبين ومحو الأمية وبناء المدارس ونشر الإنترنت لتحقيق القفزة الموعودة في هذه المجتمعات. غير أن هذا الطرح بعيد عن تأمين مستلزمات الديمقراطية والمشاركة ولا يستهدف إلا استبدال النخب.

أما بناء مجتمع المعرفة وردم الهوة المعرفية فهو مستحيل من دون إلغاء الجدار التكنولوجي القائم بين المركز والأطراف، والمتمثل في التقسيم التكنولوجي الدولي للعمل، حيث تسيطر الولايات المتحدة على إنتاج المبادئ التكنولوجية وتحتكر التصرف بها، بينما يتاح للدول الغربية المحدودة تحويل هذه المبادئ الى تكنولوجيا. ولا يسمح في هذا السياق إلا لعدد قليل من الدول الصناعية الناشئة إستخدام بعض هذه التكنولوجيا لإنتاج السلع النهائية.

ولذا فإن غالبية الدول النامية تبقى خارج الدائرة التكنولوجية الأساسية. لهذا السبب تغادر الأدمغة البلدان المتأخرة في تطورها الى حيث يمكن أن تجد فرصاً لتحقيق ذاتها. إن المشروع الاميركي هام ويهتم بإدخال تعديلات على أنظمة تعليمية تعتبر مصدراً لإنتاج الكره لأميركا، وبالتالي فإن هذه الاقتراحات تستهدف وضع اقتصاديات المنطقة العربية في منافسة غير متكافئة بما سيؤدي لتدمير ما تبقى.

أما موضوع الاستقرار في الشرق الأوسط، بما يعنيه حل للنزاع العربي الاسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية الفعلية وليس مجرد كيان تابع لدولة اسرائيل، فانه غير موجود في الجعبة السياسية الأميركية. فالاستقرار أصلاً غير مطلوب وغير مرغوب أميركياً، لكي تبقى هذه المنطقة نابذة للأدمغة والاستثمارات والادخارات، وغير جاذبة حتى لتلك التي هاجرت منذ زمن بعيد الى الغرب. وإذا ما كان لدى الأوراق الأميركية مشاريع حلول لهذا النزاع، فهي معادية للعرب ومصالحهم، وهو ما تشهد عليه الرسالة التي بعث بها جورج بوش لآريال شارون[7]، والتي تضمنّت وعداً هو أسوأ بكثير من وعد بلفور، إذ يعد اسرائيل بالاحتفاظ بالأراضي الفلسطينية المحتلة ويفتح أمامها أفقاً للتوسع والهيمنة في كل الشرق الأوسط.ناهيك عن إطلاق يدها في تصفية القيادات الفلسطينية ومحاصرة ياسر عرفات.

إلى ذلك فإن احتلال العراق والمخططات الخاصة به، بما في ذلك إقامة القواعد العسكرية الأميركية، وفتح أكبر سفارة أميركية في العالم في بغداد، والقتل المباح الذي تمارسه القوات الأميركية، لا يشير كله الى أي رغبة حقيقية في إقامة استقرار في هذه المنطقة.

وفي السياق ذاته تصّب التهديدات الأميركية لسوريا والعقوبات التي تنفّذ بحقها والمطالب المتزايدة التي توجه لها، إن بشأن إلغاء وجود حزب الله أو إبعاد القيادات الفلسطينية من سوريا وإيقاف دعمها للشعب الفلسطيني ومقاومته،وكل هذا منحى واضح في التحيّز ضد العرب.

ولا تقل مخاطر التدخل الأميركي في السودان عن غيره من بلدان المنطقة. فالنفط السوداني والموارد الطبيعية من ذهب ومعادن أخرى جذبت القوات الأميركية الى السودان، وحوّلت أجزاء كبيرة من أراضيه الى مادة صراع دولي خاصة بين أميركا وبعض البلدان الأوروبية.

ومع أن الولايات المتحدة بدأت تعاني من الإرهاب، الا أن ما تسعى اليه هو ترويض المنظمات الإرهابية وإعادة توظيفها لصالحها، وهي التي تغذت أساساً على الدعم الأميركي.

ولا يعتبر مطلب نزع أسلحة الدمار الشامل مبرراً للتدخل الأميركي في شؤون المنطقة، خصوصاً وأنها تتغاضى عن البلد الوحيد الذي يمتلك هذه الأسلحة في المنطقة أي اسرائيل، وتوجه أصابع الإتهام إلى بلدان لم يكن بإستطاعتها أصلاً أن تمتلكه، ولا إمكانية تقنية وفعلية لديها لاستخدامه إن هي امتلكته، ودليل العراق شاهد حيّ على هذه الأكذوبة.

إن الغاية الأساسية للمشروع الاميركي هي تغييرالنظام السياسي - الاقتصادي - الأمني في منطقة الشرق الأوسط على المستويات كافة، وإقامة نظام شرق أوسطي كبير يتجاهل حقيقة وجود أمة عربية ويطمسها ويغرقها في هذا الخليط الهش من البلدان، نظام يلبّي حاجات الستراتيجية الأميركية في الهيمنة على العالم[8]. إنه مشروع لربط البلدان العربية بقطار العولمة الإمبريالية عبر جملة من الخطط والمشاريع التي تطال بنية هذه البلدان، ليتحكم بأفق تطورها، وينزع ما تبقى لديها من أسلحة حماية ذاتية ليتمكن من إعادة استعمارها وتصحيح الخطأ التاريخي.

ماذا حققت أوروبا في سي آيلند؟

ليس سراً ان الصيغة الأميركية للشرق الأوسط الكبير تهدف الى ضرب الجهود الأوروبية للتقارب مع منطقة المتوسط عموماً والبلدان العربية خصوصاً[9]، وهي التي استقرت على صيغة الشراكة الأوروبية - المتوسطية التي تطال كافة البلدان العربية المشاطئة للمتوسط ما عدا ليبيا وسوريا (التي هي على وشك توقيع هذه الشراكة). ومعروف أن هذه الشراكة جاءت نتاج ما يسمى بعملية برشلونة التي تهدف لإقامة منطقة تجارة حرة مع البلدان الموقعة على الاتفاق في غضون 12 سنة. وتحتاج أوروبا الى هذا النوع من العلاقات الوثيقة من أجل المساهمة في إشاعة استقرار على حدودها الجنوبية بإخماد الحروب المحتملة، وبتنفيذ مشاريع تحدّ من الهجرة، ولا سيما غير الشرعية إليها، وإلى فتح أسواق هذه البلدان، والوصول الى مواردها الطبيعية. وتعتقد أوروبا أن هذا الإطار يمكن أن يحقق لها ما تريد من دون أن تطلق رصاصة واحدة. من جهتها، الولايات المتحدة تعرف هذا الأمر، ولا تريد أن تقوم علاقات مباشرة مسهّلة بين أوروبا وهذه البلدان، وتريد أن تبقي أوروبا في حالة تبعية لها من زاوية تأمين النفط ومشتقات الطاقة الأخرى. ولذا جاء مشروع الشرق الأوسط الكبير، ومن بعده الحروب لتخدم هذا المنحى في الستراتيجية الأميركية. ولأنها تعثّرت في العراق وفي أفغانستان وانكشفت على الصعيد الدولي، قامت بتنازلات شكلية عبر مساومة «شراكة من أجل المستقبل» تبقي لأوروبا حيزاً في رسم معالم المنطقة. لكن كما سبق وذكرت، تبقى تلك تنازلات شكلية ومؤقتة ستتجاوزها أميركا في كل لحظة ترى ذلك ضرورياً.

لقد تمكنت أوروبا من الحدّ من مستوى التعسف الاميركي عبر إقرار الصيغة والمبادئ والخطة المقترحة للشراكة. فهي تريد أن يشارك العرب في تحديد معالم مستقبلهم وأن يقرروا حجم الإصلاحات ووجهتها. وهي تريد فعلاً أن تسير بشكل متواز، عمليات الإصلاح وحل النزاع العربي الاسرائيلي. وقد أثبتت ولو شكلاً، انها أكثر ديمقراطية في علاقتها مع العرب من الولايات المتحدة. لكن أوروبا تدرك جيداً أنه على الرغم من رغبتها في ممارسة علاقات مستقلة مع العرب وممارسة تأثير على أوضاعهم الداخلية، فالأمر لا يتحقق من دون شراكة مع أميركا في هذا الصدد. لذلك اعترضت ورفعت سقف اعتراضها على المشروع الأميركي لتخرج بصيغة ليست مختلفة جذرياً عن استهدافات المشروع الأميركي وعن منطلقاته.

فأوروبا، ايضاً، لا ترى مسؤولية ذاتية عن واقع الأمور في العالم العربي، وهي التي ساهمت في استعماره لعشرات السنين. ثم إنها وبتكرارها لمفهوم الشراكة، تفرّغه من أي مضمون فعلي. وهذا ما تؤكد عليه التجربة خلال السنوات العشرة المنصرمة. إن الشراكة التي أقامتها مع البلدان العربية لم تعط بعد أية نتائج إيجابية. وهذه الشراكة ستكون ذات وجهة واحدة إذا لم تفِ أوروبا بوعودها: أي إذا تحولت الشراكة الى شراكة في استخدام الموارد الطبيعية الموجودة في البلدان العربية وإبقاء احتكار منجزات الحضارة الغربية ـ التكنولوجيا – إحتكاراً غربياً، أي «نتشارك على ما هو ملكيتكم ونحتكر ما هو ملكيتنا». ولا حاجة للتأكيد على أن خلق نوع من تكافؤ الفرص إنما يتجسد في إفساح المجال أمام العرب لردم الهوة التكنولوجية مع الغرب. إن الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية تتضمن العديد من البنود التي

يمكن أن تخلق علاقات مميزة حقيقية بين أوروبا والبلدان العربية، وهذا ما ينبغي استغلاله.

خاتمة:

منذ أن سرّب المشروع الأميركي الى وسائل الإعلام وبدأت ردود الفعل عليه تكوّن انطباع مفاده أن الأميركيين، ومعهم مجموعة الثماني، متحمسون لتنفيذ الإصلاحات في الشرق الأوسط، بينما أصحاب القضية معترضون عليها. تلك هي الرؤية الخادعة والانطباع المعكوس. فهل تتضمن هذه المشاريع إصلاحاً حقيقياً؟ وهل العرب ضد الإصلاح والتغيير لمجرد ان الموضوع طرح من الخارج؟ ما هو الإصلاح الحقيقي المطلوب؟ وهل الإصلاح يطرح فعلاً للمرة الأولى؟ وما هي الإشكالية الأساسية التي تحملها هذه المشاريع؟ ليس المقصود من هذه الأسئلة عود على بدء في البحث، بل هي تختصر ما يمكن أن تتضمنه من إجابات. فالغرب، والأميركيون خصوصاً يريدون إصلاحاً في الشرق الأوسط لكي لا تبقى هذه المنطقة «بؤرة للإرهاب». ويحددون وجهة للإصلاح عبر ما اقترحوه من آليات وتدابير تخدم مصالحهم، بإفساح المجال أمامهم لاستباحة المنطقة عبر فرض منافسة غير متكافئة بين اتحادات إنتاجية ضخمة ومنتجين صغاراً مفرّقين، وذلك بإنتاج نخب تخدم هذه الوجهة، وبحرمان الفقراء من آليات دعم حقيقية، وتطبيق الدارونية – الاجتماعية عليهم (الاختيار الطبيعي للسوق) كما إن الغرب يريد أن يطمس الهوية العربية عبر تفجير تناقض جدّي بين الأمة العربية وتشكيلة جديدة هي الشرق أوسطية.

ليس صحيحاً أن الإصلاح يطرح للمرة الأولى في هذه المنطقة. فالصراع في البلدان العربية على أوجه، منذ ما يزيد عن نصف قرن، من أجل إجراء إصلاحات في البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تحت شعارات الإصلاحات نشأت الأحزاب ونظّمت انقلابات عسكرية، واشتعلت مظاهرات وفعاليات سياسية عديدة.

والديمقراطيون والوطنيون والثوريون في هذه المنطقة يريدون الإصلاح لأن شعوبها تستحق مستوى حياة لائق إقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً وتعليمياً. تريد إصلاحاً تكون محصّلته بناء اقتصاد وطني مستقل ومتكامل يؤمن تطوراً حقيقياً لشعوب المنطقة. وهذا يعني رسم خطة إنمائية واقعية تكون وجهتها تغيير موقع هذه المنطقة في التقسيم الدولي للعمل، بما يجعلها شريكة في إنتاج المستقبل وليس تابعاً في هذا السياق. وهذا يتطلب إصلاحاً سياسياً يتمثل في بناء دول ديمقراطية، دول قانون تحكم بدساتير عصرية وقوانين انتخاب ديموقراطية وعادلة تسمح بتمثيل حقيقي لشرائح الشعب، وتسمح بتداول السلطة في إطار انتخابات ديموقراطية. وهي تسعى لإصلاح يفصل الدين عن الدولة باتجاه يحافظ على الدور الحقيقي للدين ويحول دون تنامي أصوليات تحرف الدين عن هذا الدور.

إن الإصلاح في البلدان العربية ينبغي أن يضع في أولوياته التكامل العربي باتجاه بناء وحدة حقيقية لأمة لا يمكن أن تعيش معزولة في عالم يتعولم فيه كل شيء. وهنا يلاحظ التناقض ما بين بناء وحدة عربية وإقامة الشرق الأوسط الكبير. فالدخول في الأخير يفترض تفتيتاً للكيانات العربية بدل أن تدخل في أي اطار كوحدة متكاملة (وهو ما لم يحصل في دخول الشراكة مع

أوروبا) وهذا لا يعني انغلاقاً عن باقي دول المنطقة، بل ينبغي بناء أطر مشتركة لمواجهة الأطماع الاستعمارية الجديدة.

إن الانفتاح على العالم ينبغي أن يبقى بنداً دائماً على جدول أعمال الدول العربية، لكن في إطار تحديد واضح للمصالح ولأشكال توظيف العلاقات مع الخارج في خدمة تطور منطقتنا وشعوبها. بهذا الشكل يحل التناقض المذكور، ليس على حساب بلداننا بل في خدمة تطورها.

وأخيراً ينبغي وضع حدّ لتلك النقاشات القديمة منها والحديثة، بصدد أولوية التحرير والديمقراطية، ونبذ الاحتلال والديكتاتورية. إن تطوراً وطنياً ديمقراطياً لأمتنا ينبغي أن يكون في الوقت ذاته تخلصاً من أنواع الديكتاتورية والقهر كافة، وتصدّياً لكل أنواع الاحتلال. إن تحرير أمتنا بكل ما لكلمة تحرير من معنى لا يمكن أن يكون على يد الأجنبي، وليس صحيحاً أن تضع شعوبنا نفسها إما لجانب الإرهاب والديكتاتورية وإما لجانب الاحتلال، كأسلوب خلاص من هذه الظواهر المدمرة.

المراجع

1- النص الكامل لمشروع الشرق الاوسط الكبير في جريدة الحياة 13-2-2004

2- راجع: رؤية أميركية للعام الجديد، كولن باول، السفير 3-1-2004

3- حازم صاغية ،يوم بكت نيويورك وواشنطن قال المحافظون الجدد : وجدناها، هذه بيرل هاربر...نا»، الحياة 11-9-2003
- مايكل ميتشر، الحرب على الإرهاب أكذوبة أميركية للهيمنة على المسلمين. اللواء 11-9-2003

4- راجع المقالات التالية:
-جوزيف ملكون، بوش صمم على غزو العراق قبل 16 شهراً وكتم الخطة عن الأميركيين، اللواء 21-4-2002
- وليام هميلتون، مقالة عن كتاب «خطة الهجوم» لمؤلفه بوب وودوارد، الشرق الأوسط 18-4-2004

5- محمد النابلسي، عرض لدراسة بعنوان الصين...المحطة التالية لـ «عقيدة بوش» عن دراسة لنائب مدير مركز أبحاث القرن الأميركي الجديد، اللواء 6-8-2004

6- للاطلاع على ردود الفعل الأوروبية راجع:
-فرنسا وألمانيا تقودان الرد الاوروبي على المبادرة الأميركية، الشرق الأوسط، 29-2-2004
- أنطونيو بادیني ، سفير ايطاليا في القاهرة، أوروبا والشرق الأوسط الكبير: بين الفرص وسوء التفاهم، الحياة 23-7-2004
- فولكر بريتس، مبادرة الشرق الأوسط الكبير وأوروبا، الحياة 2-4-2004
- ديفيد فيمان، نضج المشاورات الأميركية - الأوروبية حول مستقبل الاصلاح في المنطقة العربية، الحياة 12-4-2004
- تقرير المفوضية الاوروبية بعنوان: شركاء الاتحاد الأوروبي والتفاهم المشترك، المستقبل 31-3-2004
- نص التقرير المرحلي الذي أقرته القمة الأوروبية المشتركة - الشرق الأوسط 4-4-2004

7- راجع رسالة جورج بوش الى آريال شارون، النهار 25-6-2003
ونصير عاروري،:وعد بولفور جديد، الحياة 26-4-2004

8- أحمد أبو زيد، الشرق «الأوسط الكبير» طموح غربي إلى صوغ العالم مرة ثانية، الحياة 29-2-2004

9- أنيس محسن، منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط، المستقبل 22-5-2003

من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير

د. عبدالهادي يموت*

جرت العادة في الماضي، حين نتكلم عن الشرق الأوسط أن يبدو وكأن الكلام يدور حول الدول العربية. وفي مرحلة متقدمة أصبح ذلك يعني أن الكلام يدور حول الدول العربية وإسرائيل معاً، واليوم صار هذا الكلام يعني أنه يدور حول الدول العربية وإسرائيل وإيران وباكستان وأفغانستان وتركيا خلال العقود القليلة المنصرمة (1945-2003)، حاول العرب وضع صيغ للتعاون؛ إلا أنه عند محاولة تنفيذ القرارات، كان شبه الفشل حليفها.

حصلت محاولة لإقامة سوق شرق أوسطية، إثر زيارة الرئيس المصري محمد أنور السادات لإسرائيل سنة 1978، ودخل العالم العربي مرحلة جديدة عنوانها «صلح إسرائيلي- مصري». وتوالت فصوله بصلح إسرائيلي - أردني، وجرت محاولات فلسطينية - إسرائيلية (اتفاقات أوسلو ومدريد)، لم تكلَّل في حينه بالنجاح، وهذا ما أظهر أن الشرق

* عميد سابق لكلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال - الجامعة اللبنانية.

الأوسط على أبواب نظام إقليمي جديد. مع هكذا معطيات راح العالم العربي يعيش حالة إرباك واضحة نتيجة التوجه غير المدروس وغير الموحد نحو السلام. وزاد من خطورة حالة الإرباك هذه، وضع التضامن العربي المترهل، وإصرار إسرائيل على إنهاء أسطورة التكامل العربي والوحدة العربية، وترسيخ التشرذم والتفكك، وتوطيد الكيانات العربية كواقع نهائي، وكسر طوق المقاطعة العربية.

وبعد الصلح الذي حصل، خصوصاً بين كل من مصر والأردن مع إسرائيل، أصبح التعاون العربي المتعدد الأطراف والذي تمثله جامعة الدول العربية[1] على أبواب مرحلة انتقالية تاريخية، حيث أدت التحولات الجارية على الصعيد الدولي والإقليمي والداخلي إلى طرح تحديات مصيرية، جوهرها أن علاقات التسوية مع إسرائيل بدأت تفرض وجودها، وبدأ الانفتاح عليها. فالعرب يواجهون إسرائيل مشرذمين بصورة لم يسبق لها مثيل منذ بدايات عهد تحررهم، وهي تضغط بقوة لفرض سلام مقرون بل مشروط بمشاريع سميّت بالشرق أوسطية. وتكثّفت الرؤى لإقامة نظام جديد للشرق الأوسط مكان النظام الإقليمي السائد، فكان مشروع أعده شيمون بيرس، وعملت إسرائيل مع بعض الدول العربية على بلورته في العقد الأخير من القرن الماضي، مدعومة من قبل الولايات المتحدة الأميركية ودول أوروبية.

واليوم، وبعد احتلال الولايات المتحدة الأميركية لأفغانستان والعراق، تتكثف الضغوطات والاتصالات لإنشاء نظام للشرق الأوسط تعمل واشنطن على هندسته مع بعض الدول الأوروبية.

ولكي نتمكن من تأطير هذا الموضوع الواسع سنحاول الإجابة عن الأسئلة التالية :

هل كان هناك نظام إقليمي قائم في منطقة الشرق الأوسط؟ ما هي مرتكزاته؟ لماذا تقهقر بعد العمل به خلال نصف قرن من الزمن؟

لماذا لم يبصر نظام الشرق أوسطية (الذي رسم له شيمون بيرس صورة في كتابه) النور، وما هي ملامح مفهوم السوق الشرق أوسطية؟

هل إن مشروع نظام الشرق الأوسط الكبير المطروح اليوم يمكن أن ينجب مولوداً سوياً، وما هي الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة ودولاً أوروبية لوضع مثل هذه المشاريع؟ وما هي أهم مرتكزات هذا النظام؟

يحمل هذا البحث عرضاً وتحليلاً لمجموعة من القضايا السياسية والاقتصادية الهامة، ويطرح مجموعة من التساؤلات الأساسية التي لها علاقة باستشراف مستقبل المنطقة، ما قد يساهم من خلال النقاش الموضوعي الهادئ في بلورة التوجه السياسي والاقتصادي الذي يجب أن تسلكه الدول العربية في تعاطيها مع قضايا الساعة (النظام الدولي الجديد، التكتلات الإقليمية و الشرق أوسطية) إلى وضع قراءة موضوعية.

إلا أنه لا بد أولاً من تساؤل ضروري: إن مفهوم الشرق الأوسط هو تعبير جغرافي لا يزال غير محدد بوضوح. ولقد جرى العرف على تعريف منطقة الشرق الأوسط بالمنطقة العربية، ويطرح مفهوم الشرق الأوسط الجديد دمج إسرائيل في هذا المحيط، ويضاف إليه أيضاً إيران وتركيا وأثيوبيا، فلمَ لا تضاف باكستان وأفغانستان أيضاً؟

تجربة التعاون العربي

تعتبر الجامعة العربية التي نشأت سنة 1945 رمزاً أساسياً للتعاون العربي، حيث نصّ ميثاقها على التعاون الوثيق في الشؤون الاقتصادية والمالية والمواصلات والشؤون الثقافية والاجتماعية والصحية والأمنية (صيانة استقلال الدول الأعضاء والنظر في شؤون البلاد العربية ومصالحها، وتحرير البلاد غير المستقلة، والتعاون مع الهيئات الدولية لكفالة الأمن والسلام)[2]. ومنذ ذلك الحين وهي تعمل لوضع التعاون العربي موضع التنفيذ.

اتفاقية التبادل التجاري كانت أولى ثمرات القرارات العربية المتخذة سنة 1953. ثم توالت بعدها القرارات، فكانت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية سنة 1956 التي انبثقت عنها السوق العربية المشتركة، ثم أنشئت المنظمات المتخصصة، ومن بينها منظمة التنمية الصناعية 1968، ومنظمة التنمية الزراعية 1969، وصندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1971، واللائحة تطول، إلا أن آخرها كان برنامج تنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة لعام 1997.

ملامح مفهوم الشرق أوسطية

إن مجرد البحث في الشرق أوسطية يعني أن هناك مشروعاً أو مشاريع أو أوراق عمل مطروحة لبلورة أفق نظام جديد، يفترض انه سيُدخل إسرائيل في عداده. ويمكن تحديد إطار مفهوم الشرق أوسطية من خلال اعتمادنا على كتاب شيمون بيرس «الشرق الأوسطية الجديد»[3] وعلى المؤتمرات التي عقدت

لتوطيد أسس الشرق أوسطية. ونرى أن فكرة الشرق أوسطية هي فكرة غربية وإسرائيلية، يفترض أنها مشروع نظام متكامل، وجزء من نظام العولمة الذي يُرسم له ويغطي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية والعلمية والثقافية كافة. وكل ذلك يجري في ظروف تجعل العرب ينتظرون ما سيفرض عليهم. من هذا المنظار نرى ضرورة النظر بجدية إلى السيناريوهات المقترحة، ومعاينتها وإعطاء إجابات عن الأسئلة، بالرغم من أننا نلاحظ أن معظم الدول العربية تراوح في حالة رد الفعل لا الفعل على ما يطرح عليها.

الملاحظ أنه بعد زيارة الرئيس المصري أنور السادات لإسرائيل سنة 1978 وتوقيع معاهدة سلام باسم مصر، حيث تبعته على خطى هذا الصلح المملكة الأردنية الهاشمية، بدأ الكلام عن إقامة سوق شرق أوسطية أو تعاون عربي إسرائيلي واسع. فما هي ملامح هذا التوجه؟ ما هي أسس التحولات من سوق عربية مشتركة إلى سوق شرق أوسطية؟

من نظام إقليمي عربي إلى نظام شرق أوسطي

إن زرع مشروع الكيان الإسرائيلي بإعلان وعد بلفور عام 1917، وإنشاء دولة إسرائيل في قلب المنطقة العربية عام 1948، كانا مقدمة لخلق المشروع الشرق أوسطي. ثم توالت التدخلات والهزات فكانت الحروب العربية الإسرائيلية وما تبعها من مشاريع للتسوية، مثابة أحداث ساهمت في زعزعة الاستقرار العربي وترسيخ أقدام إسرائيل في الأرض العربية.

والواقع أن السوق الشرق أوسطية لا تنفصل عن النظام الإقليمي الأوسطي المنشود، وهذا يعني أن **النظام الإقليمي العربي الذي كان قائما**

على احترام كل دولة عربية لحدود وسيادة الدولة العربية الأخرى، أصبح يقوم على احترام حدود وسيادة كل دولة من دول المنطقة، بما فيها دولة إسرائيل. وقال أحد وزراء خارجية إسرائيل إن «ارتفاع مستوى المعيشة هو شرط مسبق لتخفيف التوترات في الشرق الأوسط، وطالما كانت هناك هوة تفصل بين مطامح الناس وفرصهم الحقيقية داخل النظام الاجتماعي - السياسي، فان المجال ينمو رحباً أمام الأصولية، وما من اقتصاد مكافح اليوم يستطيع أن ينمو من دون أن يتلقى معونة خارجية أو يصبح جزءاً من نظام إقليمي أوسع[4]». وحين يشدد شيمون بيرس على ضرورة التخلص من الأصولية، فلأنه يدرك أن الفراغ الحاصل على الساحة العربية يجد صدى كبيراً في موجة الأصولية التي تعمل بكدّ لتقويض المخططات المطروحة، الأمر الذي ساهم كثيراً في دفع اتفاقيات السلام خطوات سريعة إلى الأمام.

كذلك فإن الأصولية وجدت أرضية خصبة في الظروف الموضوعية الملائمة لانتشارها. فالكثير من الأنظمة العربية خيب آمال الجماهير في تأمين ضرورات الحياة الأولية، فانتعشت الأصولية فيها. ألم ترفع الماركسية سابقاً شعارات تأمين حياة كريمة للعمال والفلاحين والمثقفين؟!

ومرة قال شيمون بيرس: «إن السبيل الوحيد لضمان مستوى معقول من الأمن القومي في هذا العصر، عصر الصواريخ أرض- أرض والقدرات النووية، هو إقامة نظام إقليمي للرقابة، «وإنه في حال انقطاع القنوات الديبلوماسية مؤقتاً خلال نشوب أزمة، ينبغي أن تكون للمنطقة قوات تستطيع الرد على العدوان في الحال بصورة مؤثرة»[5].

مثل هذه الأفكار وجّهت ضربة لمصداقية الجامعة العربية وفاعليتها، ولدور النظام الإقليمي العربي. وفي هذا المجال نجد من المفيد أن نقتبس فقرة مما قاله شيمون بيرس لتأكيد مفهوم هذا التحول: «فهل يمكن للطرفين أن يلتقيا على جسر الحكم الذاتي ويمضيا قدماً نحو ترتيب دائم؟ الطبيعة المحددة للسلام ستغدو القضية المهيمنة في المرحلة الثانية من العملية، والهدف الرئيسي هو إقامة نظام مستقر من علاقات حسن الجوار. والبيئة الآمنة المستقرة الناشئة عن ذلك ستفضي، بدورها، إلى النمو والتنمية والازدهار والرفاه لكل شخص ولكل أمة ولعموم المنطقة. وسيركز هذا الطور على الاعتبارات بعيدة الأمد، مثل تطبيع العلاقات وإقامة الصلات الاقتصادية والثقافية، وتقرير الحدود المعقولة الدائمة. ومن المستحسن أن تقرّ هذه الحدود بموجب التطلعات القومية (التاريخ والديموغرافيا) وليس وفق الاعتبارات الأمنية وحدها. فالسلام المستقر الدائم بذاته هو الذي سيعزز الأمن، بعد كل شيء. ولكي نصل إلى هذه الخاتمة يتعين أن نبذل الاهتمام العام للحفاظ على السلام، وإقناع كل الأطراف بتبنّي طريقة جديدة مغايرة في تأمل مستقبل المنطقة ومستقبل كل أمة من أمم الشرق الأوسط. وعلى هذا الأساس يمكن لنا أن نعزز الاعتراف بمصيرنا المشترك، وأن نبيّن كيف أن المقاربة الواقعية تخدم الجميع. وهذه الأهداف تضفي بعداً جديداً على مفهوم السلام الإسرائيلي- العربي يتجاوز مجرد إنهاء حالة الحرب..» [6].

هذه هي الملامح الأولى للنظام الشرق أوسطي، فكيف سيترجم اقتصادياً؟... هنا بيت القصيد بالنسبة لإسرائيل. ويقول شيمون بيرس في

كتابه المذكور «**إن مفهوم الاقتصاد الإقليمي ينطوي على خطوات تدريجية لإقامة جماعة تشبه كثيراً الجماعة الأوروبية... ونواجه نحن** أيضاً في الشرق الأوسط عدواً مشتركاً: الفقر. إن الفقر هو أبو الأصولية وهو خطر داهم على التقدم والتنمية والحرية والازدهار، وسنخسر الكثير إذا لم نؤسس إطاراً إقليمياً يهزم كهنة الهلاك. ولدينا الكثير مما سنكسب، إذا عرفنا كيف نردم هوة الدم والدموع، وتطلعنا إلى أفق الأمل الرحب، ولم نلتفت ببغض إلى الوراء[7]». ويعتبر بيرس أنه «إذا لم يتمكن العرب وإسرائيل من إقامة جماعة إقليمية بخطوة واحدة، فسنتقدم على مراحل، من معهد أبحاث مشترك لإدارة الصحراء إلى مصالح تعاونية لتحلية المياه، والتعاون المثمر الجاري حالياً بين إسرائيل ومصر في ميدان الزراعة هو مثال طيب على هذه المقارنة. بل يمكن البدء بتنفيذ بعض المشروعات قبل توطيد سلام دائم. فلإسرائيل أصلاً برامج اقتصادية وبرامج أبحاث مشتركة مع مختلف البلدان التي لم توقع معها معاهدات سلام بعد[8]».

الواقع أن ملامح التقارب الاقتصادي بين بعض الدول العربية وإسرائيل بدأت تظهر رويداً رويداً. فقد ضعفت مقاطعة مصر لإسرائيل، وتبعتها في ذلك المملكة الأردنية، ثم الكيان الفلسطيني، وبمستوى أضعف بعض الدول العربية الأخرى عن طريق إلغاء المقاطعة غير المباشرة وهي من الدرجة الثانية وتعني مقاطعة الشركات الأجنبية التي ساعدت على تقوية إسرائيل ودعمها اقتصاديا وعسكريا، وإلغاء المقاطعة من الدرجة الثالثة التي تعني مقاطعة الشركات التي تتعامل مع الشركات الموضوعة على قائمة المقاطعة بمستواها الثاني، ولم يبقَ سوى المقاطعة المباشرة للسلع والخدمات المنتجة

في إسرائيل، حيث انه بالرغم من بقائها قائمة، فالبضائع الإسرائيلية تدخل اليوم العديد من الدول العربية. ويعتبر رئيس الوزراء الإسرائيلي أن صادرات إسرائيل إلى الدول العربية قد تجاوزت الخمسة مليارات دولار، وستكون بحدود 15 مليار دولار خلال السنوات القليلة اللاحقة.

ولتذليل مشاكل التنافر في مستويات المعيشة ونصيب الفرد من الدخل القومي، يعتبر بيرس أن المنطقة بحاجة لحل على أربعة مستويات: نزع السلاح أولاً الذي ينفق عليه سنويا قرابة 60 مليار دولار، ثم تأمين الغذاء الكافي باستخدام المياه المتوفرة والتكنولوجيا الحيوية والحرب على الصحراء، والمستوى الثالث هو إقامة شبكة مواصلات واتصالات متطورة بحيث يتمكن الإنتاج الإقليمي من إيجاد طريقه بسهولة، ويبقى المستوى الرابع وهو السياحة التي يمكن في فترة وجيزة أن تدر الأرباح وتوفر فرص العمل.

مراحل التقارب بين إسرائيل والبلدان العربية

من الخطوط العريضة التي لا تزال عامة وضبابية في كتاب شيمون بيرس يمكن رصد مراحل التقارب بين الدول العربية وإسرائيل كالآتي[9]:

1- مرحلة التقارب الأولى

تسعى إسرائيل لإقامة تعاون مع مجموعة من الدول العربية هي: مصر، الأردن والكيان الفلسطيني، لبنان وسوريا، في إطار منطقة للتبادل التجاري الحرّ. والمفهوم الإسرائيلي للاقتصاد الإقليمي ينطوي على خطوات

تدريجية لإقامة جماعة تشبه كثيرا الجماعة الأوروبية، ويقترح «تنفيذ بعض المشروعات قبل توطيد سلام دائم أسوة بالتعاون المثمر الجاري حاليا بين إسرائيل ومصر في ميدان الزراعة».

أ- التقارب بين إسرائيل ومصر 1978

جاء في الوثيقة الأولى لاتفاقية كامب ديفيد الموقعة بتاريخ 17/9/1978 بين مصر وإسرائيل ما يلي:

«البحث عن السلام في الشرق الأوسط يجب أن يسترشد بالآتي: إن القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع بين إسرائيل وجيرانها، هي قرار مجلس الأمن رقم 242 بكل أجزائه. وسيرفق القراران 242 و 238 بهذه الوثيقة. فبعد أربعة حروب خلال ثلاثين عاما، ورغم الجهود الإنسانية المكثّفة، فإن الشرق الأوسط، مهد الحضارة ومهبط الأديان الثلاثة العظيمة الثلاثة، لم يستمتع بعد بنعم السلام. إن شعوب الشرق الأوسط تتشوّق إلى السلام حتى يمكن تحويل موارد الإقليم البشرية والطبيعية الشاسعة لمتابعة أهداف السلام، وحتى تصبح هذه المنطقة نموذجاً للتعايش والتعاون بين الأمم».

«إن السلام يتطلب احترام السيادة والوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، وحقها في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، غير معرضة لتهديدات أو أعمال عنف. والتقدم نحو هذا الهدف يمكن أن يسرّع التحرك نحو عصر جديد من التصالح في الشرق الأوسط، يتسّم بالتعاون على تنمية التطور الاقتصادي وبالحفاظ على الاستقرار وتأكيد وضمان الأمن».

إن هدف الأطراف هو تحقيق السلام وإقامة علاقات حسن الجوار، وهم يدركون أن السلام، لكي يصبح معمراً، يجب أن يشمل جميع هؤلاء الذين تأثروا بالصراع أعمق تأثير. إن الأطراف التي تضع هذا الهدف في الاعتبار، قد اتفقت على المضي قدماً على النحو التالي:

- ينبغي أن تشترك مصر وإسرائيل والأردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها. ولتحقيق هذا الهدف، فان المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ينبغي أن تتم على ثلاث مراحل:
- تتفق مصر وإسرائيل أولاً على انه، من أجل ضمان نقل منظّم وسلمي للسلطة، يجب أن تبدأ ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات. ولتوفير حكم ذاتي كامل، فإن الحكومة الإسرائيلية العسكرية وإدارتها المدنية ستنسحبان منها، بمجرد أن يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان في هذه المنطقة، عن طريق الانتخاب الحرّ، لتحل محل الحكومة العسكرية الحالية. ولمناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية، فإن حكومة الأردن ستكون مدعوة للانضمام إلى المباحثات على أساس هذا الإطار، ويجب أن تعطى الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم لكل من مبدأ الحكم الذاتي لسكان هذه الأراضي، واهتمامات الأمن الشرعية لكل من الأطراف التي يشملها النزاع.
- تتفق مصر وإسرائيل والأردن على وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد يضم وفدا مصر والأردن

فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة، أو فلسطينيين آخرين...

«وستكون هناك إعادة توزيع للقوات الإسرائيلية التي ستبقى في مواقع أمن معينة....»

أما في ما يتعلق بمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل فانه «سيتم اتخاذ الإجراءات والتدابير الضرورية لضمان أمن إسرائيل وأمن جيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها».

و«ستعمل مصر وإسرائيل مع بعضهما البعض ومع الأطراف الأخرى المهتمة، لوضع إجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعادل والدائم لحل مشكلة اللاجئين».

تتعهد مصر وإسرائيل بالالتزام بالتالي :

- الاعتراف الكامل المتبادل.
- إلغاء المقاطعات الاقتصادية.
- الضمان بأن يتمتع، تحت سلطة كل من الأطراف، مواطنو الأطراف الأخرى، بالحماية القانونية المتوجبة.
- يجب على الموقعين على المعاهدة استكشاف إمكانيات التطور الاقتصادي في إطار من اتفاقيات السلام النهائية، بهدف المساهمة في صنع جو السلام والتعاون والصداقة التي تعتبر هدفاً مشتركا لهم جميعاً.
- «تجري دعوة الولايات المتحدة الأميركية للاشتراك في المحادثات بشأن موضوعات متعلقة بشكليات تنفيذ الاتفاقيات وإعداد جدول زمني لتنفيذ تعهدات الأطراف».

وجاء في الوثيقة الثانية لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل:

«تتوافق إسرائيل ومصر، من اجل تحقيق السلام بينهما، على التفاوض بحسن نية، بهدف توقيع معاهدة سلام بينهما في غضون ثلاثة اشهر».

«وقد وافق الطرفان على المسائل التالية:

- الممارسة التامة للسيادة المصرية حتى الحدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين تحت الانتداب.
- انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من سيناء.
- استخدام المطارات التي يتركها الإسرائيليون بالقرب من العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ للأغراض المدنية فقط، بما فيها الاستخدام التجاري من قبل الدول كافة.
- حق المرور الحرّ للسفن الإسرائيلية في خليج السويس وقناة السويس على أساس معاهدة القسطنطينية لعام 1888، والتي تنطبق على جميع الدول، وتعتبر مضايق تيران وخليج العقبة ممرات دولية، على أن تفتح أمام جميع الدول للملاحة أو الطيران من دون إعاقة أو تعطيل.
- إنشاء طريق بين سيناء والأردن بالقرب من إيلات».

ولا يخفى أن المستوردات الإسرائيلية من مصر إلى إسرائيل خلال السنوات الأربع التالية (من 1991 إلى 1994 كانت متواضعة على التوالي: 14 مليون دولار، ثم 7.3 مليون، ثم 10.9 مليون سنة 1993، وتحسنت سنة 1994 فوصلت إلى 23.2 مليون دولار، وهي تظل ضئيلة إذا ما نظرنا إلى إجمالي مستوردات إسرائيل (حوالي 24 مليار دولار عام 1994).

- سيتعاون الطرفان في مجال الزراعة، بما في ذلك الخدمات البيطرية وحماية النباتات والتسويق.
- اللافت بالمعاهدة الإسرائيلية الأردنية إنها كانت غير متكافئة: ذلك أن هناك مناطق أردنية (الباقورة والغمر...) تطبق عليها امتيازات أشبه بتلك التي كانت سائدة أيام الدولة العثمانية للأجانب، فيمنح الإسرائيليون (المتصرفون بالأرض) حرية غير مقيدة بالدخول والخروج منها واستعمالها والحركة ضمن حدودها. كما يسمح بدخول رجال الشرطة الإسرائيليين بلباسهم الرسمي إلى هذه المناطق لغرض التحقيق في الجرائم أو لمعالجة الحوادث الأخرى المتعلقة حصراً بالمتصرفين بالأرض أو ضيوفهم أو مستخدميهم. وتنطبق على أنشطة الإسرائيليين في هاتين المنطقتين القوانين الإسرائيلية، ويجوز لإسرائيل اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتطبيق هذه القوانين، ولا يطبق الأردن قوانينه الجنائية في المنطقة على أشخاص من التابعية الإسرائيلية، على أن يستمر هذا الاتفاق نافذ المفعول لمدة خمس وعشرين سنة، ويجدد تلقائيا لفترات مماثلة، ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر بنيته إنهاء العمل به قبل سنة من انتهائه، وفي هذه الحالة يدخل الطرفان في مشاورات بناء على طلب أي منهما.

ج- التقارب الإسرائيلي الفلسطيني الأول: 13 أيلول 1993

وفقا للاتفاق الأول (أوسلو) الموقع بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية الذي أرجع للفلسطينيين غزة وأريحا[11]، فإن السلطة الفلسطينية

تتمتع بصلاحيات الاستيراد والجمارك والسياحة والزارعة وغيرها، وفق الأطر المرسومة لها في بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وهي محدودة ومقيدة على الشكل التالي:

- البضائع المنتجة في سوريا والأردن والدول العربية والمحصورة في قائمة المنتجات التي يمكن استيرادها، على ألاّ تتجاوز الكمية احتياجات السوق الفلسطينية، وكذلك لائحة بالمواد والكميات التي يمكن استيرادها من البلدان العربية والإسلامية الأخرى.
- تنفيذ الإجراءات الجمركية الخاصة بالمسافرين، يتولاه الإسرائيليون في الجانب الإسرائيلي، والفلسطينيون في الجانب الفلسطيني، على أن «يتواجد موظفو الجمارك الإسرائيليون في ممر الجمارك الفلسطيني بشكل غير منظور، ويحق لهم طلب تفتيش السلع»...
- تكون حركة الإنتاج الزراعي حرة ومعفاة من الجمارك ورسوم الاستيراد بين الجانبين، ما خلا استثناءات تتعلق بوقاية النبات وسلامة وصحة المنتجات الحيوانية، على أن تحرر بالمطلق كميات الدواجن والبطاطا والخيار والبندورة والبطيخ ابتداءً من عام 1998، وكذلك إعداد البيض.
- تكون حركة البضائع الصناعية حرة بين الجانبين ومعفاة من أية قيود، بما فيها الجمارك وضرائب الاستيراد. ويبذل كل من الطرفين قصارى جهده لتفادي إلحاق ضرر بصناعة الآخر.
- تنشئ السلطة الفلسطينية شرطة فلسطينية للسياحة ولتنظيم الخدمات والمواقع والصناعات السياحية وترخيصها وتصنيفها

والإشراف عليها والنهوض بالسياحة والإشراف على أنشطة التسويق والترويج والإعلام، المتصلة بالسياحة الأجنبية والمحلية.

د- التقارب الفلسطيني الإسرائيلي الثاني: 28 أيلول 1995

جاء إعلان المبادئ الثاني(اتفاق طابا) الذي وقّع في البيت الأبيض في 28/9/1995 من قبل إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ليشكل مرحلة جديدة على طريق منح الفلسطينيين قسماً من الضفة الغربية (حوالي 30٪ من مساحتها البالغة 5872 كيلومتراً مربعاً). على أن يتولى الفلسطينيون بأنفسهم إدارة شؤونهم الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والحياتية والقانونية في سبع مدن واكثر من 450 قرية بعد إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي خارجها على مراحل. وستظل أجزاء من مدينة الخليل (التي يسكنها حوالي 120 ألف فلسطيني و 400 يهودي (تحت السيطرة الإسرائيلية نظرا لبقاء المستوطنين فيها. وستبقى المدن والقرى الفلسطينية جزراً متباعدة غير متصلة ببعضها البعض، وستبقى أكثر من 120 مستوطنة يهودية حول المدن الكبرى وعلى تلال القرى الفلسطينية، يعيش فيها ما يزيد على 130 ألف مستوطن يهودي، وهذا العدد لا يشمل المستوطنين في القدس الشرقية، والذين يزيد عددهم على 145 ألف مستوطن. وسيكون الجيش الإسرائيلي مسؤولاً عن الأمن الخارجي.

وعن الجوانب الاقتصادية والتعاون بين الجانبين جاء التالي:

- لإسرائيل الحق في استخدام العمالة الفلسطينية التي تحتاجها من دون التزام من جانبها تجاه السلطة الفلسطينية.

- للحكومة الإسرائيلية الحق بمراجعة أي مشروعات ذات بعد تنموي تبرمها السلطة الفلسطينية مع أي دولة أخرى.
- يحظرّ على سلطة الحكم الذاتي إقامة أي مشروعات ذات صفة كيميائية، إلا في أضيق الحدود وتحت إشراف كامل للحكومة الإسرائيلية.
- للحكومة الإسرائيلية حق نقض أي اتفاق تعقده سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني مع إطراف أخرى إذا ما كان يشكل ضرراً للاقتصاد الإسرائيلي من وجهة نظر الحكومة الإسرائيلية.
- تلتزم الحكومة الإسرائيلية بتقديم الخبرة الفنية خلال المرحلة الانتقالية، ومدتها ثلاث سنوات، حتى يتمكن الجانب الفلسطيني من إعداد كوادره التقنية.
- التعاون الزراعي شرط أساسي بين الطرفين على أن يتم في إطار ما تستهدفه السياسة الزراعية الإسرائيلية شرط أن تراعي فيه المتطلبات الفلسطينية.

وبالرغم من أن الاتفاقات الإسرائيلية الفلسطينية تعتبر خطوة، وأن كانت خجولة، على طريق «استرجاع» الأراضي الفلسطينية جزءاً من استقلاليتها، إلا أنه يجب أن يكون واضحا أن العملة الإسرائيلية ستظل النقد الرئيسي المتداول قانوناً في الضفة الغربية وقطاع غزة، على انه يمكن استخدام الدينار الأردني والدولار الأميركي، كما وأن المنتجات الإسرائيلية تدخل الأراضي الفلسطينية المحتلة من دون قيود جمركية أو إدارية، علماً بان المستوردات الفلسطينية من دول أخرى، أصبحت محصورة بلوائح

تحدد القيود الكمية والمصدرية والمواصفات وأنواع البضائع التي يمكن استيرادها. وأهم ما في هذا الاتفاق أن مداخيل الرسوم الجمركية المفروضة على المستوردات إلى الأراضي المحتلة تعود للسلطة الفلسطينية، في حين أن المنتجات الفلسطينية اصبح بإمكانها الدخول إلى الأراضي الإسرائيلية، كما هي حال المنتجات الإسرائيلية، على أن تتوفر فيها المعايير المعمول بها في إسرائيل لجهة البيئة والسلامة العامة والصحة، إضافة إلى أن الخوف من منافسة الإنتاج الفلسطيني للإنتاج الإسرائيلي، وبخاصة الزراعي، أدى إلى تحديد هذا الإنتاج الممكن إدخاله إلى إسرائيل (25٪ من الخضر مثلا مسموح دخولها إلى إسرائيل من دون قيود، على أن يتم تخفيضها تدريجياً حتى عام 1998). ويتم ذلك عبر تشجيع السياحة البينية، وإقامة مشاريع المياه والكهرباء والمصارف، وربط شبكات الطرق والمرافئ والمطارات بوسائل فعالة، واستقبال إسرائيل لمئة ألف عامل فلسطيني من غير المتخصصين، وبالمقابل تصدّر إسرائيل إلى الأردن والكيان الفلسطيني الأطباء والمهندسين والفنيين اليهود للعمل فيهما. ويتم دمج الاقتصاد الفلسطيني (الذي لا يزال يحبو) بالاقتصاد الإسرائيلي، وتحجيم إمكانيات تطوير القطاعات الاقتصادية المنتجة كالصناعة والزراعة. ويصبح الاقتصاد الفلسطيني تابعاً لسياسة ترسمها له إسرائيل. ولن يختلف الأمر كثيرا مع الأردن، وستسمح السياسة المرسومة للبضائع الإسرائيلية بالدخول بحرية إلى الأردن والكيان الفلسطيني، والخروج إلى الدول العربية وبخاصة دول الخليج. وتجد إسرائيل بأن لا ضرر من استيراد منتوجات زراعية من الدول العربية إذا ما وجدت بأن إخلاء مساحات من

الأرض المزروعة بهكذا منتجات سيتيح لها تحويل هذه الأراضي لإنتاج محاصيل اكثر مردوداً.

2- مرحلة التقارب الثانية:

تتضمن هذه المرحلة قيام اتحادات دولية تتولى تنفيذ المشاريع التي تتطلب استثمار رساميل هائلة بإشراف البلدان ذات العلاقة في المنطقة، علاوة على أطراف أخرى ذات مصلحة في الأمر. ومن الأمثلة على هذه المشاريع قناة البحر الأحمر- البحر الميت، مقرونة بتطوير التجارة الحرة والسياحة على امتدادها، وإنشاء ميناء مشترك إسرائيلي-أردني-سعودي، وتطوير الطاقة الكهرو-مائية وتحلية المياه، وتطوير صناعات البحر الميت بتخطيط جيد. والجدير بالذكر ان قيام مشاريع الصحراء يحقق حلماً من أحلام بن غوريون بتطوير النقب، وفتح آفاق جديدة لبلدان المنطقة وخلق مصلحة حقيقية في صيانة السلام[12]».

3- مرحلة التقارب الثالثة:

تشمل هذه المرحلة سياسة الجماعة الإقليمية، مع التطوير التدريجي للمؤسسات الرسمية على أن تقوم على أسس «فوق قومية[13]». وجاءت أعمال المؤتمرين الاقتصاديين الأول والثاني للشرق الأوسط وشمال أفريقيا من 29 إلى 31 تشرين الأول سنة 1995 في عمان (الأردن) لتؤكد هذا التوجه. ففي المؤتمر الأول الذي انعقد في الدار البيضاء بالمغرب وحضره ممثلو 61 بلداً جاء في ديباجة البيان الختامي له:

- أجمع الحضور على ضرورة إقامة سلم وقيام شركة جديدة بين رجال الأعمال والحكومات، تتوخى تعزيز السلام بين العرب وإسرائيل، ولذا لا بد من ترابط المصالح والأهداف.
- أشادت القمة بالتحول السياسي التاريخي الذي شهدته المنطقة نتيجة المراحل المهمة التي قطعتها نحو سلام عادل وشامل يرتكز على قراري مجلس الأمن 242 و 338.
- سجل المشاركون أن الحاجة الملحة إلى تنمية اقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تتطلب اهتماماً خاصاً من المجموعة الدولية، سواء منها القطاع العمومي أو الخاص، من اجل مساندة إعلان المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والاتفاقات التطبيقية التابعة له، لتمكين الشعب الفلسطيني من المشاركة على قدم المساواة في التعاون وتقدم المنطقة. كما ألحّوا على الأهمية المماثلة للمضي قدماً في المشاريع الأردنية الإسرائيلية من أجل دفع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية إلى الأمام.
- أكد المشاركون على توفر الإمكانات الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واستكشفوا السبل للتعجيل في تطويرها، والتغلب في أقرب وقت ممكن على العراقيل بما في ذلك المقاطعات وكل الحواجز التجارية والاستثمارية. واتفق الجميع على الحاجة إلى تطوير المزيد من الاستثمار من داخل المنطقة ومن خارجها. ولاحظوا أن مثل هذا الاستثمار، يتطلب حرية تبادل البضائع ورأس المال واليد العاملة عبر الحدود، وفقاً لقدرات السوق، كما يتطلب تعاوناً تقنياً مبنياً على

المصلحة المشتركة وانفتاحاً على الاقتصاد الدولي، وقيام مؤسسات مناسبة للنهوض بعملية التفاعل الاقتصادي. وقد سجل المشاركون في هذا الإطار بارتياح قرار دول مجلس التعاون الخليجي، المتعلق برفع درجتين (الثانية والثالثة) من إجراءات مقاطعة إسرائيل.

- اعتماداً على الاتفاقات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، فان من الأهمية بمكان أن تبقى الأراضي الفلسطينية مفتوحة في وجه اليد العاملة والسياحة والتجارة، لتمكين السلطة الفلسطينية، في إطار شراكة مع جيرانها، من بناء اقتصاد ذي جدوى في إطار السلام.
- يقر المؤتمر ضرورة ترجمة مداولات الدار البيضاء إلى خطوات ملموسة، وتحقيق الهدف المزدوج، أي السلام والتنمية الاقتصادية، وكذلك هيكلية الشراكة الجديدة بين الحكومات ومجموعة رجال الأعمال.

أما أعمال المؤتمر الثاني فقد كانت اكثر تجسيداً للتوجه العام المطلوب، بدليل أن البيان الختامي، احتوى على بنود ذات جدوى وان كانت لا تزال حتى حينه نظرية، وأبرزها:

- إنشاء مصرف للتعاون والتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا في القاهرة، وسيتم تأسيسه وتنظيم هيكليته على نحو ينهض بتنمية القطاع الخاص الاقتصادي الإقليمي. واتفق على أن تنهي مجموعة العمل مفاوضاتها في 31 كانون الأول 1995، وتواصل البحث في المقترحات بالتحضير لمشروعات أخرى، وبتقديم تسهيلات من أطراف شتى. وسيشرع الأطراف الراغبون في الانضمام إلى البنك عمليات المصادقة في بلدانهم لاحقا. وثمة أطراف آخرون يرغبون في

ترك الخيار مفتوحا أمامهم للانضمام إلى البنك لاحقاً، في ضوء تطور الترتيبات المؤسسية وتطورات أخرى.

- إنشاء هيئة للسياحة الإقليمية هي اتحاد السفريات والسياحة لمنطقة الشرق الأوسط-المتوسط، لتسهيل السياحة، ولترويج المنطقة كمقصد سياحي فريد. ويضم مجلس إدارة هذه الهيئة ممثلين للقطاعين العام و الخاص على حد سواء.
- إنشاء مجلس اقتصادي إقليمي لدفع التعاون والتجارة قدماً في القطاعات الخاصة لدول المنطقة.
- الافتتاح الرسمي لأمانة السر التنفيذية التي يقع مقرها في الرباط والتي تعمل على دفع مشاركة القطاعين العام والخاص في المنطقة.

اقتراحات إسرائيل لتحقيق التقارب «الفعلي» مع الدول العربية

- تقليص الأموال التي تصرف على التسلح والبالغة قرابة 60 مليار دولار إلى حوالي النصف، وتحويلها إلى تنمية كامل المنطقة من دون المساس بالأمن القومي لأية أمة بمفردها. إضافة إلى ذلك يجري تخصيص (1٪) من عائدات النفط العربي لهذه الغاية. كما أن الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا وألمانيا، وكذلك اليابان، يمكن أن تسهم بشكل ملحوظ في هذا المجال.
- استخدام المياه والتكنولوجيا وشنّ الحرب على الصحراء لتأمين الغذاء.

- تأمين شبكة مواصلات واتصالات متقدمة.
- تكوين هيئة مشتركة للسياحة.
- في مرحلة تالية يدعى الأطراف لإقامة صناعات إقليمية من خلال تعاون الهيئات العالمية والاتحادات الدولية المستقلة.

أما في الميدان الصناعي فلا بد من تأمين حرية كاملة للقطاع، والغاية واضحة، وهي تصريف أكبر قدر ممكن من المنتجات الإسرائيلية في البلدان العربية، لأن الإنتاج الصناعي الإسرائيلي لن يجد له منافساً يذكر، وهذا يعني أن التبادل لن يكون متكافئاً.

أما الدول العربية، بما فيها لبنان، فستكون قدرتها على التصدير إلى إسرائيل ضعيفة جداً بسبب تخلّفها الصناعي، وعلى الأرجح ستقتصر صادراتها على أنواع من المنسوجات والجلديات والأدوات المطبخية وبعض المنتجات الزراعية، في حين أن إسرائيل ستركز على صناعات اكثر تقدما كالماس المصقول والإلكترونيات والبصريات والصناعات الكيميائية والكهربائية والغذائية[14].

إن الإسرائيليين سيتعاونون مع بلدان مجلس التعاون الخليجي ضمن أطر محددة، تعتمد فيها إسرائيل الضمانات لتأمين انتقال رؤوس الأموال العربية إليها. إلا أن معظم الدول الخليجية تربط أمر التعاون بإنجاز عملية السلام الكاملة، وبخاصة مع لبنان وسورية، قبل الانفتاح المطلوب. وأما ما يقال من ان الولايات المتحدة الأميركية ستسعى لإقامة صندوق تنمية لمنطقة الشرق الأوسط، فقد يصطدم ذلك بظروف الولايات المتحدة الأميركية نفسها. ويكفي أن نقرأ ما قاله محمد حسنين هيكل عن أميركا لنتبين الأمر: «فحجم دينها

الداخلي والخارجي يتصاعد بسرعة خرافية (من 850 بليون دولار في أوائل الثمانينات، إلى 400 تريليون دولار في أوائل التسعينات)، والتقديرات الموثوقة لدى صندوق النقد الدولي تفيد أن حجم الدين الأميركي واصل في سنة 2010 إلى درجة أن الفوائد وحدها سوف تزيد عن حجم الناتج الإجمالي الأميركي».

وأكد شيمون بيرس أن الولايات المتحدة تواجه «الآن متاعب اقتصادية جمّة، الأمر الذي يجعل قابليتها لتقديم العون المالي المباشر تتناقص بصورة واضحة. وبرغم استمرارها في إنجاز المهمة التي فرضت عليها لتكون أكبر بانية للجسور السياسية في التاريخ، إلا أنها لم تعد تستطيع المساهمة مالياً، بصورة كبيرة من أجل تطوير الأراضي على جانبي تلك الجسور[15].

استنتاجات

- الطروحات الإسرائيلية عموما، وطروحات شيمون بيرس خصوصا، متماسكة وضبابية في آن، ولا يجوز المرور عليها مرور الكرام، بل لا بدّ من مواجهتها بعقلانية وموضوعية وحجة، لأن هكذا طروحات من قبل الإسرائيليين لم تجهز بين ليلة وضحاها، بل كانت ثمرة نقاش طويل بين القيمين على الشؤون الإسرائيلية، ومن خلال ما تقترحه مراكز الأبحاث الإسرائيلية، ومع المؤسسات الفكرية الأوروبية والأميركية وغير ذلك من المتعاطفين مع التوجه الإسرائيلي. وتمت ملاحظات لا بد من إبدائها:
- إن اعترافات شيمون بيرس هامة جداً حين يذّكر صراحة بعقم النتائج المرجوة من الحروب لأنها لا تستطيع إملاء شروط السلام على العرب.

فالحرب لم تعد حلاً لمشاكل إسرائيل، بدليل نتائج حرب 1973 التي لم تمكّن إسرائيل من توسيع رقعتها الأرضية، بل أدت إلى إقامة صلح مع مصر، وإعادة الأراضي المصرية كاملة. وكذلك لم تكن آثار احتلال إسرائيل لجزء من لبنان وحتى سنة 2000 أقل سلبية عليها، إذ كانت مضطرة لتعبئة جزءٍ من جيشها ولصرف جزءٍ من أموالها من دون طائل، مما عمّق الأزمة داخل إسرائيل إذ عجزت عن أن تفرغ الأرض التي احتلتها من سكانها اللبنانيين لتوطين اليهود مكانهم.

- إعتراف بيرس بسقوط مفهوم العمق الإستراتيجي إذ تقدمت العوامل الباليستية (الصواريخ طويلة المدى) على العوامل الجغرافية، ولم يعد هناك إمكانية حل عسكّري لمشكلة الأسلحة غير التقليدية التي في حوزة دولٍ في المنطقة. وهذا يعني أنه أصبح بالإمكان ضرب المناطق الآهلة بأسلحة الدمار الشامل، مقابل عجز عن التصدي لذلك.
- اعترافه أيضاً بإسهامات الثقافة الإسلامية في العلوم المعاصرة، وبجدية الشعب الفلسطيني، وبعقم الحكم الإسرائيلي القمعي، وبأن هناك فلسطينيين هجّروا فعلاً من ديارهم.
- صحيح أن بيرس إعتمد أسلوب شاعرياً وعاطفياً للإعراب عن رغبته في دفن الماضي وبناء علاقات جديدة قائمة على الثقة، إلا أن تلك النوايا المعلنة توضحها الممارسات المناقضة لها.

فمنذ اتفاقية أوسلو (31/9/1993) استولت إسرائيل على 61321 دونماً من أراضى الضفة الغربية، وجرى توسيع المستوطنات، وصار عدد سكان الضفة الغربية من المستوطنين اليهود حوالي 141 ألفاً، بخلاف القدس التي

وصل عدد المستوطنين فيها وحدها إلى 170 ألفاً، وفي قطاع غزة إلى 6 آلاف مستوطن[16].

وتبيّن من دراسة قدمها وفد المملكة الأردنية الهاشمية أن نسبة الأراضي الفلسطينية المصادرة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي تقدر بأكثر من(65٪) من مساحة الضفة الغربية، وأكثر من (40٪) من مساحة قطاع غزة، مع ما يستتبع ذلك من استيلاء على الموارد المائية في الضفة والقطاع والإسراف الشديد في استهلاكها[17].

وفي تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA) التابعة للأمم المتحدة تاريخ 3 تموز 1995، جاء أن إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام 1967، ليس له أي وجه قانوني وفقا لقرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأشار التقرير إلى أن الاستيطان يشكل عقبة خطيرة في سبيل تحقيق سلم شامل وعادل ودائم. وفي القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والأربعين عام 1994، أعربت عن قلقها من انتهاك إسرائيل المستمر حقوق الشعب الفلسطيني، والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لإقامة المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس والأراضي العربية الأخرى، وهي الممارسات التي ستقف عقبة في طريق التوصل إلى تسوية شاملة[18].

وأشار التقرير كذلك إلى تفاصيل كثيرة عن الممارسات الإسرائيلية غير القانونية. والتي حصلت بعد توقيع حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير

الفلسطينية في 13 أيلول 1993 إعلان المبادئ (لإنشاء حكم ذاتي في الضفة الغربية وغزة، وذلك لفترة انتقالية لا تتجاوز خمس سنوات تؤدي بعدها إلى تسوية دائمة على أساس قراري مجلس الأمن و 242 و 338).

إن النشاط الرسمي والخاص لإسرائيل والمتعلق بالمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا يزال مستمراً، وقد أسفر عن إقامة 140 مستوطنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة يسكنها 300.000 مستوطن. وصرّح المراقب الدائم انه ليس بالإمكان التوفيق بين السياسة المستمرة لإقامة المستوطنات الإسرائيلية والسعي إلى التقدم في عملية السلام[19].

«وبالإضافة إلى الاستيلاء على الأراضي وإقامة المستوطنات وتوسيعها، فإن استغلال موارد المياه في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يشكل مسألة هامة تؤثر بشكل سلبي على حياة الفلسطينيين وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. فحسب التقديرات الفلسطينية، يتراوح استهلاك الماء للفرد الواحد من الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية بين ٢٢ و٨٢ متراً مكعباً، بالمقارنة مع 165 متراً مكعباً للفرد الواحد من السكان الإسرائيليين. وسبب هذا التباين الكبير هو سلسلة الأوامر العسكرية التي تقيد استعمال الفلسطينيين موارد المياه المتوفرة وتمنعهم من حفر آبار جديدة أو تطوير الآبار القائمة، في حين تسمح للمستوطنين الإسرائيليين بحفر آبار جديدة في مستوطناتهم وضخ كميات كبيرة من الماء بدون حسيب أو رقيب[20]».

«ويقدَّر عدد أشجار الزيتون التي اقتلعتها السلطات الإسرائيلية خلال فترة «الانتفاضة» بأكثر من 117 ألف شجرة، بقصد بناء مستوطنات ولأسباب أمنية. كما أن تسرب مياه المجارير من المستوطنات الإسرائيلية،

قد أتلف 500 دونماً من الكروم في الضفة الغربية. وقدّرت الخسائر السنوية الناجمة عن مثل هذه الممارسات بمليون ونصف المليون دولار، في حين تزيد الخسائر الإجمالية عن عشرة ملايين دولار[21]».

بعد هذا العرض نتساءل: كيف يمكن الركون إلى كلام وزير الخارجية الإسرائيلي عن ضرورة التسامح ونسيان الماضي، طالما أن الممارسات الإسرائيلية اليومية تترجم حقيقة مرة وغير ما يذهب إليه الوزير في كتابه «الشرق الأوسط الجديد»؟!.وكيف يمكن الارتياح إلى مستقبل الوضع في منطقة الحكم الذاتي طالما أن المستوطنات ستتحول إلى مجموعات مدنية محمية بقوى عسكرية، وستشكل استفزازاً للفلسطينيين، ونقاط تقطيع للتواصل الجغرافي والسكاني بين المدن والقرى الفلسطينية؟ بل كيف يمكن تفسير كلام بيرس (الذي أصبح بعدها رئيساً للوزراء) حين يقول «تواجه إسرائيل خياراً حاداً: أن تكون إسرائيل الكبرى اعتمادا على عدد الفلسطينيين الذين تحكمهم، أو أن تكون إسرائيل الكبرى اعتماداً على حجم اتساع السوق الذي تسيطر عليه[22]» ألا يحمل هذا التصريح رغبة وتصميماً على تحقيق إسرائيل الكبرى؟!

أسئلة تحتاج إلى أجوبة

التحليل المبسط السابق يفرض التأمل بالمعطيات التالية:

- هل كان مبدأ القبول بالتسوية ضرورة مرحلية تمليها الظروف العالمية على العرب، والتي من بينها اختلال التوازن العالمي وبروز ظاهرة القطب الواحد بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية

وسقوط النظام الاشتراكي الذي كان يمثل قوة التوازن السياسي والأمني وإلى حد ما الاقتصادي، وتراجع التضامن العربي إلى أدنى مستوياته؟

- هل يجب اعتبار إعادة الأرض للفلسطينيين (اتفاق 1993 - غزة وأريحا - ثم أجزاء أخرى من الضفة الغربية)، إلى جانب ديناميكية الشعب الفلسطيني، أرضية كافية لاستعادة الحق الفلسطيني مستقبلاً؟
- هل كان السلام سيقود إلى التطبيع الكامل؟
- هل كانت الشعوب العربية ستقبل بالتطبيع مع إسرائيل «مغتصبة الأرض»؟
- هل كانت استعادة الأرض حتى حدود 1967 وإنهاء حالة الحرب ستعني السلم العادل المنشود؟ واستطراداً هل كانت التسوية ستؤدي إلى إعادة ترتيب التركيبة الجغرافية للمنطقة، ومن ثم إلى إنهاء مقولة القومية العربية، والوحدة الاقتصادية العربية، والتكامل العربي والجامعة العربية[23].
- هل كان الشعب الفلسطيني سيقبل بإعادة جزء فقط من أرضه تاركاً الباقي لإسرائيل؟
- هل كان الانفتاح الاقتصادي على إسرائيل سيؤدي إلى زيادة الارتباط بالخارج؟ وهل الصراع بين أوروبا والولايات المتحدة حول كيفية تحقيق التقارب، هو تنافس حول اقتسام المغانم، أي حول حجم الحصص؟
- هل كانت إسرائيل ستقبل بالانسحاب من المناطق العربية من دون أن تفرض شروطاً أقلّها انفتاح أسواق الدول العربية أمام منتجاتها؟

- كيف كان يمكن أن ينتهي السباق إلى التسلح عن طريق تقليص موازنة التسلح، طالما أن إسرائيل هي أقوى قوة في المنطقة وترفض أن يعاد النظر في موضوع التوازن العسكري، وهل يمكن أن تحدث تنمية متكافئة بين العرب وإسرائيل في ظل علاقات غير متكافئة اقتصادياً؟
- هل كانت إسرائيل ستحاول تدعيم موقعها الاقتصادي والسياسي والعسكري بانتظار ظروف أفضل لتحقيق حلمها الذي أساسه إنشاء دولة إسرائيل العنصرية الكبرى؟ بل كيف يمكن لها أن تفكر بمسار آخر وهي تدرك أهمية تزايد السكان اليهود المهاجرين إليها من دول العالم، وتعلم بأن التزايد السكاني يتنامى بشكل لا يتناسب مع الرقعة الأرضية المتاحة ؟ بل كيف يمكنها أن تحافظ على حريتها وبقائها في ظل مدى حيوي يضمر يوماً بعد يوم (إرجاع الأراضي العربية المحتلة 1967)؟ وكيف يمكنها الدفاع عن كيانها وحماية مصالحها الحيوية في ظل إطار جغرافي غير ملائم؟ وكيف يمكنها أن تستمر في البقاء وقتاً طويلاً في ظل إمكانات تقصّر عن تامين حاجات السكان المتنامية؟
- هل كانت الولايات المتحدة الأميركية التي فرضت سيطرتها على مناطق اقتصادية استراتيجية (منابع النفط)، ستتمكن من تسوية التناقضات مع الدول الصناعية، هذه التناقضات التي قد تصبح شبيهة إلى حد ما بتلك التي كانت حاصلة بين ألمانيا الهتلرية وفرنسا وبريطانيا قبل الحرب العالمية الأولى وكذلك الثانية؟ فالدول الصناعية اليوم وعلى رأسها اليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا، قد تجد نفسها مدفوعة لمواقف اكثر تطرفاً إذا لاحظت أن مصالحها أكثر

فأكثر في خطر من جراء التسلط المتطرف للولايات المتحدة الأميركية على منابع النفط العربية.

إلا أن المعطيات التاريخية ليست جامدة، بمعنى أن زعزعة الاستقرار في المنطقة العربية وإقامة سلام غير عادل قد يدفع بالشعوب العربية إلى خيارات نوعية جديدة.

لقد خلقت المحنة في العديد من الدول العربية دينامية مفهوم المقاومة (لبنان وفلسطين)، وسقط وهم «إسرائيل التي لا تقهر»، وبالمقابل فإن التضامن العربي والإسلامي، و عدم القبول بالذل، بقيا خجولين جداً، بل معدومين[24]، والمحاولات لتقوية الكيانات كما يحصل اليوم، وبدعم علني من الولايات المتحدة الأميركية، يعني تحويل الدول العربية أسواقاً استهلاكية، من دون تحصينها بقاعدة إنتاجية قادرة على خلق فرص العمل الضرورية لأبنائها، وهذا التوجه سيؤدي إلى تأجيج الصراعات الداخلية، بسبب التمايز الذي قد تنتج عنه تحولات نوعية هامة[25].

إلى ذلك فإن الشعب الفلسطيني لا يستكين، ولا يلين. ومنذ العام 2000 والانتفاضة تقضّ مضجع المحتل وتجعل القيمين على الأمور في إسرائيل في حالة من فقدان التوازن. ويعتبر عام 2002 من أحلك أعوام إسرائيل، فالركود الاقتصادي لم يسبق له مثيل، والتململ الاجتماعي تخطى كل حدود وعشرات ألوف الموظفين الإداريين قاموا بإضرابات طويلة، كما أن وزارة العمل ومؤسسة الضمان الوطني كشفتا أعداد الفقراء الذي ازدادت بمقدار 81 ألف نسمة عام 2001. وبحسب الإحصاءات فإن مليون و 200 ألف إسرائيلي يعيشون تحت حد 1240 (أورو Euro) سنوياً (لعائلة مؤلفة من أربعة أشخاص)[26].

ويأتي هذا التشنج الاجتماعي في إسرائيل بينما سجّلت سنة 2002 أسوأ نتائج إقتصادية بتراجع النمو إلى (5.1%)، وهي الأسوأ منذ العام 1953. وعدد العاطلين عن العمل تجاوز 275 ألفاً، ما يشكل(10.5%) من القوى العاملة، كما أن ارتفاع التضخم قد وصل إلى (7%) سنة 2002. وقد ساهمت الانتفاضة في تراجع دور القطاع السياحي الذي خسر 400 مليون دولار، بينما حوالي 60 ألفاً ممن يعملون في هذا القطاع صُرفوا من الخدمة، وحوالي 50 فندقاً اقفلت وكذلك عشرات المطاعم[27].

وبحسب مكتب الإحصاءات المركزي فالذين زاروا إسرائيل سنة 2001 بلغ حوالي 2.1 مليون شخص، هبط إلى نصف عدد الذين زاروها السنة التي سبقت، وتراجع مدخول قطاع السياحة بمقدار 41%.

فمتى سيتعظ الإسرائيلي إذ استنتج «شيمون بيرس» بأن الحرب والقوة لا يمكن أن يشكلا حلاً له؟ إن السلوك الهروبي للسياسة الإسرائيلية مترجماً بمزيد من البطش، والهمجية، والإرهاب لا يزيد الأمر إلا مأساويةً، ولا يحقق حلولا، أقلّه في المدى القريب، خصوصاً وأن السياسة الإسرائيلية، مدعومة بقوة من قبل الإدارات الأميركية المتعاقبة، وصل الأمر بها إلى اعتبار المقاومة للمحتل إرهاباً، خلافاً للقواعد والقوانين الدولية.

خطوات تمهيدية

الجهود التي بذلتها واشنطن وبعض الدول العربية المتحالفة معها، لم تنجح في إزالة جدار العداء العربي لإسرائيل، ولا أتاحت فرصة إقامة علاقات طبيعية معها. ومع اندلاع بركان الغبار والدماء بفعل أحداث 9/11

المأساوية في الولايات المتحدة الأميركية، والحديث العالمي عن مسؤولية ذوي الملامح الشرق أوسطية، تخلّت واشنطن عن قفازاتها الحريرية الناعمة في التعامل مع «جيران إسرائيل» إذ اعتبرتهم في طليعة حماة الإرهاب، واستبدلت كل دبلوماسيتها السابقة بالمزيد من التشديد، طارحة مشروعها على الملأ، معلنة عزمها على القضاء على الإرهاب بالحديد والنار.

ومن هنا بدأت تظهر ملامح التغيير في سياسة واشنطن الخارجية، وكان الأبرز في هذا السياق ما أعلنه رأس الإدارة الأميركية جورج دبليو بوش في خطابه حول الشرق الأوسط بتاريخ 24/6/2002[28] حيث طرح مبادرته لقيام دولة فلسطينية مؤقتة في نهاية العام 2005، شريطة إيقاف المقاومة الفلسطينية نشاطها ضد إسرائيل، أو حسب تعبيره «إيقاف الإرهاب»، وإجراء إصلاح جذري في سلسلة القيادة الفلسطينية. والى ذلك تحدث الرئيس الأميركي في الخطاب عما أسماه «الأصلاح الذي يجب أن يطال الجوهر»، وّتحقيق حكم المؤسسات و«سيادة الديمقراطية» و «تأمين الشفافية في القضايا الماليّة ومكافحة الفساد»... وكان البارز في الخطاب التشديد على ضرورة تطبيع الدول العربية علاقاتها بإسرائيل، علماً بأن هذه الدول لم تتردد في مؤتمر القمة الذي انعقد في بيروت 2003، عن القول بإمكانية إقامة علاقات مع إسرائيل شريطة التزامها بالقرارات الدولية، (كإعادة الأرض، وإقامة دولة فلسطينية، وإعادة اللاجئين الفلسطينيين...).

والأفكار التي طرحت في أيلول سبتمبر 2002 من قبل الإدارة الأميركية جاءت لتؤكد الأفكار الأولية التي جاءت في الخطاب، ويتجلى ذلك في وثيقة

الأمن القومي الأميركي التي جاء فيها أن «الولايات المتحدة الأميركية التي تمتلك قوة عسكرية لا نظير لها، ونفوذاً اقتصادياً وسياسياً عظيمين، سوف تدافع عن السلام من خلال محاربة الإرهابيين والطغاة، سوف توسّع أفق السلام من خلال تشجيع المجتمعات الحرة والمنفتحة في كل قارة (...) وستعمل كذلك «لمناصرة الطموحات والكرامة الإنسانية، ولنشر فوائد الحرية، ولإدخال مبادئ الديمقراطية والتطور الاقتصادي والأسواق الحرة والتجارة الحرة إلى كل ركن من أركان العالم، معتمدة على مبادئ الحرية، وقيم المجتمع الحر، لتدعيم هذه المبادئ».

وفي 2002/21/21 أعلن وزير الخارجية الأميركي كولن باول مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة الأميركية ودول الشرق الأوسط، وفيها تركيز أيضاً على ضرورة الإصلاح على مختلف المستويات. وأشارت تلك المبادرة إلى أن العجز على الجبهة الاقتصادية هو «تذكرة إلى اليأس، وهو، إضافة إلى الأنظمة السياسية المتصلّبة، خميرة خطرة».... وأضاف الوزير باول لدى إعلانه بيان الشراكة قائلاً: إنني أعلن اليوم مبادرة تضع الولايات المتحدة بثبات في مجال تغيير وإصلاح وضع مستقبل حديث للشرق الأوسط تستند إلى ثلاث ركائز:

- سنشترك مع مجموعات من القطاعين العام والخاص لسد فجوات الوظائف بإصلاح اقتصادي، واستثمار للأعمال وتنمية للقطاع الخاص.
- سنشترك مع قادة المجتمع لسد فجوة الحرية بمشاريع لتقوية المجتمع المدني، وتوسيع المشاركة السياسية ورفع أصوات النساء.

- سنعمل مع المربين لسد فجوة المعرفة بإنشاء مدارس أفضل ومزيد من الفرص للتعليم العالي، وفي كل واحد من هذه المجالات الثلاثة، نحن ملتزمون بمشاركة أصيلة في اتجاهين: مشاركة مع المواطنين ومع دول المنطقة.

وفي آذار من سنة 2003 احتلت الولايات المتحدة الأميركية العراق زاعمة بأن في هذا البلد سلاح دمار شامل يهدد العالم، وأن نظام صدام حسين يهدد مصالحها في المنطقة. وبعد حوالي الشهرين من الاحتلال، أي في 9/5/2003 قال الرئيس بوش بأن حكومته ستعمل على تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة تربطها اتفاقات للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة خلال عشرة أعوام وستعمل على تحقيق الشراكة الأميركية - الأوسطية.

مشروع الشرق الأوسط الكبير

يعتبر المشروع أن إحصائيات الناتج والبطالة والأمية... وتفاقم الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط الكبير، وتزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، تؤكد كلها أن المنطقة تقف عند مفترق طرق. ويمكن للشرق الأوسط الكبير أن يستمر على المسار ذاته، ليضيف كل عام المزيد من الشباب المفتقرين إلى مستويات لائقة من العمل والتعليم، والمحرومين من حقوقهم السياسية. وسيمثل ذلك تهديداً مباشراً لاستقرار المنطقة، ما لا بد أن يساهم في تزايد في التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة، ويشكل تهديداً مباشراً لاستقرار المنطقة، ويهدد مصالح أعضاء مجموعة الدول الثماني، مما

يتطلب العمل السريع لوضع حد لتزايد هذه الظواهر المقلقة. لذلك لا بد من صياغة شراكة بعيدة المدى بين دول مجموعة الثماني مع قادة الإصلاح في الشرق الأوسط الكبير (بدءاً من موريتانيا وحتى باكستان)، تطلق رداً منسقاً لتشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة.

ولتحسين مستويات المعيشة يجب أن يزداد النمو الاقتصادي في المنطقة من 3% إلى 6% على الأقل.

ويمكن لمجموعة الثماني أن تتفق على أولويات مشتركة للإصلاح تعالج عبر:

أ- تشجيع الديموقراطية والحكم الصالح.

ب- بناء مجتمع معرفي.

ج- توسيع الفرص الاقتصادية.

أولويات الإصلاح هذه تمثل السبيل إلى تنمية المنطقة: فالديموقراطية والحكم الصالح يشكلان الإطار الذي تتحقق داخله التنمية، والأفراد الذين يتمتعون بتعليم جيد هم مثابة أدوات التنمية، والمبادرة في مجال الأعمال هي ماكينة التنمية.

1- تشجيع الديموقراطية والحكم الصالح

تعتبر النظرة الأميركية أن ثمة فجوة ديمقراطية كبيرة بين البلدان العربية والبلدان الأخرى في العالم على صعيد أنظمة الحكم، وتلاحظ نقصاً فادحاً في المنطقة العربية في الحرية، ما يعيق تحقيق التنمية البشرية، ويشكل أحد التجليات الأكثر إيلاماً للتخلف. وإذ ترى غياب الديمقراطية

والحرية من منطقة الشرق الأوسط الكبير، تعرب الولايات المتحدة عن قناعتها بأن المنطقة العربية تأتي في المرتبة الادنى في العالم على مستوى «التعبير عن الرأي والمساءلة» ولا يتقدم العالم العربي في هذا المضمار إلا على مناطق جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا. وتلاحظ أن هذه المؤشرات المحبطة لا تنسجم إطلاقاً مع تطلعات سكان المنطقة الذين يفضلون الديمقراطية ويرفضون الحكم الاستبدادي.

ورأت أن مجموعة الثماني مؤهلة لكي تظهر تأييدها للإصلاح الديمقراطي في المنطقة عبر إلتزام عدة أمور أهمها:

أ- الانتخابات الحرة

أعلنت بلدان عدة في منطقة الشرق الأوسط نيتها إجراء انتخابات رئاسية أو برلمانية أو بلدية. وبالتعاون مع تلك البلدان التي تظهر استعداداً جدياً لإجراء انتخابات حرة ومنصفة، يمكن لمجموعة الثماني أن تقدم مساعدات تقنية، عبر تبادل الزيارات أو الندوات لإنشاء أو تعزيز لجان انتخابية مستقلة لمراقبة الانتخابات والاستجابة للشكاوى وتسلّم التقارير.

2- التدريب على الصعيد البرلماني

من أجل تعزيز دور البرلمانات، يمكن لمجموعة الثماني أن ترعى تبادل زيارات لأعضاء البرلمانات، مع تركيز الاهتمام على صوغ التشريعات وتطبيق الإصلاح التشريعي والقانوني وحسن تمثيل الناخبين.

3- معاهد للتدريب على القيادة خاصة بالنساء

تشغل النساء (5.3%) فقط من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية. ومن أجل زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية، يمكن لمجموعة الثماني أن ترعى معاهد تدريب على القيادة للنساء المهتمات بالمشاركة في التنافس الانتخابي على مواقع في الحكم. ويمكن لهذه المعاهد أن تجمع بين قياديات من بلدان مجموعة الثماني ومن بلدان المنطقة.

4- المساعدة القانونية

في الوقت الذي نفّذت فيه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي مبادرات كثيرة لتشجيع الإصلاح القانوني والقضائي، فإن معظمها جرى على المستوى الوطني العام. ويمكن لمبادرة من مجموعة الثماني أن تكمل هذه الجهود بتركيز الانتباه على مستوى الناس العاديين في المجتمع، حيث يبدأ التحسس الحقيقي بالعدالة. ويمكن للمجموعة كذلك أن تنشئ وتموّل مراكز يمكن للأفراد فيها أن يحصلوا على مشورة قانونية بشأن القانون المدني أو الجنائي أو الشريعة، وأن يتصلوا بمحامي الدفاع (وهي أمور غير مألوفة إجمالاً في المنطقة)، كما يمكن لهذه المراكز أن ترتبط بكليات الحقوق في المنطقة.

5- مبادرة وسائل الإعلام المستقلة

- يلفت تقرير التنمية البشرية إلى أن هناك أقل من 53 صحيفة لكل 1000 مواطن عربي، بالمقارنة مع 285 صحيفة لكل ألف شخص في

البلدان المتقدمة، وأنَّ الصحف العربية التي يتم تداولها تميل إلى أن تكون ذات نوعية رديئة. ومعظم برامج التلفزيون في المنطقة تعود ملكيتها إلى الدولة أو تخضع لسيطرتها، وتفتقر إلى التقارير ذات الطابع التحليلي والتحقيقي. ويقود هذا النقص إلى غياب اهتمام الجمهور وعدم تفاعله مع وسائل الإعلام المطبوعة، ويحدّ من المعلومات المتوافرة له.

6- الجهود المتعلقة بالشفافية ومكافحة الفساد

حدد البنك الدولي الفساد باعتباره العقبة الكأداء في وجه مسيرة التنمية، وقال له أنه أصبح متأصلاً في الكثير من بلدان الشرق الأوسط الكبير. ويمكن لمجموعة الثماني في هذا الإطار أن:

- تشجع على تبنّي «مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد».
- تدعم علناً مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية - برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - التي يناقش فيها رؤساء حكومات ومانحون ومنظمات غير حكومية، استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد وتعزيز خضوع الحكومة للمساءلة.
- تعمل على إطلاق واحد أو أكثر من البرامج التجريبية لمجموعة الثماني حول الشفافية في المنطقة.

7- المجتمع المدني

آخذاً في الاعتبار أن القوة الدافعة للإصلاح الحقيقي في الشرق الأوسط

الكبير يجب أن تأتي من الداخل، وبما أن أفضل الوسائل لتشجيع الإصلاح تكون عبر منظمات تمثيلية، ينبغي لمجموعة الثماني أن تشجع على تطوير منظمات فاعلة في إطار المجتمع المدني في المنطقة. ويمكن لها أن:

- تشجع حكومات المنطقة على السماح لمنظمات المجتمع المدني، ومن ضمنها المنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الإنسان ووسائل الإعلام، أن تعمل بحرية من دون مضايقة أو تقييد.
- تزيد التمويل المباشر للمنظمات المهتمة بالديمقراطية وحقوق الإنسان ووسائل الإعلام والنساء وغيرها من المنظمات غير الحكومية في المنطقة.
- تزيد القدرة التقنية للمنظمات غير الحكومية في المنطقة لتقديم التدريب للمنظمات غير الحكومية في شأن كيفية وضع البرامج والتأثير على الحكومة وتطوير استراتيجيات خاصة بوسائل الإعلام والناس العاديين لكسب التأييد. كما يمكن لهذه البرامج أن تتضمن تبادل الزيارات وإنشاء شبكات إقليمية.
- تمويل منظمة غير حكومية يمكن أن تجمع خبراء قانونيين أو إعلاميين من المنطقة لصوغ تقويمات سنوية للجهود المبذولة من أجل الإصلاح القضائي وحرية وسائل الإعلام في المنطقة.

ب - بناء المجتمع المعرفي

«تمثل المعرفة الطريق إلى التنمية والانعتاق في عالم يتسم بعولمة مكثفة. إن منطقة الشرق الأوسط الكبير التي كانت في وقت مضى مهد الاكتشاف

العلمي والمعرفة إلى حد بعيد أخفقت في مواكبة العالم اليوم، وتشكل الفجوة المعرفية التي تعانيها، ونزف الأدمغة المتواصل، تحدياً لآفاق التنمية. ولا يمثل ما تنتجه البلدان العربية من الكتب سوى (1.1%) من الإنتاج العالمي، ويهاجر حوالي ربع مجموع خريجي الجامعات إلى الخارج، ويجري إستيراد التكنولوجيا على نطاق واسع. ويبلغ عدد الكتب المترجمة إلى اللغة اليونانية مثلاً - وهي لغة لا ينطق بها أكثر من حوالي 11 مليون شخص - خمسة أضعاف ما تجري ترجمته من كتب أجنبية إلى اللغة العربية.

وإذ يعاني التعليم في المنطقة من نقص وتراجع في التمويل الحكومي له رغم تزايد الإقبال عليه، (وبفعل هذا التزايد)، يعاني المجتمع كذلك من إعتبارات تقليدية تقيّد تعليم البنات. من هنا يمكن لمجموعة الثماني تقديم خدمات عظيمة من خلال السعي إلى سدّ هذه الثغرات، بشرياً ومادياً. ولا بد لها من التركيز على تعليم البنات لمنع تعطيل هذا النصف الذي يمكنه أن ينشط من المجتمع.

ويمكن كذلك إنشاء معاهد جديدة لتدريب وتأهيل المعلمين، وتوسيع وتطوير القائمة منها، مع التركيز على انخراط النساء في هذا الميدان. إلى ذلك تبيّن وجود نقص هائل في ميدان ترجمة الكتب الأساسية في الفلسفة والأدب وعلم الاجتماع وعلوم الطبيعة، فضلاً عن الحالة المؤسفة للمكتبات في الجامعات. ويمكن لكل من دول مجموعة الثماني تمويل برنامج لترجمة مؤلفاتها الكلاسيكية في هذه الحقول، وأيضاً، وحيث يكون ذلك مناسباً، تستطيع هذه الدول إعادة نشر الكتب الكلاسيكية العربية الخارجة من التداول حالياً، والتبرع بها إلى المدارس والجامعات والمكتبات المحلية العامة.

وبالفعل فقد بدأ الأردن بتنفيذ مبادرته لإنشاء «مدارس الاكتشاف» حيث يتم استعمال التكنولوجيا المتقدمة ومناهج التعليم الحديثة. ولمجموعة الثماني أن تسعى إلى توسيع هذه الفكرة ونقلها إلى دول أخرى في المنطقة بطريق التمويل، ولاسيما من القطاع الخاص.

وطالما تحتل المنطقة المستوى الأدنى من حيث التواصل مع الإنترنت، فمن الضروري ردم الهوة في مجال المعلوماتية، نظراً إلى تزايد المعلومات المودعة على الإنترنت وأهميتها بالنسبة للتعليم والمتاجرة. ولدى مجموعة الثماني القدرة على إطلاق شراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير الاتصال المعلوماتي وتوسيعه في أنحاء المنطقة، وأيضا بين المدن والريف داخل البلد الواحد.

ومن الممكن أيضاً ربط مبادرة تجهيز المدارس بالكمبيوتر بمبادرة فرق محو الأمية وقيام مدّرسي المعاهد بتدريب المعلمين المحليين على تطوير مناهج دراسية ووضعها على الإنترنت، في مشروع يتولى القطاع الخاص توفير معداته ويكون متاحاً للمعلمين والطلبة على السواء.

وفي سياق السعي لتحسين مستوى إدارة الأعمال في المنطقة، يمكن لمجموعة الثماني إقامة الشراكة بين معاهد الأعمال فيها والمعاهد التعليمية (الجامعات والمعاهد المتخصصة) في المنطقة، فضلاً عن تمويل هيئة التعليم في هذه المعاهد المشتركة بحيث تتضمن برامجها ما يتراوح بين دورة تدريبية لمدة سنة، إلى دورات قصيرة، وتشمل إعداد خطط العمل للشركات أو استراتيجيات التسويق.

ج - توسيع الفرص الاقتصادية

بالرغم من أن الأفكار المتعلقة بعملية ردم الهوة الاقتصادية في المنطقة لم تأخذ حيزاً هاماً بعد، إلا أننا يمكن أن نستنتج منها ما يلي:

على مستوى تمويل التنمية

يطمح المشروع إلى أن تتحول دول المنطقة إلى نظام السوق، بحيث يعطى القطاع الخاص فيها دوراً واسعاً، ويجري تمويل مشاريع صغيرة ومتوسطة من قبل مجموعة الثماني بحيث يتأمن العمل لحوالي مليون ومئتي ألف ناشط اقتصادي، من بينهم حوالي 750 ألفاً من النساء. ويمكن لدول الثماني أن تموّل مشاريع تكاملية على مستوى المنطقة. كذلك فأن توحّد القدرات المالية لهذه الدول بإقامة «بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير» بحيث تساهم دول المنطقة الغنية في تمويل مشاريع لتوسيع انتشار التعليم والعناية الصحية والبنى التحتية الرئيسية، كما يمكن لهذا البنك المساعدة في تأمين التكنولوجيا وتمويل استراتيجيات التنمية لبلدان المنطقة.

على مستوى التبادل التجاري

تجد المبادرة ضرورة تطوير وتشجيع التجارة البينية التي لا تتعدي نسبتها أل (6%)من حجم مجموع التجارة العربية، وذلك بإيجاد صيغ مشجعة من قبل مجموعة الثماني، وتنمية التعاون الإقليمي على مستوى تصميم وتصنيع وتسويق المنتجات. و يجري العمل كذلك على ضم دول المنطقة إلى منظمة التجارة الدولية، وإزالة الحواجز الجمركية والإدارية، والالتزام بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية. ولتحسين التبادل في المنطقة، ستقوم مجموعة الثماني بإنشاء مناطق للتركيز على تحسين

التبادل التجاري والممارسات المتعلقة بالرسوم الجمركية. وستقدم المجموعة أنواعاً إضافية من الخدمات لدعم نشاط القطاع التجاري، بما في ذلك التسّوق، وتأمين الصلات مع مكاتب الجمارك لاختصار الوقت الذي يستغرقه إنجاز معاملات النقل، ووضع ضوابط موحدة لتسهيل دخول وخروج السلع والخدمات من وإلى المنطقة. ولدوام تحسين التعاون الإقليمي يمكن إنشاء تجمّع من مسؤولين على مستوى رفيع من مجموعة الثماني ومسؤولين من دول الشرق الأوسط الكبير، لمناقشة القضايا المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي.

المشروع الفرنسي - الألماني من أجل مستقبل مشترك مع الشرق الأوسط

1- الأهداف

جاء في مقدمة المشروع الفرنسي -الألماني: إن مستقبل منطقة الشرق الأوسط مصدر قلق لنا نتقاسمه مع شركائنا في المنطقة والشركاء الأطلسيين، نحن على استعداد لدعم تلك البلدان وتشجيعها لتطوير مجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وكل مبادرة بشأن المنطقة ينبغي أن تلبّي حاجاتها وتطلعاتها. ويتوقف نجاح المهمة بالدرجة الأولى على هذه البلدان نفسها. إن تطلعات المواطنين، وهم في غالبيتهم من الشباب، كبيرة جداً. ذلك أن نصف سكان المنطقة هم دون الثامنة عشرة من العمر، ويقضي التحدي الحقيقي تخطّي الوضع القائم. ويتحقق ذلك بإيجاد رؤية

مشتركة بين الحكومات والمجتمعات المدنية إذ لا بد من تعاون حقيقي بينهما لتنفيذ الأهداف المنشودة.

إن الاتحاد الأوروبي، ونظراً للروابط الجغرافية والثقافية والاقتصادية والبشرية مع المنطقة، يشجع التوجه الإصلاحي، ويعتبر أن لأوروبا مصلحة كبيرة في توطيد الأمن هناك وتطوير البنى. ويشكل التزام الاتحاد الأوروبي تجاه دول البحر المتوسط والشرقيين الأدنى والأوسط أولوية مركزية في إطار العمل الأوروبي.

وقد اقترحت الولايات المتحدة أفكاراً في شأن الشرق الأوسط الكبير وسبل تحديثه وإحلال الديمقراطية فيه،ونحن نستقبل اقتراحاتها بإيجابية، وسنعمل لتنسيق جهودنا لبلورة مشروع مشترك.

2- **مبادئ العمل: يلتزم المشروع مبادئ أساسية هي:**

- **لتحقيق تلك الأهداف لا بد من أن تكون قوة الدفع منبثقة من منطقة الشرق الأوسط ذاتها.** لقد عبرّت كل الدول والمجتمعات المدنية عن حذر جماعي من أي محاولة لفرض «نموذج» من الخارج. لذا، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية والذاتية لكل بلد، والعمل مع كل الأطراف عبر الحوار والتحفيز والمشاركة لتحقيق الأهداف المنشودة.
- **لا بد من أخذ المشاعر الوطنية وهوية كل بلد** بالاعتبار حيث ينبغي الحرص على تجنّب مخاطر المقاربة الشمولية التي تغيّب الخصوصيات الوطنية، أو التي تصف الإسلام بأنه غير قابل للتأقلم مع التحديث. ولا

بد كذلك من حضّ البلدان المعنية للتعبير عن آرائها وتطلعاتها، سواء في إطار الجامعة العربية، أو في المنتديات المخصصة.

- **لا بد من أن تلتزم أوروبا شراكة دائمة ومستمرة:** ذلك أننا منذ سنوات عدة منخرطون في هذا الالتزام، ونعتبر شراكتنا بمثابة التزام بعيد المدى، وستستمر عبر الأجيال.
- **النطاق الجغرافي:** ينبغي للشراكة أن تكون مفتوحة أمام كل دول الشرق الأوسط، وبالتالي فعلينا تعميق علاقاتنا أيضاً مع مجلس التعاون الخليجي.
- **قاعدة العمل:** إن تقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية تتضمن تشخيصاً جيداً للواقع، وتشكل بحد ذاتها برنامجاً أولياً للإصلاح.إن الحاجة إلى تحقيق تغييرات في العمق، مطروحة للمناقشة في كل مكان، وهناك بلدان عدة بدأت تنفذ إصلاحات ملحوظة، وتميل هذه الظاهرة إلى الاتساع . وما المبادرة السعودية في كانون الثاني 2003 التي تتضمن اقتراحات إقليمية وإصلاحات داخلية، إلا قاعدة جيدة للمناقشة.
- **قاعدة العمل متعددة الأطراف:** لكي يكون العمل فعّالاً لا بد من أن يشتمل على مساهمة من المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية التي ينبغي أن يستفاد من إمكانياتها بأفضل السبل. وفي ما يخصّ قضايا الأمن والدفاع، فإن دوراً للاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ولحلف شمال الأطلسي سيكون مطلوباً، وبالنسبة لقضايا التطور، فإن هذه المنظمات، إلى جانب المؤسسات المالية والدولية، ستكون

حاضرة للعب دور دافع لعجلة التطور والإنماء. وكل اللقاءات المقبلة (القمم الأوروبية، قمة الدول الصناعية الثماني الكبرى، القمة الأوروبية - الأميركية ولقاءات حلف شمال الأطلسي) يجب أن تقدم مساهمات واضحة ومحددة لإعطاء قوة دفع ضرورية في سائر المجالات.

- **تعزيز التزام الاتحاد الأوروبي:** إن عمل دول المنطقة مع الاتحاد الأوروبي يجب أن يتعزز ويتطور لأنه سيشكل مكسباً مفيداً لكل الفرقاء.
- **مسيرة السلام في الشرق الأوسط:** إن إيجاد حل للنزاع العربي-الإسرائيلي يشكل أولوية استراتيجية لأوروبا. وفي غياب مثل هذا الحل لن تكون هناك أي فرصة لتسوية المشاكل الأخرى في الشرق الأوسط. لهذا فمن الضروري إعادة إطلاق مسيرة السلام في الشرق الأوسط بالتوازي مع العملية الإصلاحية من أجل التوصل إلى التسوية المنتظرة منذ أمد بعيد. كما أنه من الضروري تشكيل حكومة مسؤولة وسيدة في العراق، إلا أن أياً من هاتين المسألتين ينبغي ألا تعرقل تطوير الشراكة على المدى الطويل، مع أنه لا يمكننا توقع النجاح الكامل ما لم تتقدم مسيرة السلام في الشرق الأوسط.

3- اقتراحات للمساهمة في الحل:

على الاتحاد الأوروبي أن يعدّ مساهمة تستند على المبادئ التالي:

- العمل لإطلاق حوار سياسي وأمني لتحقيق السلام والاستقرار في منطقة المتوسط.

- العمل لقيام نظم ديمقراطية في المنطقة، وترسيخ دولة القانون التي تحمي حقوق الإنسان، وتؤمن له حرية التعبير.
- العمل لتحقيق تطور اجتماعي، خصوصاً في مجال التعليم ومحو الأمية، وفي مجال المساواة بين الرجل والمرأة.
- دعم انتشار مجتمعات مدنية تساهم في دعم توجهات مؤسسات الدولة الإصلاحية، وتساهم في توضيح الرؤية المستقبلية.

مؤتمر الدول الثماني ومشروع الشرق الأوسط الكبير:

عُقد مؤتمر الدول الصناعية الثماني في (سي آيلاند في جورجيا) في الولايات المتحدة بين 8-10 حزيران 2004، ومن بين المواضيع الأساسية التي كانت مطروحة على جدول أعماله مشروع الشرق الأوسط الكبير. وصدر عن المجتمعين بيان بعنوان: «إعلان شراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط الواسع وشمال إفريقيا».

وجاء في نص الإعلان: «نحن قادة مجموعة الثماني ندرك أن قضايا السلام والتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والرخاء والاستقرار في دول الشرق الأوسط الكبير تشكل تحدياً لنا وللمجتمع الدولي كله. وعليه نعلن دعمنا لإصلاحات ديمقراطية واجتماعية واقتصادية نابعة من هذه المنطقة»(...) إن هذه الشراكة «تقوم على تعاون حقيقي مع حكومات المنطقة ومع ممثلي القطاع الاقتصادي والمجتمع الأهلي لترسيخ الحرية والديمقراطية والازدهار للجميع»(...) «والإصلاح الناجح يتوقف على البلدان في المنطقة، التغيير لا ينبغي ولا يمكن أن يفرض من الخارج»(...)

«وحل النزاعات الدائمة التي غالباً ما تكون مريرة، ولا سيما النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، عنصر هام للتقدم في المنطقة». «والنزاعات الإقليمية يجب ألا تشكل عقبة في وجه الإصلاحات. وعلى العكس، فالإصلاحات تستطيع أن تقدم مساهمة كبيرة لحلها»(...) «وسيمضي دعمنا للإصلاح في المنطقة خطوة خطوة مع تأييدنا لتسوية عادلة وشاملة ودائمة للصراع العربي الإسرائيلي مبنية على قرارات الأمم المتحدة».

ملاحظات على مسودّة المشروع الأميركي

في هذا المجال لا بد من إبداء الملاحظات التالية:

الملاحظة الأولى: إن أغلب الآراء الواردة في الوثيقة ليست آراء أميركية، بل هي لكتّاب ومفكرين عرب، وهذا يعني أن العرب شعباً وحكومات يعرفون تماماً مشاكلهم، ويصفونها وصفاً دقيقاً. ووثيقة المشروع الأميركي للشرق الأوسط الكبير تشير في مطلَعها إلى ما نذهب إليه (استندت المبادرة إلى تقارير التنمية البشرية العربية)، بل أن أساس «رغبة» الولايات المتحدة الأميركية بمساعدة دول الشرق الأوسط الكبير تقوم على دراسات وضعها باحثون عرب. ولا حاجة للإشارة إلى أن دائرة الشرق الأوسط في إدارة الولايات المتحدة تعرف ما يجري في كل شارع وكل زاورب وكل بيت، في كل قرية وفي كل مدينة وفي كل دولة عربية وفي كل دول الشرق الأوسط الكبير.

الملاحظة الثانية: اكتشفت الولايات المتحدة الأميركية للتوّ بأن دول الشرق الأوسط الكبير تحتاج إلى المساعدة(؟!) هل يُعقل أن كل التقارير التي تصدر عن منظمات حقوق الإنسان سنوياً، وعن منظمات أميركية

رسمية منذ حوالي الخمسين سنة، لم تنبه الولايات المتحدة الأميركية إلى الوضع الخطير والمتردي!؟ وبالرغم من ذلك، نوافق على ما جاء في كلمة ممثل المفوضية الأوروبية في المؤتمر الدولي حول «حقوق الإنسان في البرنامج والكتب المدرسية للتعليم الثانوي في البلدان العربية»، المعقود في بيروت بين 27 شباط و 1 آذار 2003، حيث أشار إلى ضرورة التأكيد على العلاقة المتينة القائمة بين التنمية وحقوق الإنسان، وأن الواحدة منهما تستدعي الثانية، ولا يمكن تحقيق أي منهما دون الأخرى، كما أشار إلى أن «احترام» الأوروبيين لحقوق الإنسان ناتج عن الاهتمام الذي نالته القضية في مجال التعليم والتربية والتنشئة الاجتماعية، وبالذات في مناهج التعليم المدرسي، وذكّر بأن حقوق الإنسان والديمقراطية ودولة الحق والقانون كلها مبادئ أساسية مترابطة ومتكاملة ويمكن للبلدان العربية أن تكتسبها مثل غيرها من البلدان إذا أولتها العناية والأهمية اللازمتين في برنامج التعليم، وليس بمجرد التوقيع على الاتفاقيات الدولية.... فحقوق الإنسان أصبحت واقعاً يفرض نفسه لا يمكن لأحد أن يتجاهله.

الملاحظة الثالثة: ترى الولايات المتحدة الأميركية أنها غزت العراق لإحلال الديمقراطية ومحاربة الإرهاب والمحافظة على مصالحها، ولكن الواقع يعطينا صورة كئيبة ومغايرة لما نسمع. فالولايات المتحدة في العراق لتحقيق مصالحها، وتدعم هذا الرأي معطيات حسية كثيرة أهمها أن حجم الاحتياطي النفطي في الولايات المتحدة لا يتعدى 25 مليار برميل. فإذا كانت تستخرج منه يومياً حوالي 5 ملايين برميل[29]، وإذا اعتبرنا أن حجم الإنتاج اليومي سيبقى مستقراً، يمكن الاستنتاج بأنه بعد 15 سنة (في أكثر التوقعات

تفاؤلاً) سوف تجد الولايات المتحدة الأميركية نفسها بلا نفط. وإذا علمنا بأن نفط دول الخليج يبلغ حوالي 544 مليار برميل[30]، وحجم الإنتاج اليومي منه هو 15 مليون برميل (مع أن الطلب في تزايد مستمر)، فإن نفط هذه الدول سينضب خلال 120 سنة، وإذا ما تزايد الطلب يمكن أن يبقى متوفراً لحوالي خمسين سنة قادمة فقط. ووضع اليد على المنطقة يساعد الولايات المتحدة على تخطي أزمة يمكن أن تصادفها في السنوات القليلة القادمة، خصوصاً وأن بديلاً لطاقة النفط لم يتأمن بعد في مستويات استخداماته في المواصلات[31]، كما أن تواجد الولايات المتحدة العسكري في منطقة الخليج، يمكن أن يمنحها، بفضل سيطرتها على إنتاج النفط، ورقة ضغط على الدول الأخرى، وخصوصاً الصين واليابان، فضلاً عن أوروبا التي تعتمد اعتماداً أساسياً في تسيير العديد من مرافقها على النفط الخليجي فالولايات المتحدة تريد أن تبرز بمظهر القوي أمام هذه القوى الصاعدة، التي تشكل منافساً أكثر صلابة لها في العقود القليلة القادمة.

الملاحظة الرابعة: مشروع الولايات المتحدة الأميركية جيد ولا خلل فيه، بل أن شعوب المنطقة «المطلوب تطويرها» تحلم باليوم الذي تشعر فيه بتحررها من الذل والاستبداد والاضطهاد وتحلم بتحرير المرأة، وبالتخلص من البطالة ومن الأمية، ومن المرض والجهل والفقر. ولو تُرِك لشعوب هذه دول الحرية لاختيار ممثليها، ولاختيار الأكفأ والأفضل من القادة، لكان الوضع على غير ما هو عليه الآن. ولكن منذ متى يتنازل الحاكم المستبد عن سلطانه، وجبروته؟ بل لماذا يغيّر سلوكه طالما أن مصالحه الذاتية مؤمنّة؟ وكيف له ألا يكون مرتاحاً طالما أن المساندة الخارجية تحقق له المنعة والقوة

والجبروت والاستمرار؟. وفي هذا المجال، أنَسي الأميركيون من أعاد شاه إيران إلى الحكم في سنة 1952؟... واللائحة تطول.

الملاحظة الخامسة: ترغب الولايات المتحدة بتقديم المساعدة المادية(!). نعم دول الشرق الأوسط الكبير بحاجة لمساندة العالم الغربي ومساعدته، وبحاجة «لتقتبس» عنه مبدأ الديمقراطية، وللأخذ بما حققه الغرب من تطور تكنولوجي ومعرفة. وإذا ما اقتبست دول المنطقة ما تحتاج إليه بشكل ملائم وبشكل صحيح يمكنها أن تحقق عملية تنمية سريعة وفاعلة. وعليه، فإذا ما قامت الدول الثماني بتقديم المساعدة لتطوير الاقتصاد، وتطوير أنظمة الحكم وتحسين التعليم ورفع مستوى المرأة ستسير كل مشاكل المنطقة إلى حلولها. ولا بد من الإشارة إلى ما قاله رئيس الجمهورية الفرنسية جاك شيراك في «مؤتمر الثمانية» عن عملية الإصلاح ونشر الديمقراطية من «إنه لا توجد صيغة جاهزة للديمقراطية يمكن نقلها من بلد إلى بلد آخر» مضيفاً أنه يعتقد أن «ترسيخ الديمقراطية في العالم العربي يستلزم أن تكون هذه الديمقراطية نابعة من الدول العربية نفسها». في هذا المجال لا بد من التذكير بأن العالم الغربي قد اقتبس في ما مضى الكثير من العالم العربي والإسلامي. ويكفي أن نشير إلى أن هذه المنطقة قدمت للغرب بذور علم الطب والجبر واللوغاريتم والفلك وعلم الاجتماع... ولمَ لا يستفيد الشرق الأوسط الآن من الآخرين الذين سبقوه في الكثير من المجالات؟.

الملاحظة السادسة: تمكّنت ألمانيا وفرنسا من أن تفرضا على المبادرة الأميركية ما لم تكن ترغب الولايات المتحدة أبداً الالتزام به: ففي اجتماع

الدول الثماني في حزيران 2004 احتل موضوع إدراج حل مشكلة الصراع العربي- الإسرائيلي مكانه، واعتبرت الوثيقة النهائية للمؤتمر بأن تحقيق الإصلاح يجب أن يتلازم مع إيجاد حلٍ لقضايا الصراع في الشرق الأوسط. والغريب في الأمر هو أنه حين طرح إصلاح البلدان الشيوعية الأوروبية في مؤتمر هلسنكي، كانت شعوب هذه الدول تقف لتؤازر المبادرة الأميركية- الأوروبية، وكانت الحكومات تقف ضدها، في حين كان الأمر معكوساً في ما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط. ذلك أن معظم الحكام العرب هم حلفاء ومتعاطفون مع «الرغبات» الأميركية، في حين أن شعوب المنطقة تكّن عداءً للولايات المتحدة، وتعتبر مبادرتها محاولة لتحقيق مصالحها الذاتية ومصالح إسرائيل، أكثر مما هي للتطوير والإصلاح. ويدعم حَذَر وريَبة شعوب المنطقة من المواقف الأميركية، انحياز الولايات المتحدة المطلق لإسرائيل، والحجج والمبررات الواهية التي استندت إليها لاحتلال العراق (وقفت فرنسا وألمانيا والصين والاتحاد الروسي... ضد الحرب ورفضت المشاركة في قوات دولية كي لا تعطي للولايات المتحدة صفة شرعية). كما أن ممارسات الجنود الأميركيين والإنكليز تجاه السجناء العراقيين والأعمال البربرية التي قاموا بها، كانت نافرة جداً ما دفع برئيس الولايات المتحدة الأميركية نفسه أن «يدين» تصرفات جنوده ويعتبرها «بعيدة عن القيم الأميركية». إن شعوب المنطقة لا ترى صدقية في مواقف الولايات المتحدة، ولا في ممارساتها خلال عقود من الزمن، وبالأخص في السنوات الأخيرة، حيث كان التزامها كاملاً بالمواقف الإسرائيلية، ضاربة بعرض الحائط القيم والمبادئ والشرائع الدولية. وبكلمة، فإن شعوب المنطقة تعتقد بأن الولايات

المتحدة الأميركية تخفي نوايا خبيثة خلف مبادراتها، ولا تعتبرها مجرد جهد أميركي لتنمية وتطوير إحدى مناطق العالم، بل جزءاً من سياسة القوة الأعظم تجاه منطقة، لها فيها مصالح حيوية أساسية، في وقت تقدّر فيه أن منطقة الشرق الأوسط، وبسبب أوضاعها ومشكلاتها الاقتصادية والسياسية والثقافية، قد أصبحت بعد أحداث 11 أيلول 2001 مصدر تهديد للأمن القومي الأميركي. ومن هذا المنظور لا يعود إصلاح أوضاع المنطقة مجرد عمل إنساني أو خيري أميركي، وإنما هو يخدم مباشرة المصلحة القومية الأميركية[32]. هذا دون أن نتغاضى في الوقت نفسه عن فكرة بأن لدول المنطقة مصلحة في تحقيق الإصلاحات التي تتكلم عنها الولايات المتحدة.

الملاحظة السابعة: تحمل المبادرة أفكاراً جيدة، والولايات المتحدة الأميركية «ترغب» في تحقيق الإصلاحات، ولكن ليس عن طريق الذين ينادون بضرورة الإصلاح في هذه الدول (القوميون والإسلاميون). فمصالحها الأمنية والاستراتيجية تتضارب ومصالح وتوجهات الذين ليست لهم أفكارها. أما الحكومات التي ساندتها الولايات المتحدة الأميركية ولا تزال، فهي اليوم واقعة بين رغبة الشعوب في «التحرر والديمقراطية» ومطالب الغرب بضرورة إجراء الإصلاح، الأمر الذي يضع هذه الحكومات بين مطرقة الشعوب وسندان رياح التغيير المحمولة من الدول الثماني. فالإصلاح يبدأ بالإصلاح السياسي والمشاركة للفئات المتحررة التي تؤمن بالديمقراطية والحرية والقضاء على الفساد في الإدارة وفي الأجهزة الحاكمة. ويجب أن يكون في قوامه أيضاً بأن المرأة يجب أن تحصل على

حقوقها كاملة. والملفت في هذا المجال أن الحكام سعداء بالعدائية القائمة تجاه المبادرة الأميركية، أليس رفض المبادرة من قبل الشرائح التي لها مصلحة في التغيير يساهم في تحقيق مصالح الحكام؟

الملاحظة الثامنة: الموضوع الاقتصادي لم يعطَ حقه في المشروع الأميركي، في حين تم تفصيل موضوع التعليم بشكل واسع. الأميركيون يعترفون بأن ناتج 22 دول عربية هو أقل من ناتج إسبانيا وحدها، وسيدخل أكثر من 50 مليوناً من الشباب العرب سوق العمل بحلول العام 2010، ومطلوب تأمين 6 ملايين فرصة عمل لامتصاص هؤلاء الوافدين الجدد إلى سوق العمل. وإذا لم يتم تدارك ذلك فإن عدد العاطلين عن العمل بعد خمس سنوات سيكون حوالي 23 مليوناً. ولا يخفى أن ثلثي المنطقة يعيش الواحد منهم على أقل من دولارين في اليوم، علماً بأنه لتحسين مستويات المعيشة يجب أن يزداد النمو الاقتصادي في المنطقة أكثر من الضعفين على الأقل.

إن هذا العرض لا بأس به، ولكن كيف السبيل لإيجاد حلول اقتصادية للمشاكل الكبيرة التي عبّر عنها المشروع الذي استند في أكثر الأوقات على تقارير التنمية البشرية في البلدان العربية؟ الورقة الأميركية لم تقدم مقاربة أولية في هذا المجال على غرار ما حملته في الميدان التعليمي، واعتبرت أن إطلاق يد القطاع الخاص في الدول الأوسطية، ومساندة الدول الثماني، يحققان الغاية. إن دور القطاع الخاص هام جداً، ودور رأس المال هام كذلك مع توسيع التجارة الخارجية بتحريرها من القيود الجمركية، والدخول في منظمة التجارة الدولية مفيد، إلا أن العناوين العريضة هذه لا تفي بالغرض المطلوب لبلدان تعاني من ويلات الفقر والجهل والأمية

والفساد والتسلط والقمع. اعتقد أن المشكلة الاقتصادية كبيرة جداً لما تحمله من تشويه في البنى والقطاعات، يحتاج لأكثر بكثير من اقتراحات فضفاضة إنه يحتاج لوضع دراسة علمية تفصيلية.

الملاحظة التاسعة: يجب أن نسلِّم بان التنمية ليست عملية آلية، وليست تقليداً أعمى لما قامت به الدول الأخرى، فلا يمكن أن يُتبع الطريق الذي سلكته الدول المتطورة لبلوغ مستواها التقني، ولا يجوز تقليد أي دولة مهما كان توجهها صحيحاً أو مناسباً. فلكل منطقة ظروفا موضوعية وذاتية لا بد من مراعاتها.

الملاحظة العاشرة: تتمثل المشكلة الكبرى بما يسمى «الحكم غير المعقلن في المنطقة»، والأسئلة كثيرة: من سيتخذ القرارات؟ ما هي أهدافه؟ كيف سيصل إلى السلطة؟ هل القرارات المتخذة مدروسة بشكل جدي، علمي، منهجي، واقعي وكفيلة بإخراج البلاد من الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تمر بها؟ هل سننتظر الدول الثماني لتقول لنا هذا السياسي «يصلح» ليتسلم أمور البلاد؟! وفي هكذا حالة هل السلطة السياسية قادرة على تطبيق القرارات وتحقيق التحول المنشود؟ إن المصلحة العامة لا يجوز أن تكون خاضعة لمزاجية هذا أو ذاك من السياسيين.

من هنا فإن تصور الخروج من المأزق ليس طوباوياً، والدولة في «منطقة الشرق الأوسط الكبير» يجب أن تحزم أمرها لأن القرارات المتعقلة ممكنة، وذوي الكفاءات والخبرة والانضباط والمنافسة للمناصب الإدارية كثر، وما على السلطة إلا أن تكون «قادرة» على التخلص من براثن المحسوبية في اختيار المنفذين لسياستها ولمصالحها. كل ما ذهبنا إليه هدفه القول بأن كل

إصلاح وتطوير وإنماء يرتبط أولاً وأخيراً بوجود سلطة حرة قادرة على اتخاذ قرارات قابلة للتنفيذ تحقق المصلحة العامة.

الملاحظة الحادية عشرة: يرى المشروع الأميركي أن هناك ضرورة لتطوير علاقات دول الشرق الأوسط في مضمار التجارة البينية، ولكن كيف يتحقق لها ذلك وهي لا تتمتع بمزايا تفاضلية؟ كيف لمنطقة أن تكون التجارة البينية فيها فعّالة، والتبادل أوسع مما هو عليه، طالما أن منتجاتها متواضعة، متشابهة وغير متنوعة ولا وتنافسية، ولا متكاملة، وتقتصر في العديد من الحالات على إنتاج واحد (النفط مثلاً) ولا تلبي حاجات دول المنطقة، وكلفة إنتاجها مرتفعة مقارنة بغيرها؟ كيف لمنطقة أن تساهم في النظام الاقتصادي العالمي بفاعلية وهي تشكو من الهزال، ومن التفكك في بنيتها؟

عليه، لا يمكن المشاركة الفعالة إلا بعد بناء وتحديث وتطوير بنية المنطقة، ضمن إطار فهم الخلل الحاصل في القطاعات الاقتصادية، أو في توزيع النشاطات على صعيد المناطق. لذلك، فالاتجاه نحو التطور الاقتصادي السليم، يتطلب توزيعاً أفضل لنقاط التطوير بين مختلف القطاعات الاقتصادية والبشرية، ومختلف المناطق، حتى لا ينمو قطاع على حساب آخر، ومنطقة على حساب أخرى، وذلك ضمن سياسة عامة للتنمية الاقتصادية في كل دولة من دول المنطقة. ذلك أن التنمية لا يمكنها أن تنشط بشكل صحيح، على المدى الطويل، إذا سببت خللاً في التوازن بين قطاعات الاقتصاد من جهة، وخللاً بين المناطق من جهة أخرى. فالقطاعات والمناطق المتقدمة التي تكون أكثر مرونة من غيرها، تبدي تجاوباً أكبر بالنسبة إلى كل تشجيع ناتج سواء عن المبادرة الفردية أو عن تدخل القطاع العام، مما

يؤدي إلى زيادة الفروقات بين القطاعات والمناطق بدلاً من إزالتها أو تقليصها.

وينتج عن الاختلال في التوازن انعكاسات سيئة على التطور الاقتصادي المنشود. ولذلك، وفي سبيل إزالة هذا الاختلال، يتوجب على القطاع العام أن يقوم أيضاً بدوره إلى جانب القطاع الخاص، وعلى الأخص في المجالات التي لا يمكن لهذا الأخير التدخل فيها، إن من ناحية إقامة البنية التحتية ومتابعة تطويرها، أو من الناحية التخطيطية والتنظيمية.

هذه الأفكار المبسطة والقراءة السريعة غير المتسرعة لمشروع «الشرق الأوسط الكبير»، والملاحظات السابقة هدفت إلى القول أن المشروع كان يحتاج إلى درس أكثر، وأنه لا يجوز أن نقتبس أفكاراً عن تقارير صادرة عن المنطقة فقط. كان يمكن لدولة عملاقة كالولايات المتحدة الأميركية أن تفرِّغ عدداً من الاختصاصيين من هذه الدول واختصاصيين من الدول الثماني (في مجالات علم النفس، والتربية، والاجتماع والسياسة والاقتصاد...) يشكلون فريق عمل لدراسة المشاكل ووضع تصور أكثر «جدية». صحيح أن «منتدى المستقبل» للحوار بين الدول الثماني ودول الشرق الأوسط الكبير قد ينعقد في النصف الثاني من 2004 لتجسيد وتحقيق ما يسفر عنه الحوار، إلا أن المشاكل التي تعاني منها المنطقة لا تتحمل الانتظار.

يبقى القول أخيراً أن مجرد وجود مبادرة هو أمر جيد، فدول المنطقة تحتاج إلى مبادرات ومساندة. أنها تحتاج لوقفة صادقة من قبل الدول الكبرى. فهل الولايات المتحدة جادة؟ الشهور القليلة القادمة ستجيب عن السؤال الكبير.

المراجع

1- حول الجامعة العربية انظر محمد المجذوب «جامعة الدول العربية في ميزان ميثاقها»، مجلة الزميل، تصدرها جامعة بيروت العربية، العدد 43 تموز - يوليو 1995.

2- يمكن العودة إلى بحث اللواء المتقاعد د. نبيل فؤاد: الأبعاد الأمنية -العسكرية لإصلاح النظام العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 551، 4002، ص 252-246.

3- شيمون بيرس : «الشرق الأوسط الجديد»، الأهلية للطباعة والنشر ، الأردن، 1994.

4- شيمون بيرس: الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 4991 ، ص 26

5- شيمون بيرس: الشرق الأوسط الجديد ص 64 و 72.

6- شيمون بيرس: الشرق الأوسط الجديد ص 68.

7- المرجع السابق ص 78.

8- المرجع السابق ص 78.

9- المرجع السابق ص 78.

10- الأمم المتحدة، رسالة مؤرخة 9 كانون الثاني /يناير 1995 إلى الأمين العام للأمم المتحدة من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي والأردن وإسرائيل والولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، A-50 - 73 S - 1995 - 83 27 january 1995

11- الأمم المتحدة : الاتفاق حول قطاع غزة وأريحا، البروتوكول المتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

12- المرجع السابق ص 78.

13- محمد زكريا إسماعيل: النظام العربي والنظام الشرق أوسطي ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 196 سنة 1995.

14- يوسف صايغ: منظور الشرق الأوسط ودلالاته عربيا، مجلة المستقبل العربي، العدد 192، 1995.

15- محمد حسنين هيكل: مصر والقرن الواحد والعشرين، دار الشروق، القاهرة، 1995.

16- تقرير لجامعة الدول العربية ، نشرته جريدة اللواء ملخصا ، السبت 19 آب 1995، بيروت، ص 143.

17- المرجع السابق.

18- المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة: السيادة على الموارد الوطنية في الأرض الفلسطينية والأراضي.

19- المرجع السابق ص 3.

20- المرجع السابق ص 10.

21- المرجع السابق ص 10.

22- محمود عبد الفضيل: إسرائيل والنظام الاقتصادي الشرق أوسطي، جريدة السفير 23 آب (2) انظر أيضا نيفين عبدالخالق: المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، 193 سنة 1995.

23- احمد ثابت: مخاطر تحديات المشروع الشرق أوسطي، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، مالطة ، العدد 14 السنة، 1995 انظر أيضا نادية رفعت: الاقتصاد الإسرائيلي وطموحاته من التسوية، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، العدد 1995/14.

24- أيضاً نيفين عبد الخالق: المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي، مجلة المستقبل العربي

25- عبد الله السيد ولد أباه : التسوية في الشرق الأوسط والنظام العربي ، مجلة المستقبل العربي، العدد 192، السنة 1995.

26- Le Monde: Bilan du Monde, édition 2003, p. 115-116

27- Le Monde: Bilan du Monde, édition 2003, p. 115-116

28- للإطلاع على نص الخطاب، انظر مجلة السياسة الدولية، العدد 155 سنة 2004 ص: 112-113

29- The US is Running of Energy; Time Magazine August (2003)

30- BP Statistical Review of World Energy (2003)

31- خليل العناني، دور النفط في الأزمة العراقية - الأميركية، مجلة السياسة الدولية، العدد 151 ، 2003، ص 32.

32- أسامة الغزالي حرب، مبادرة طيبة في توقيت خاطئ، مجلة السياسة الدولية، العدد 151، 2003، ص 6-7.

«القطبة الاميركية -الاسرائيلية المخفية»: شرق أوسط صغير وذكي!

أحمد أبو هدبة*

تكتسب المنطقة العربية خاصة، أو ما يصطلح عليه حديثاً بمنطقة الشرق الأوسط عامة، أهمية إستراتيجية قصوى على صعيد ما تمثّله لجهة موقعها الجغرافي المتميّز وفضائها الحضاري وعمقها التاريخي. فهي عقدة برية وبحرية هامة تتصل بها القارات الأربع. وهي كذلك مهد الأديان والحضارات، وتختزن في باطنها أكثر العناصر أهمية للاحتياجات البشرية من الطاقة. لذلك كانت ولا تزال محط أنظار الأمبراطوريات والقوى الكبرى القديمة والحديثة الباحثة عن مناطق نفوذ. هذا إلى جانب ما يميز المنطقة من سمات (مصير مشترك، لغة، دين، عادات وتقاليد) تمكّنها، في حال توحدها تحت سلطة نظام مركزي، من لعب دور كبير الأهمية على الصعيد العالمي.

برزت أهمية المنطقة استراتيجياً بشكل غير مسبوق في العصر الحديث بعد اكتشاف أنها ترقد

* باحث في الشؤون الإسرائيلية.

على بحور من النفط. وفي فترة تاريخية حساسة أدرك قائد أكبر قوة إقليمية عربية، الخديوي محمد علي، ضرورة توحيدها وإبعادها عن النفوذ العثماني، وذلك ضمن مشروع وحدوي، آخذاً باعتباره ضرورة التحديث والعصرنة. غير أن تحالف القوى العظمى ضده وعدم إتقانه لإدارة الصراع على قاعدة المعرفة الدقيقة لتناقضات القوى الكبيرة السائدة، أحبط مشروعه، ففرضت كل من بريطانيا وفرنسا عليه شروطاً تكرّس بقاء مصر تحت الانتداب، ومن ثم الوصاية البريطانية، إلى جانب الإبقاء على بلدان المنطقة التي احتلها تحت سلطة الإمبراطورية العثمانية.

في تقرير نشرته وزارة المستعمرات البريطانية في نهاية القرن السابع عشر أكدت أهمية هذه المنطقة الاستراتيجية على صعيد تحقيق المصالح الأوروبية عامة والبريطانية خاصة، وضرورة وضع اليد عليها كشرط لاستمرار نفوذ وتوسيع الأمبراطورية البريطانية. والأهم من ذلك كانت دعوة التقرير إلى إنشاء رأس جسر بشري «إستيطاني» كشرط لضمان استمرار مصالح الغرب ونفوذه على المدى البعيد. ويلاحظ أن الجهود البريطانية انصبّت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ومطلع القرن العشرين، على تعزيز سيطرتها ونفوذها في المنطقة العربية ضمن إستراتيجية إضعاف السلطنة العثمانية عن طريق تقاسم «تركة الرجل المريض». وقد تجلّى ذلك بوضوح من خلال اتفاقية سايكس - بيكو التي اعتمدت تجزئة المنطقة وتقسيمها بين النفوذين الاستعماريين البريطاني والفرنسي، وحملت مشروعا استيطانياً جديداً في فلسطين جرى التعبير عنه

بوعد بلفور الذي أعطى لمن لا حق له «الحق» بإنشاء وطن قومي لليهود على حساب أصحاب الأرض الشرعيين في فلسطين.

ومما لا شك فيه أن تجليات اتفاقات سايكس - بيكو السياسية والاقتصادية والاجتماعية قد عبّرت عن نفسها على شكل دول «قطرية» تقوم على واقع اجتماعي يتسم بالفقر والتخلف والجهل، وتركيبة اجتماعية عشائرية في معظمها، وبنى اقتصادية تجاوزت بالكاد نمط الاقتصاد البدائي. وقد تكرّست هذه الدول القطرية مع الوقت لتحول دون تحقيق أيّ إطار أو رؤية واحدة على الصعيد القومي والإقليمي، على الرغم من وجود إطار عربي جامع هو الجامعة العربية، التي ويا للمفارقة، كان لبريطانيا اليد الطولى في إنشائها. وكرّست هذه الدول القطرية تجزئة المنطقة بما يتلاءم واستمرار أنظمة حكمها التي تطابقت معظمها مع المصالح الغربية، في حين اعتمدت هذه المصالح وضرورات الحفاظ عليها، على المشروع الصهيوني بعد أن تجسّد مادياً في فلسطين من خلال قيام «إسرائيل» التي لعبت ولا تزال الدور المركزي الأهم في تكريس واقع التجزئة، والحيلولة دون تشكل أيّ إطار وحدوي من شأنه أن يعبّر ولو بالحد الأدنى عن مصالح السواد الأعظم من سكان هذه المنطقة من العرب.

إن الوقائع التاريخية للفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، من حصول أغلبية الدول العربية على استقلالها، إلى إقامة الكيان الصهيوني على جزء من الأرض الفلسطينية، وتراجع النفوذ الإستعماري البريطاني والفرنسي، وتقدم الولايات المتحدة لملأ الفراغ بعد العدوان الثلاثي على مصر، أكدت كلها سعي الدول العظمى لتشكيل مجموعة من الأحلاف

الإقليمية كضمانة غير مباشرة لاستمرار مصالحها في المنطقة ولاسيما منها «حلف بغداد»، وذلك على ضوء النهوض القومي وبروز الحركة الناصرية والأحزاب القومية، وسعيها لإيجاد إطار قومي يعكس مصالح العرب وطموحهم في أخذ مكانتهم على خريطة العالم السياسية والحضارية. مقابل ذلك سعى الكيان الصهيوني إلى الدخول في تحالفات خارج البيئة الاستراتيجية العربية، وبالتحديد مع دول مثل تركيا وإيران (في عهد الشاه) وإثيوبيا أمبراطورية هايلاسلاسي، كإحدى الوسائل المانعة لوحدة المنطقة العربية. أما الولايات المتحدة فقد إعتمدت إستراتيجية مختلفة بعد أن تمّ لها تكريس نفوذها في المنطقة في منتصف الخمسينات، أعتماداً على تحالفات وطيدة مع بعض دول المنطقة العربية التي بدأت تتوجس خفية من تأثير الناصرية والاتجاهات القومية الجارفة في حينه، وذلك تحت شعار مواجهة النفوذ السوفياتي، في سياق سياسة القطبين التي تشكلت بعد الحرب العالمية الثانية ثم الحرب الباردة. وتبنّت على هذا الأساس إسرائيل بشكل تام بإعتبارها جزءاً عضوياً من الاستراتيجية الاميركية في المنطقة.

لقد أثبتت الحروب المتكررة التي شنتها إسرائيل ضد العرب، ضلوع السياسات الأميركية فيها، ولا سيما حرب حزيران عام 1967 التي كان لها الأثر الكبير على تشكّل السياسات الاقليمية والدولية التي أعقبت، سواء لجهة استمرار الصراع العسكري ضد إسرائيل، أو لجهة خروج مصر من دائرة هذا الصراع بعد حرب تشرين 1973 وزيارة السادات لإسرائيل وتوقيع اتفاقات كامب - ديفيد، الأمر الذي أصبحت فيه مسألة تكريس الدولة

القطرية المسألة الأهم في نظر الأنظمة العربية، على حساب التوجهات «القومية»، وفتحت الأبواب أمام نجاح الكثير من المشاريع والمبادرات الأميركية والغربية بشكل عام، الداعية إلى هيكلة وصوغ المنطقة من جديد.

ويلاحظ أن غزو لبنان عام 1982 جاء في سياق رؤية أميركية - إسرائيلية مشتركة على صعيد إعادة صياغة المنطقة بما يتلاءم ومعطيات تلك المرحلة إقليمياً ودولياً، وفي مقدمتها السعي لتعميم اتفاقيات كامب - ديفيد وصولاً إلى تكريس النفوذ الأميركي على قاعدة التوسع الإسرائيلي، باعتباره مصدر القوة العسكرية الاقليمية الكبيرة القادرة على حماية أية اتفاقات من هذا القبيل.

ولقد كان واضحاً أن التحوّلات الكبيرة التي ألّمت بالعالم وبالمنطقة، إلى جانب التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الداخلية الإسرائيلية قد دشّنت عهداً جديداً في العالم. فإذا كان انهيار الاتحاد السوفياتي قد فتح أمام إسرائيل خزّان الهجرة اليهودية الروسية، فإن نتائج حرب الخليج الأولى عزّزت الخلل الحاصل في موازين القوى لصالح إسرائيل أصلاً. إلى جانب أن هذه التحولات الكبرى قد ألغت ظروف الحرب الباردة، ومعادلة قطبي الصراع، وكرّست في الوقت نفسه معادلة عالم أحادي القطب، كان له الأثر المباشر على الاستراتيجية العالمية بشكل عام والاستراتيجية الأميركية في المنطقة بوجه خاص، وما سوف تحمله من تداعيات على منطقة الشرق الأوسط وعلى الصراع العربي-الإسرائيلي. وهي وجدت تعبيراتها المباشرة في مؤتمر مدريد الذي قادته ورعته الإدارة الأميركية في عهد الرئيس جورج بوش الأب.

إن أحد أهم أهداف استراتيجية الإدارة الأميركية من وراء حلّ الصراع العربي - الإسرائيلي وإقامة نظام شرق أوسطي جديد، هي إعادة صوغ وترتيب المنطقة العربية بما يتلاءم واستراتجية واشنطن لبناء نظام عالمي جديد على أسس سياسية وأمنية واقتصادية جديدة، يتم إدخال إسرائيل خلالها في نسيج المنطقة، و من ثم تصبح المركز الرئيسي لنظامها الإقليمي.

إن الجدل الإسرائيلي الداخلي حول هذه التحولات والاستراتيجية الأمثل لمواجهتها عبّر عن نفسه من خلال رؤيتين مختلفتين للتعاطي مع مكانة ودور وأهداف إسرائيل خلال هذه المرحلة. فقد رأى «اليسار الإسرائيلي» ممثلاً بحزب العمل ، أن المتغيرات فتحت أمام إسرائيل «نافذة من الفرص» الواسعة، وجعلتها قوة إقليمية كبيرة ولا بدّ بالتالي من السعي لحل إقليمي للصراع يقوم على استيعاب أي كيانية فلسطينية، وعلى الأقل، ألاّ تتناقض هذه الكيانية مع متطلبات الأمن الاستراتيجي الإسرائيلي، وذلك خلافاً لليمين الإسرائيلي الذي قال على الدوام بسياسة الإخضاع وفرض التسويات. ولقد وجد كل من إسحاق رابين وشيمون بيرس فرصتهما في هذه التحولات، وفي المبادرة الأميركية، لعقد مؤتمر مدريد. الأول إتجه إلى أوسلو لعقد اتفاق سياسي مع الفلسطينيين، في حين طرح الثاني رؤيته الاقتصادية للشرق الأوسط الجديد من خلال كتابه الشهير.

إسرائيل والشرق الأوسط الجديد

يمكن اختصار الخطوط الأساسية لرؤية شيمون بيرس للشرق الأوسط الجديد بالمرتكزات والمعطيات التالية:

«المدرسة الدفاعية التقليدية لا تقدم حلولاً حقيقية للحقائق الجغرافية أو التهديدات التكنولوجية مع تطور الصواريخ الباليستية. في الوقت الحاضر فإن الامتيازات المادية في الاستراتيجية التقليدية مثل العوائق الطبيعية والاستحكامات الاصطناعية وحشد القوات ومواقع العمليات، لم تعد ذات قيمة في مواجهة الهجمات الصاروخية، بل وحتى الصواريخ المضادة للصوراريخ باتت لا تجدي، إضافة إلى كلفتها العالية. وذلك أدى إلى التقليل من أهمية «العمق الاستراتيجي»، الأمر الذي يتطلب في نظر بيرس إيجاد رؤية جديدة للنظام الإقليمي الجديدة في إطار نظريته حول الشرق الأوسط الجديد وذلك للاعتبارات التالية:[1].

- إن مشكلة الصراع في هذه المنطقة من العالم لا يمكن أن تحل على يد دولة منفردة، أو على مستوى ثنائي أو متعدد. أن التنظيم الإقليمي هو المفتاح إلى السلام والأمن، ولسوف يعزز إشاعة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي والازدهار الفردي؛ إلاّ أن هذا التحول لن يتم بسحر ساحر، بل يقتضي ثورة في المفاهيم.
- إن الأصولية تشق طريقها سريعاً وعميقاً في كل بلد عربي في الشرق الأوسط، مهددة بذلك السلام الإقليمي، ناهيك عن استقرار حكومات بعينها، ووسائل الإعلام الغربية هي واحدة من بين الأطراف المسؤولة عن هذا النمو، حيث يتوفر للمتطرفين شبكة اتصالات فوق قومية يستغلونها لخدمة أغراضهم. «وثمة ضرورة للتصدي لهذا الخطر على نحو منظم بغية صون الحرية والاستقرار السياسي والسلام. وهذا يكون بقيام نظام إقليمي منظم يخلق أطراً جديدة للمنطقة، ويوفر

القدرة على النمو الاقتصادي والاجتماعي، وإطفاء نيران التطرف الديني، وتبريد رياح الثورة الساخنة»[3].

- إن ارتفاع مستوى المعيشة هو شرط مسبق لخفض التوترات في الشرق الأوسط، وطالما كانت هنالك هوة تفصل بين مطامح الناس وفرصهم الحقيقية داخل النظام الاجتماعي - السياسي، فإن المجال يصبح رحباً للأصولية. وإنشاء منظمة تعاون إقليمية تتحرك على قاعدة فوق قومية، هو الرد الايجابي بل الوحيد على الأصولية. زد على ذلك أن المنظمة الشاملة هي القدرة على إقامة منظومة ريّ مشتركة عالية التطور»[4] وضرورية لكبح زحف الصحراء، وتمكين البلدان من إنتاج ما يكفي من الغذاء وتوفير فرص العمل لسكانها.

- يحتاج الشرق الأوسط إلى الديمقراطية حاجة الكائن البشري إلى الأوكسجين. إن إشاعة الديمقراطية تعني خلق أداة لمهاجمة الأوضاع «المرضية» داخل الأمم دون المساس بالأمة نفسها. وبالمقابل أثبتت الأنظمة الشمولية أنها مكلّفة وغير كفوءة وتتطلب قوة بوليس كبيرة وجيشاً يلمّع الأحذية، ورقابة دائمة، ويعيش المواطنون فيها في خوف دائم.

- إن بنية نظام الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط سوف تتمحور على نمطين من الالتزامات المتبادلة: أمة/أمة (ثنائية ومتعددة) وأمة/منطقة. والترتيبات المباشرة، أمة/أمة ستكون في ذاتها ولذاتها، بمثابة رادع للعدوان وستساعد على فرض السلام. ذلك أن الإطار الإقليمي هو وحده الذي سيسمح بتفكيك هياكل القوة ويعمل باتجاه نزع السلاح وفرض الرقابة على الأصابع الشغوفة بالزناد.

- إن مفهوم الاقتصاد الإقليمي في نظر الإسرائيليين عامة وشيمون بيرس على وجه الخصوص، ينطوي على خطوات تدريجية لإقامة جماعة تشبه كثيراً الأمم الأوروبية. فالشرق الأوسط بحاجة إلى مقاربة تشبه المقاربة التي أنشئت على خلفيتها السوق الأوروبية المشتركة.

فقد كان دمج اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين أول نتائج أتفاق أوسلو التي تم التعبير عنها خلال اتفاق باريس الاقتصادي (1995) والذي بدأت تجلياته الملموسة تدبّ على الأرض على شكل بناء مناطق صناعية وتجارية في كثير من المناطق التي تفصل بين إسرائيل وسلطة الحكم الذاتي، وربط العمالة الفلسطينية نهائياً بسوق العمل الإسرائيلية، على طريق ربط مجمل البنى التحتية الاقتصادية الفلسطينية بعجلة الاقتصاد الإسرائيلي.

قمة الدار البيضاء الاقتصادية

وجد الزعماء الاسرائيليون في المؤتمرات الاقتصادية الإقليمية فرصتهم لتكريس إسرائيل في واقع المنطقة إقتصادياً، بعد أن ضمن مؤتمر مدريد اعترافاً سياسياً بوجودها من قبل معظم أطراف النظام العربي الرسمي، ومّهد لها أتفاق أوسلو جميع السبل للالتفاف على القضية الفلسطينية وإيجاد تسوية إقليمية في إطار الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية. لذلك كانت المشاركة الإسرائيلية في قمة الدار البيضاء في الثلاثين من تشرين الثاني عام 1994، كبيرة وفاعلة، وكان الوفد الإسرائيلي من أكبر الوفود المشاركة، إلى جانب مشاركة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية

الإسرائيلية - الأوروبية - الأميركية - المشتركة التي تطلق على نفسها لقب «مؤسسات المبادرة من أجل السلام والتعاون في الشرق الأوسط»، وهي مجموعة معروفة باسم «جماعة الوشاح الأزرق» تتخذ من أيرلندا مقراً لها. وجاء مشروع تأسيس بنك التنمية الإقليمي في مقدمة المشاريع التي عرضتها إسرائيل على القمة، ليقوم بتنسيق السياسات الاقتصادية للمنطقة ويحدد أولوياتها الإقليمية التي تصبّ في خانة إزدهار الاقتصاد الاسرائيلي. وتضمنت الوثيقة الإسرائيلية مشاريع لإقامة قنوات بين البحار الأحمر والأبيض المتوسط والميت، وخطوطاً لنقل النفط والغاز من بلدان الخليج ومصر إلى إسرائيل، وميناء بحرياً ومطاراً في العقبة، وطرقاً برية سريعة لربط إسرائيل بأوروبا عبر البلدان العربية، ومشروع عبّارات لربط إسرائيل مع مصر ودول الخليج، وشبكة كهربائية مشتركة لإسرائيل والسلطة الفلسطينية والأردن ومصر، ومشروعاً لنقل المياه التركية إلى إسرائيل.

وتقسّم الوثيقة الإسرائيلية الشرق الأوسط إلى خمسة مراكز، حرصت خلالها على عدم قيام رابط برّي يجمع بين سوريا ومصر ومناطق السلطة الفلسطينية، وهذه المناطق هي: المركز الشمالي ويضم (إسرائيل وسوريا ولبنان)، ومراكز المنطقة العليا ويضم (سوريا والأردن والضفة الغربية وإسرائيل)، ومركز المناطق الواطئة ويضم (الأردن والضفة الغربية وإسرائيل)، والمركز الجنوبي ويضم (مصر وقطاع غزة وإسرائيل)، أما المركز الخامس والأهم فهو (إسرائيل) الذي سيربط المراكز الأربعة الأخرى بطريق بري سريع [16].

مؤتمر عمّان الاقتصادي الإقليمي

عُقدت القمة الاقتصادية الثانية للتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عمان بين 29 و 31 تشرين الأول عام 1995، وبلغ عدد الدول المشتركة فيها (63) دولة، (فيما اشتركت في قمة الدار البيضاء التي سبقته (60) دولة)، وارتفع عدد الدول العربية المشاركة فيها من (12) في قمة الدار البيضاء، إلى (13) بعد أن انضمت اليها موريتانيا.

وما ميّز تلك القمة أنها انعقدت في ظروف سياسية معقدة بعد أن بدأت تجليات أوسلو الإسرائيلية تظهر على الأرض على شكل زيادة الوتائر الاستيطانية اليهودية في الضفة والقطاع، ومصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية، وحصر السلطة الفلسطينية في مناطق محدودة، ومطالبتها بلعب دور أمني، في مواجهة رفض الشعب الفلسطيني المتزايد للمارسات الإسرائيلية القمعية، وخصوصاً بعد أن تسلّم اليمين السلطة بزعامة نتنياهو، ومن ثم سقوطه ومجيء حزب العمل بزعامة باراك واتضاح السياسات الإسرائيلية حيال أوسلو. لذلك حرص الزعماء الإسرائيليون الذين حضروا المؤتمر، ولاسيما رابين وبيرس، على فصل كل ما هو سياسي عن أعمال المؤتمر، فيما قدمت إسرائيل رسمياً وثيقة ركّزت على موضوعين: الأول، ضرورة أن تعكس السوق الإقليمية نمط الحضارة الأوروبية وجو التنافس بدلاً من وضع الحواجز في الطريق، والثاني، عدم ربط العلاقات الاقتصادية بعملية السلام. وأكدت الوثيقة أن «هدف إسرائيل الأساسي هو إنشاء سوق مشتركة على غرار السوق الأوروبية المشتركة، وأن تغطي هذه السوق «منطقة الصدع» الممتدة من سوريا إلى البحر الأحمر، عبر مصر

والسعودية، كما تولي الورقة شرق الأردن أهمية قصوى من أجل إفشال بناء جبهة شرقية فعّالة. أما عُمَان فهي مهمة جداً لإسرائيل كموقع على الخليج والمحيط الهندي، من أجل صدّ العراق وإيران» [17].

كان مؤتمر عمّان الاقتصادي في نظر الاقتصاديين الإسرائيلين بمثابة قفزة نوعية إذ أدخل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى مرحلة جديدة عندما قرر إقامة مؤسسات إقليمية ثابتة ذات أهداف محددة للحفاظ على استمرارية فكرة الشرق الأوسط الجديد وترسيخها، حيث تم الاتفاق على إقامة بنك التعاون والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومقره القاهرة، برئاسة إسرائيلية، لدعم القطاع الخاص ومشاريع البنية التحتية، والمجلس الإقليمي لدعم التعاون والتجارة لإزالة الحواجز والمعوقات أمام تدفق السلع والبضائع في إطار منطقة التجارة الحرة، والأمانة العامة التنفيذية ومقرها الرباط، ولجنة متابعة مجموعة العمل الإقليمية. وقد حدد يوسي بيلين توجه إسرائيل نحو الشرق الأوسط الجديد خلال تلك القمة فقال: «هذه رؤيتنا للشرق الأوسط الجديد: حدود مفتوحة، تعاون اقتصادي يقود إلى نمو اقتصادي، حرية حركة الأشخاص والمنتوجات والخدمات عبر الحدود»، فيما دعا إسحاق رابين العرب إلى عدم تأجيل العلاقات الاقتصادية حتى تكتمل عملية السلام»[18].

قمة القاهرة الاقتصادية

عُقد مؤتمر القاهرة الاقتصادي للتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين 12 و 14 تشرين الثاني 1996 تحت ضغوط أميركية على الدول

العربية، في ظل تراجع الحكومة الاسرائيلية عن اتفاق أوسلو، وزيادة وتائر الاستيطان، والتهديدات المستمرة بإشعال الحرب ضد سورية، والتخلي عن مبدأ الأرض مقابل السلام. لكن ما يميّز هذه القمة أنها انعقدت بإشراف المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) ومجلس العلاقات الخارجية الأميركي. وقامت الولايات المتحدة رسمياً بتوجيه الدعوات إلى ثلاث مجموعات رئيسية تتمثل بالوفود الرسمية التي تمثل تسعين دولة، ورجال أعمال من المهتمين بالمنطقة (حوالي 1500) ومجموعات من المفكرين والأكاديميين والكتّاب وممثلي الصحافة ووسائل الإعلام. ومثّل إسرائيل وفد رفيع المستوى وكبير العدد ضمّ أكثر من ثلاثمائة عضو من رجال الأعمال والسياسيين والمفكرين في المجالات كافة برئاسة رئيس الحكومة نتنياهو ووزيري الخارجية والمالية، إلى جانب شيمون بيرس صاحب مشروع الشرق الأوسط الجديد. وفيما حثّ نتنياهو رجال الأعمال الإسرائيليين على المشاركة في المؤتمر قائلاً لهم: «هبّوا إلى عقد الصفقات، فهذا جيد لكم أكثر منه للعرب»، أكد شيمون بيرس على أن الشرق الأوسط الجديد يرتكز على التنمية الاقتصادية قبل السلام، وأن عملية السلام في المنطقة يجب أن تسير على قدمين إحداهما سياسيَّة والأخرى اقتصادية» [19].

مؤتمر الدوحة الاقتصادي الإقليمي الرابع

عقد هذا المؤتمر في 13//11/1997 وكانت نتائجه الفاشلة معروفة مسبقاً وذلك بسبب الخلافات العربية حول مكان انعقاده وجدول أعماله. وعلقّت صحيفة «هآرتس» على نتائج هذا المؤتمر من خلال قول نسبته إلى وزير

الخارجية الأميركية جاء فيه: «إذا ما فشل مؤتمر الدوحة فان مسؤولية ذلك ستقع على عاتق اسرائيل التي حالت بسبب عنادها دون تقدم عملية السلام»[20]. غير أن الإنجاز الوحيد التي خرجت به إسرائيل من هذا المؤتمر هو التوقيع على اتفاقية لإنشاء منطقة التجارة الحرة في إربد بين الأردن وإسرائيل.

منطقة تجار حرّة في الشرق الأوسط

تسبّب اقتراح الرئيس الاميركي بعقد اتفاقية إنشاء منطقة تجارة حرة في الشرق الأوسط بأصداء كثيرة في الأوساط الأكاديمية والاقتصادية الإسرائيلية. ففيما سارعت بعض الجهات السياسية والاقتصادية في إسرائيل إلى حثّ الحكومة للمسارعة في وضع الخطط والبرامج والاستعداد لهذا الحدث باعتباره يشكل إحدى اللبنات الاقتصادية الأولى لشرق أوسط كبير بعد إحتلال العراق، حذّرت جهات إسرائيلية أخرى من المخاطر التي قد ينطوي عليها هذا الاقتراح على الاقتصاد الإسرائيلي. وفي معرض تناوله للاقتراح، نشر مركز ديّان لدراسات الشرق الأوسط وشمال افريقيا[21]، رؤية إسرائيلية حول جدوى ومخاطر هذا الاقتراح، استعرض تلك المخاطر التي تكمن في تدفق البضائع العربية على منطقة التجارة الحرة المفتوحة، وإمكانية أن تحلّ جزءاً من أزمة العمالة العربية، وتضعف اتفاقية التجارة الحرة المعقودة بين اسرائيل والولايات المتحدة. والمثال الحي على ذلك من وجهة نظر تلك الدراسة، المنافع التي حققها الأردن بعد التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، والتي أدت إلى زيادة مثيرة في

الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة، إذ ارتفعت قيمتها بشكل كبير، ووفرت نحو 40 ألف فرصة عمل جديدة في قطاعات الاقتصاد الأردني.

وترى جهات اقتصادية إسرائيلية بأن اقتراح الرئيس بوش ليس الوحيد المطروح على طاولة البحث في هذا المجال، فهناك اقتراح برشلونه عام 1995 الذي اقترح الاتحاد الأوروبي عبره إنشاء منطقة تجارة حرة شرق – أوسطية حتى عام 2010. وباعتبار الاتحاد الأوروبي عملاقا اقتصادياً، فإن تأثيره على الأسواق العربية لا يقل عن تأثير الولايات المتحدة، إذ بلغ دخله عام 2001 نحو 800 بليون دولار، وبلغت قيمة صادراته نحو 1300 بليون دولار (دون احتساب صادرات دول الاتحاد إلى بعضها البعض)، وتساوي إيراداته من الدول العربية نحو 67 بليون دولار، فيما وصلت قيمة صادراته إلى الأسواق العربية نحو 73 بليون دولار. ويسعى الاتحاد الأوروبي، بحسب الدراسة، إلى ضمّ إثنتي عشرة دولة شرق أوسطية جديدة إلى الاتحاد الأوروبي كشركاء في منطقة التجارة الحرة الأوروبية [22]، إضافة إلى دول من وسط وشرق أوروبا المرشحة للعضوية الكاملة للاتحاد.

وتشمل هذه المنطقة إذا ما تحققت 40 دولة تضم ما بين 600 و 800 مليون زبون ومستهلك، الأمر الذي يوفر للإتحاد سهولة الوصول إلى أسواق الشرق الأوسط ودول وسط وشرق أوروبا، ويمنحه بالتالي حظوظاً أكثر مما هو متوفر بالنسبة للاقتراح الأميركي. وأكدّ إقتصاديون كبار من البنك الدولي على أهمية اقتراح بوش، من حيث أنه يسهّل سبل وصول الدول النامية إلى أسواق الدول الصناعية، ووصول السلع والبضائع من دول الشرق الأوسط

إلى الأسواق الأميركية، على اعتبار أن قوانين التجارة الأميركية أكثر ليبرالية من تلك القائمة لدى دول الاتحاد الأوروبي. لكن المسألة الأكثر حراجة من وجهة نظر الدراسة هي قوانين التجارة العالمية الإقليمية في المنطقة وحجم المنتجات المعدّة للتصدير قبل أن يتم تصنيفها على أنها منتجات محلية، وهو أمر يستدعي مزيداً من التدخل الحكومي إقليمياً في القوانين المذكورة، ويشجع دول المنطقة على التعاون الإنتاجي، وبالتالي يحفزّ على إنشاء مناطق تجارية حرة داخل منطقة الشرق الأوسط حصراً. وتدلل الدراسة على ذلك بقولها أن العديد من الدول خارج الشرق الأوسط قد استفاد من تزايد عملية الاندماج بالاقتصاد العالمي. فالصين وكوريا الجنوبية والهند وفيتنام زادت بشكل كبير من منتجاتها المصدّرة، الأمر الذي أدىّ إلى ارتفاع مستويات الدخل والعمالة لديها، وزادت نسبة صادراتها بين عاميّ 1998-1999 إلى أكثر من 120٪.

وترى الدراسة أن الخطورة الاقتصادية التي تنشأ عن دخول الدول العربية في سوق تجارية حرة مع الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي، تكمن في إغراق أسواق المنطقة بالبضاعة العربية، بينما تسعى معظم الدول العربية إلى إزالة المزيد من القيود الضريبية على الصادرات والواردات، ما قد يترك تأثيرات كبيرة على الإنتاج المحلي وقاعدة الدخل القومي في المنطقة برّمتها.

وحول دوافع كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من وراء إقامة مناطق تجارة حرة في المنطقة، تقول الدراسة، بأن الولايات المتحدة تسعى بوضوح إلى زيادة صادراتها إلى الأسواق العربية، وتشجّع على

تطوير اقتصاديات البلدان العربية لزيادة شهية هذه الأسواق إلى مزيد من الصادرات الأميركية. لذلك فإن اتفاقية التجارة الحرة التي تقترحها الولايات المتحدة قد تتجاوز تلك الاتفاقيات المطروحة من قبل الاتحاد الأوروبي، أو قد تنافسها على الأقل، فيما يسعى الاتحاد الأوروبي إلى ضمان أوسع مشاركة له في أسواق البلدان العربية، ويعمل على تسريع عملية تطوير اقتصاديات هذه البلدان بسبب خشيته من هجرة جماعية لعمال عاطلين عن العمل من البلدان العربية، ويعمل كذلك لضمان وصول الطاقة (النفط) إلى أسواقه أسوة بالولايات المتحدة، ورغم ذلك فإن أسواق دول الاتحاد الأوروبي لن تكون مفتوحة بالكامل أمام المنتجات الزراعية والصناعات الأساسية للدول العربية غير النفطية.

وتستخلص الدراسة بأن تسويق البضائع ليس بالأمر السهل، واتفاقيات مناطق التجارة الحرة لا تعني نهاية وضع القيود على السلع على نحو أوتوماتيكي، وهي قيود تشمل في العادة، المنتجات الزراعية بالنسبة للإتحاد الأوروبي على الأقل، والذي انفق عليها نحو 95 مليون دولار، مقابل 49 مليون دولار أنفقتها الولايات المتحدة على المنتجات ذاتها، إلى جانب أن الدول النامية ولاسيما الدول العربية من بينها، تحتاج إلى خبرات للتسويق والتحكم بالنوعية وقيام حكومات منفتحة، إضافة إلى ضرورة تحرير تجارتها الخارجية وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص ودور أصغر للقطاع العام. ورغم ذلك فقد أفلحت الكثير من الدول النامية في دفع عملية تحرير اقتصادياتها.

إسرائيل بين الشرق الأوسط الجديد والشرق الأوسط الكبير

عقد من الزمن فصل تقريباً بين طرح بيرس لمبادرته عن «الشرق الأوسط الجديد» والمشروع الأميركي عن «الشرق الأوسط الكبير»، وقد جرت خلاله أحداث ومتغيرات على المستوى الإقليمي والدولي، كان لها الأثر الكبير على مجريات الأحداث السياسية الإقليمية والعالمية على السواء. فإذا كان مؤتمر مدريد قد شكّل تعبيراً واضحاً لمجمل المتغيرات التي ألّمت بالعالم والمنطقة، فإن العقد الأخير قد حمل الكثير من المتغيرات التي أثّرت بشكل مباشر على الرؤية الأميركية وكان مؤتمر مدريد وكذلك مشروع بيرس، يشكّلان دلالتين رئيسيتين على استراتيجية الولايات المتحدة حيال المنطقة. فاتفاق أوسلو ومشتقاته المختلفة، واندلاع الانتفاضة، وأحداث 11 أيلول، والحرب الأفغانية، ومن ثم غزو العراق واحتلاله، كان لها الأثر البالغ على تشكّل السياسات الاستراتيجية الأميركية التي ترى إسرائيل جزءاً أساسياً منها.

إن وصول التسويات لحل الصراع العربي - الإسرائيلي، وفي مقدمتها اتفاق أوسلو، إلى طريق مسدود، واندلاع انتفاضة الأقصى، قد أثّر على السياسات والطروحات السياسية. فقد أفشلت الانتفاضة المنطق الإسرائيلي في التعاطي مع التسويات، وفرضت منطقاً آخر كانت إسرائيل تحتاج فيه كل مرة، إلى الغطاء السياسي الأميركي. وكانت المبادرات السياسية تحمل في كثير من الأحيان «أسماء حركية» مختلفة للأمن الإسرائيلي. ثم إن تداعيات الانتفاضة على مجمل الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية كان لها الأثر البارز على مجمل التراجعات التي منيت بها السياسات الاستراتيجية الإسرائيلية على المستوى السياسي أولاً والمستوى الاقتصادي

ثانياً، على الرغم مما تركته تداعيات 11 أيلول والغزو الأميركي لكل من أفغانستان والعراق، وفوضى وتآكل النظام العربي، من نتائج إيجابية على المستوى الاستراتيجي إسرائيلياً، وهو الأمر الذي دفع معظم رؤساء الحكومات الإسرائيلية إلى إعادة النظر في كثير من الجوانب الأساسية للسياسات الاستراتيجية المتعلقة بالصراع، سواء كان ذلك باتجاه الحل السياسي أو العسكري، وأصبحت العلاقة الإسرائيلية الاستراتيجية مع أميركا إحدى أهم المرتكزات في السياسات الإسرائيلية، ولا سيما في عهد شارون، وعلى قاعدة الوضوح التام الذي باتت تتسم به السياسات الأميركية بعد غزو العراق حيال المنطقة بشكل عام والصراع العربي الإسرائيلي بشكل خاص، وبات بوسع الزعماء الإسرائيليين التركيز على أكثر القضايا أهمية بالنسبة إليهم، على اعتبار أنها ستصبح جزءاً لا يتجزأ من السياسات الأميركية التي تتعلق بالمنطقة. لذلك حرص شارون على رفع مستوى التعاون الاستراتيجي مع واشنطن من درجة التماثل إلى درجة التطابق.

وإلى جانب التأكيدات الأميركية بالحفاظ على أمن إسرائيل، فقد شكّلت «التفاهمات» التي عبّر عنها الرئيس بوش الابن، أوج الالتزامات الأميركية بالأمن الإسرائيلي وخصوصاً في البند الذي يقول «بأن الولايات المتحد ة تلتزم بالحفاظ على الأمن الإسرائيلي، وعلى قوة إسرائيل، وتعزيز قوة ردعها في مواجهة أي تهديد منفرد أو جماعي»[23].

واستغلت إسرائيل أحداث الحادي عشر من أيلول وتداعياتها على المجتمع الأميركي بحيث دفع شارون بمقارنته المعروفة «لكم بن لادنكم ولنا

بن لادننا»[24] لتشكل الأرضية المشتركة للسياسات الأميركية حيال استمرار الصراع على الأراضي الفلسطينية.

أن حرق الأوراق العربية أدّى إلى تسجيل اختراقات مستمرة في المواقف العربية المبدئية تجاه إسرائيل، وتوّج ذلك استمرار الضغط الأميركي على الأنظمة العربية لإقامة علاقات مع إسرائيل على الرغم من تداعيات الصراع، «على اعتبار أن الفوضى العربية الشاملة شديدة الإغراء لإسرائيل للمشاركة في تنظيم المنطقة العربية وفق المشاريع الاستراتيجية الأميركية وعلى رأسها مشروع الشرق الأوسط الجديد من جهة، ولأن الفوضى العربية وتآكل النظام العربي الرسمي يفتح آفاقاً كبيرة أمام المزيد من الاختراقات السياسية والاقتصادية الإسرائيلية»[24].

وانطلاقاً من تجارب الشتات اليهودي، تشكلت لدى إسرائيل قناعة مفادها قدرة الفيتو اليهودي على تحقيق مكاسب تفوق حجمه بأضعاف. ولذلك كانت إسرائيل مستعدة على الدوام للتورط في مناطق الفوضى الديموغرافية، من جهة، وتكريس (الغيتو اليهودي الكبير) عبر التحكم بالعامل الديموغرافي اليهودي وزيادته على الدوام (استجلاب المهاجرين)، ونفي العامل الديموغرافي الفلسطيني بكافة السبل (الترانسفير) باعتباره أحد عوامل الصراع في المرحلة الراهنة، وأحد التحديات الاستراتيجية التي تواجهها إسرائيل من جهة ثانية.

إن التراجع الكبير الذي أصاب معدلات النمو الاقتصادي الإسرائيلي، وتراجع معدلات الإنتاج في القطاعات الإسرائيلية، وارتفاع معدلات التضخّم

والبطالة، كل ذلك كان نتيجة مباشرة لاستمرار الصراع مع الفلسطينيين، وبالتالي فإن «وقف تدهور الاقتصاد الإسرائيلي رهن بوقف الصراع المسلح مع الفلسطينيين، ورهن أيضاً بتدفق المساعدات الاقتصادية والمالية والعسكرية الأميركية لإسرائيل»[25].

هذه «التخريجات» الإسرائيلية للأوضاع الصعبة وفي ضوء استمرار وتصاعد الصراع على الأرض الفلسطينية، يقتضي بالضرورة إلصاق المصالح الإسرائيلية على نحو عضوي بالمصالح الأميركية على ضوء إدراك الزعماء الإسرائيليين أن الرغبة الأميركية تقوم على تخطي المفهوم الجغرافي للشرق الأوسط.

إسرائيل والشرق الأوسط «الصغير والذكي»

«الانتقادات العربية، والرغبة في أن تقدم أوروبا صيغاً ومقترحات إصلاحية، أدت إلى إدخال تغييرات على الصيغة الأميركية اللاسامية «للشرق الأوسط الكبير» وتخفيف العديد من جوانبها الحادة. والتغيير الأبرز يجد تعبيراته في المصطلحات اللغوية. فالحديث بداية لم يكن يدور عن «شرق أوسط كبير» وإنما عن «شرق أوسط موسّع» مساحته الجغرافية تمتد من شمال أفريقيا وتنتهي في الباكستان وماليزيا؛ لكن التعبيرات اللغوية الأميركية باتت تستخدم مصطلحاً يحمل دلالات أصغر «للشرق الأوسط» الذي تريد أميركا إصلاحه ليشمل الآن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول الخليج؛ وليس لهذا التغيير تعبيراته اللغوية فحسب، وإنما ثمة تغيير شامل في الخطة وفي القرار يستجيب للتحفظات والشكاوى العربية التي

تدّعي أن المشروع الأميركي لم يكن سوى «محاولة لاستيعاب الدول العربية والإسلامية والهيمنة عليها، باعتبارها لا تعرف معنى الديموقراطية ولا كيفية صون حقوق الإنسان»[26]. ويرى معظم المحللين الإسرائيليين أنه بالنظر إلى ردود الأفعال الأوروبية على المشروع الأميركي، فإن واشنطن لم تغلق أبواب الحوار، لأن معارضة الدول العربية كانت فاقعة لها. «فالأنظمة العربية ودول «الشرق الأوسط الكبير» وفي مقدمتها مصر التي تحمل لواء المعارضة، تدّعي أن الحديث يدور حول محاولة أميركية لفرض مشروع من الخارج، وإن الدوافع وراء ذلك ليست سوى مساع مكشوفة لإبطال مؤسسات العمل العربي المشترك، وفرض الثقافة الغربية وأساليبها على العالمين العربي والإسلامي. إلى ذلك فإن وصول السياسات الأميركية في العراق إلى طريق مسدود، سواء على صعيد الرفض للاحتلال، أو على صعيد تنامي وتصاعد المقاومة العراقية، والموقف الأوروبي المعارض حيناً والمتحفظ في كثير من الأحيان على الاستراتيجية الأميركية في العراق، كل ذلك ترك تأثيره المباشر على المشروع الأميركي للشرق الأوسط الكبير، وعلى صيغته النهائية كما طرح في قمة الثماني ومن ثم في قمة «اسطمبول». فالصيغة الأخيرة للمشروع التي نشرتها صحيفة هآرتس تقول: «إن مشروع الشرق الأوسط الكبير يعرض تنوعاً شاملاً من أنواع المساعدات، وباستطاعة جميع الإصلاحيين في المنطقة أن يستمدوا آراءهم منها، إلى جانب أنها خطة ديناميكية معدّة لأن تتوسع مع الوقت وأن تتغير في سياق الواقع العملي لكل حكومة»[27].

الخطة أو الصيغة الأميركية الجديدة والمنقحة «للشرق الأوسط الكبير» المطروحة على قمة دول الثماني، تركزت «بقائمة طعام» متنوعة وتجاهلت مطالب وشروطاً أميركية وردت في صيغ المشروع السابقة، ويجري تقديمها على أنها مبادرة شاملة ومتنوعة، من ضمنها «إقامة منتدى شرق أوسطي» وصندوق دولي من أجل تسريع الديمقراطية، وخطة للتعليم، وكيفية تعليم رجال الأعمال القيام بمبادرات جماعية لدعم الديموقراطية، وصناديق استثمارية متنوعة»، على ألاّ ننسى أنّ هذه الأطر ليست بديلاً عن مؤسسات الجامعة العربية.

والأهم من ذلك في نظر الإسرائيليين أن الخطة الأميركية الجديدة دفعت بمسألة الصراع العربي - الإسرائيلي إلى أسفل بنود القائمة. ويذكر ان صيغة المشروع الجديد تركزت على «أن حل الصراع المذكور سوف يعزز الإصلاحات والديموقراطية في المنطقة، ما يعتبر تسوية أميركية ضرورية لتمرير الخطة ليس إلا»[17]. وحسب ما يقوله «رون ميلر»، الباحث في معهد بروكنز، والمستشار السابق في وزارة الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط، فإن الخطة الأميركية الجديدة المطروحة على الدول العربية هي مجرد قائمة طعام يومية أكثر منها خطة إصلاحات. فالولايات المتحدة تخلّت عن الكعكة قبل تقسيمها، وهي تحتفظ لنفسها بالفكرة المركزية في جلب الديمقراطية والإصلاحات الى الشرق الأوسط»[29].

من جانب آخر تشبّه مصادر أميركية المبادرة الاميركية بأنها أشبه بصيغة اتفاق هلسينكي عام 1975 التي ارتكزت على حقوق الإنسان

والديمقراطية واقتصاد السوق في دول الاتحاد السوفياتي سابقاً، والتي كان لها الأثر الكبير في بروز الإصلاحيين في تلك الدول.

ويرى المحللون الإسرائيليون أن المبادرة الأميركية قد انخفضت في كثير من مستوياتها وأبعادها الجغرافية، وأن الأميركيين سوف يكتفون بصيغة «شرق أوسط صغير وذكي»، وهي صيغة تقترب إلى حد كبير من المطامح الإسرائيلية التي باتت ترى أن «علاقاتها مع المنطقة لا تتجاوز البعدين الاقتصادي والجغرافي، باعتبارها الدولة الديموقراطية الوحيدة التي تحرص على أن تكون جزءاً من الثقافة الغربية، وليس جزءاً من المنطقة ثقافياً وحضارياً»[30].

قمة اسطمبول بين الشرق الأوسط الكبير والحوار الأوروبي المتوسطي

اكتسبت قمة الثماني في نظر الإسرائيليين أهمية خاصة كونها أخرجت «مشروع الشرق الكبير» من كونه اختياراً أميركياً ليصبح مسؤولية الثماني الكبار. ولكن ما لفت نظر الإسرائيليين في تلك القمة هو المكانة التي حظيت بها تركيا خلال القمة. ولم يكن عبثاً توجّه الرئيس بوش إلى رئيس وزراء تركيا بالقول: «أنت رجل عظيم»، باعتبار أن تركيا، وفي عهد «حزب العدالة والتنمية الإسلامي» باتت «النموذج الإسلامي المعتدل» الذي تود أميركا أن تقدمه للمنطقة»[31].

وإلى جانب رهان دول الاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية على فوز الرئيس بوش الابن بمنصب الرئاسة ثانية، فإن دول الإتحاد الأوروبي

شرعت في تفعيل الحوار الأوروبي - المتوسطي، بعد أن شكّلت إطاراً خاصاً لهذا الغرض تحت اسم «لجنة سفراء دول الحلف» في بروكسيل، مركز حلف الناتو. واختارت هذه اللجنة تسع دول في الشرق الأوسط والخليج وشمال أفريقيا لتسريع آفاق الحوار مع دول الاتحاد الأوروبي داخل منظمة حلف الناتو «وكانت المحاولات المصرية خلال ذلك كله بارزة من أجل الحصول على فيتو يمنع إسرائيل من لعب دور مركزي في مشروع الشرق الأوسط الكبير، عندما لم تتم دعوة أيّ من المسؤولين الإسرائيليين ولا حتى السفير الإسرائيلي في بلجيكا لاجتماع اللجنة»[32].

فالحوار المتوسطي لا يتركز في نظر الإسرائيليين حول نقاء الشرق الأوسط، وموريتانيا والأردن ليستا من الدول المتوسطية. وعلى الرغم من أن الحوار لا يجري بين طرفين متكافئين، فإن الأوروبيين يطمحون إلى أن تكون لهم الحصة الأكبر في مشاريع الإصلاح التي قد تنشأ عن مشروع الشرق الأوسط الكبير، إلى جانب إحداث توازن بين التأثير الأوروبي والمساعي الأميركية. ومن أجل ذلك كثر الحديث في قمة اسطمبول حول صيغة أوروبية التقى حولها زعماء الاتحاد الأوروبي في حلف الناتو، حول «ترشيد العلاقة المتوسطية». ولهذا طار معاون السكرتير العام للحلف «الكساندر منتوريشو» إلى عواصم دول القمة عشية انعقادها في اسطمبول.

على أية حال، «بالقدر الذي ركزّ فيه الأميركيون على تركيا (دوراً ومكانة) في سياق تمرير مشروع الشرق الأوسط الكبير في قمة اسطمبول، كان التركيز الأوروبي مماثلاً على مصر بالنسبة للحوار الأوروبي المتوسطي

من جهة، ولإحداث نوع من التوازن بين المشروع الأميركي للشرق الأوسط الكبير والرؤية الأوروبية لهذا المشروع».

وأياً تكن الصيغة النهائية التي ستخرج بها الولايات المتحدة مشروعها للشرق الأوسط الكبير، فالمواقف الدولية (الأوروبية) عامة والإقليمية (العربية والإسرائيلية) حياله، لا زالت على حالها، كما أن التطورات المتسارعة في العالم وفي المنطقة، ولا سيما المأزق السياسي والعسكري الذي تعيشه السياسات الأميركية في العراق، واستمرار الصراع الجاري على الأرض الفلسطينية، واحتمالات فوز بوش في الانتخابات أو عدمه، هي التي سوف تحدد مصير هذا المشروع، رغم احتمال عدم تبدّل السياسات الأميركية، في حال فوز بوش الإبن أو خسارته.

خلاصة

كانت المنطقة العربية أو ما اصطلح عليه حديثا بالشرق الأوسط، محطّ أنظار الإمبراطوريات قديماً والقوى الكبرى حديثاً، بحكم ما تتميز به من سمات جغرافية وسياسية واقتصادية وحضارية. فقد اهتمت الإمبراطورية البريطانية بها في نهاية القرن السابع، عندما أدركت أن السيطرة عليها تستلزم وجود رأس حربة (استيطانية) تحول دون وحدة المنطقة العربية جغرافياً، وتؤمن للقوى الأوروبية الاستعمارية، القديمة والحديثة، مصالحها فيها. ومن هنا، لم يكن يتسنّى للمشروع الصهيوني أن يرى النور على الأرض الفلسطينية، لولا ركوبه على أجنحة المشروع الاستعماري البريطاني في فلسطين الذي عبّر عن نفسه بوعد بلفور الشهير. وفي الوقت

نفسه حرص زعماء الحركة الصهيونية وفي مقدمتهم «هرتسل» على تعريف الدولة اليهودية في حال تحققها على حساب الدولة الفلسطينية بأنها: «بوابة الحضارة الأوروبية في مواجهة البربرية الشرقية العربية والإسلامية»، في حين أدرك قادة إسرائيل في ما بعد، وعلى رأسهم «بن غوريون»، ضرورة نسج علاقات ذات طابع استراتيجي مع دول خارج المحيط العربي، إلى جانب المراهنة على كثير من الظواهر الأثنية والطائفية والدينية داخل هذا المحيط. وركزت السياسات الاستراتيجية الإسرائيلية عبر تاريخها على الدخول في تحالفات استراتيجية مع قوى إقليمية غير عربية وخارج البيئة الاستراتيجية العربية، تارة بإنشاء تحالف مع إيران الشاه، وأخرى مع تركيا وأثيوبيا، إلى جانب اعتبار إسرائيل نفسها جزءاً عضوياً مما أسمته «العالم المتنوّر»، وهي جنّدت نفسها على الدوام في خدمة المشاريع التي تستهدف السيطرة على المنطقة العربية ومقدرّاتها، بل إنها خاضت المزيد من الحروب في هذا السياق. فلا غرو أن تربط وجودها ككيان أنشئ بالقوة في المنطقة، بمشروع الشرق الأوسط الجديد ومشروع الشرق الأوسط الكبير.

لقد أحدثت التحولات الكبرى التي ألّمت بالعالم والمنطقة في نهاية القرن الماضي، إلى جانب التحولات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية الاسرائيلية، خللاً كبيراً في موازين القوى، لصالح الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل، وجدت تعبيراً لها في مبادرة الرئيس بوش الأب، بعقد مؤتمر مدريد لحل الصراع العربي - الإسرائيلي، ومن ثم بالمبادرة الأميركية في بناء شرق أوسط جديد في سياق خطتها لبناء عالم جديد.

ويتمحور الجدل الإسرائيلي حول هذه المتغيرات وحول الاستراتيجية الإسرائيلية الأمثل لمواجهتها. وقد عبّر عن نفسه من خلال وجهتي نظر مختلفتين. فقد رأى اليسار الإسرائيلي، وحزب العمل خصوصاً، أن هذه المتغيرات قد فتحت أمام إسرائيل «نافذة فرص كبيرة»، قد تعتمدها كقوة إقليمية في سياق حل مرتقب للصراع العربي - الإسرائيلي على أساس مقولة «الأرض مقابل السلام» التي قام عليها مؤتمر مدريد، وعلى قاعدة استيعاب أية كيانية فلسطينية قد تنشأ عن التسوية، ولا تتناقض مع متطلبات الأمن الإستراتيجي. أما اليمين الاسرائيلي فاعتمد بإستمرار سياسة الفرض بالقوة. وقد وجد كل من إسحق رابين وشيمون بيرس فرصتهما في هذه التحولات لحل الصراع وبناء شرق أوسط جديد، فاتجه الأول إلى أوسلو لعقد اتفاق سري مع الفلسطينيين، في حين طرح الثاني رؤيته للشرق الأوسط الجديد.

رغم ذلك فالكثيرون من السياسيين الإسرائيليين اعتبروا أن الاتفاقات المعقودة مع الفلسطينيين، ولا سيما اتفاق أوسلو، سيحمل مخاطر كبيرة على إسرائيل على الصعيدين الاقتصادي والديموغرافي. إن الأحداث التي حصلت في الفترة الواقعة ما بين انعقاد مؤتمر مدريد واندلاع انتفاضة الأقصى والحرب الاميركية على العراق ووصول التسويات السياسية إلى طريق مسدود حملت تأثيرات إيجابية وسلبية على السياسات الاميركية والاسرائيلية على السواء. فالحرب على العراق واحتلاله أزال من قائمة ما سمي «التهديدات الإستراتيجية التي تحدق بإسرائيل»، قوة إقليمية كبيرة، وبروز المقاومة العراقية ورفض الشعب العراقي للسياسات الاميركية، خفّض

كثيراً من سقف التوقعات الإسرائيلية المتوهجة حيال الوضع الجديد في العراق. غير أن الحدث الأكثر تأثيراً على الواقع السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي الإسرائيلي، كان اندلاع انتفاضة الأقصى وما تركته من تداعيات ومفاعيل كبيرة وعميقة الأثر على جميع المستويات، الأمر الذي دفع السياسات الإسرائيلية للتركيز على الأولويات القومية التي نشأت في ظل استمرار الانتفاضة، بعد أن ارتقى مستوى التعاون الاستراتيجي الأميركي - الإسرائيلي إلى درجة التماثل بين الطرفين بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، وأصبحت الأولويات القومية الإسرائيلية على صعيد «الأمن» وما سمي بمحاربة الإرهاب وتسوية الصراع مع الفلسطينيين، جزءاً من أجندة الإدارة الأميركية.

وبصرف النظر عن الظروف والأسباب والدوافع من وراء طرح الإدارة الأميركية لمشروعها للشرق الأوسط الكبير، فإنه واجه معارضة أوروبية واضحة، وممانعة عربية رسمية وشعبية واضحة أيضاً، في حين اعتبرته إسرائيل محصّلة للأهداف والطموحات الأميركية المشتركة في ظل الظروف الدولية الجديدة. وعلى اعتبار أن هذا المشروع من بنات أفكار الحلف اليميني الأميركي - الصهيوني المحافظ، فهذان المعارضة والتحفظ العالميان عليه دفعا المحللين الإسرائيليين إلى دعوة الإدراة الإميركية للإكتفاء بمشروع «شرق أوسط صغير وذكي» بعد أن ضمنا تحوّله إلى مشروع دولي بموافقة الدول الثماني الكبرى في قمتها المنعقدة في نهاية حزيران الفائت، ليصبح إطاراً فكرياً وسياسياً يعمل على أساسه جميع «الإصلاحيين» في المنطقة، مع إقامة أطر إقليمية ودولية ومنتديات وأدوات

لتسريعه. غير أن ما أثار حفيظة الإسرائيليين في قمة الثماني وفي مؤتمر أسطمبول بعد ذلك، المكانة المميزة التي أسبغتها الإدراة الاميركية على تركيا باعتبارها، في ظل نظام حكم حزب العدالة والتنمية الإسلامي، نموذجاً «للإسلام السياسي» الذي تريده واشنطن أن يسود في المنطقة.

وفي الاستنتاجات النهائية فإن المشروع الأميركي للشرق الأوسط الكبير قد انخفض كثيراً في مستوياته الجغرافية، وسيكتفي الأميركيون على ما يبدو بصيغة «شرق أوسط صغير وذكي»، وهي صيغة تستجيب بل تقترب إلى حد بعيد من المطامح الإسرائيلية التي باتت ترى ان علاقاتها مع المنطقة بشكل عام لا تتجاوز البعدين الجغرافي والاقتصادي، باعتبارها (الدولة الديمقراطية) الوحيدة التي تحرص على أن تكون جزءاً عضوياً من الثقافة الغربية، وليس جزءاً ثقافياً أو حضارياً من المنطقة.

المراجع

1- الشرق الأوسط الجديد، شيمون بيرس، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، الأهلية للنشر، 1994.

2- المصدر رقم (1).

3- المصدر رقم (1).

4- المصدر رقم (1).

5- د.غازي حسين، المؤتمرات الاقتصادية الإقليمية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق 1998.

6- دافار، 28/12/1995.

7- الرأي العام الكويتية، 30/10/1995.

8- الحياة، 9/11/1996.

9- السفير، 10/11/1997

10- سوزير، مركز ديّان لدراسات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2003

11- المصدر رقم (21)

12- ألوف بن، هآرتس، 13/6/2004.

13- مقابلة مع شارون، معاريف، 22/3/2004.

14- المعضلات التي تواجه العرب بعد احتلال العراق، مركز ديّان للدراسات، 2004.

15- دراسة أصدرها مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، المشهد الإسرائيلي، 15/3/2004.

16- شرق أوسط صغير وذكي، نتان غوتمان، هآرتس، 7/6/2004.

17- المصدر رقم (27).

18- أرون ميلر، هآرتس، 6/6/2004.

19- المصدر رقم (92).

20- إسرائيل بعد احتلال العراق، شاي فيلدمان، مركز جافي للدراسات، 5/2/2004.

21- تركيا في مسار الشرق الأوسط الكبير، جنكيز تشان دار، مركز أوراسيا للدراسات، 12/3/2004.

22- العلاقة المتوسطية والدور المصري، أمير أورن ، هآرتس، 30/6/2004.

تسهيلاً لاستفادة المهتمين من الأبحاث المنشورة، تعمل «الدفاع الوطني اللبناني» على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية وبالإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

تعرض الباحثة الأسباب التي أعلنتها الولايات المتحدة الأميركية لتبرير حربها على رأس التحالف الدولي، على العراق، وهي ثلاثة أسباب أساسية، أولها الحرب على الإرهاب، والتي أعلنت على أثر أحداث ١١ أيلول المأساوية في أميركا. ثم ضرورة التخلص من الخطر الذي يشكّله امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل. وأخيراً ضرورة القضاء على نظام صدّام حسين لجعل العراق حراً وديمقراطياً يصلح نموذجاً للدولة العصرية التي تقتدي بها دول الشرق الأوسط الأخرى. وطالما ان تسلسل الأحداث لم يكشف وجود أسلحة دمار شامل في العراق، كما انه لم تظهر أي دلائل مؤكدة على قيام علاقات وثيقة بين نظام صدّام حسين وتنظيم "القاعدة" بزعامة اسامة بن لادن، تعرض الباحثة لهاتين النقطتين بسرعة لتركز الأضواء على مشروع الشرق الأوسط الكبير وموقف العرب منه، أنظمة وشعوباً. وترى أن الرفض كان ردة الفعل الجامعة ضد المشروع من قبل الرأي العام العربي، وقد تركز هذا الرفض تحت عنوانين بارزين هما:

- اعتبار المشروع مستورداً في حين انه لا يصحّ - ولا يجوز - استيراد الديمقراطية من الخارج، بل ينبغي ان تنبع من الداخل.

- إغفال النص الأولي للمشروع أي ذكر للنزاع العربي - الاسرائيلي، وعدم مناداته بالتالي بأي حل عادل للقضية الفلسطينية.

وتستنتج الباحثة في النهاية بأن على العرب ان يصلحوا أنظمتهم. وتتبنّى قول الصحافي البريطاني الخبير في الشؤون العربية "باتريك سيل" إذ يرى ان على العرب ان يباشروا الاصلاح السياسي بأنفسهم، وإلا، فعليهم ان يقبلوا او ان يتوقعوا نشاط الآخرين لإصلاحهم.

يرى الكاتب ان جذور الخلاف الفرنسي الأميركي الراهنة تعود إلى مرحلة الخمسينات من القرن الماضي وقيام الجمهورية الخامسة في فرنسا بزعامة الجنرال ديغول. ثم يعرض لهذه العلاقات في الفترة الأخيرة، حتى اليوم، ويضيء بالتفصيل على نقاط ثلاث رآها الأهم في هذا السياق وهي:

- الموقف الفرنسي الرافض للحرب على العراق منذ البداية.
- موقف فرنسا الرسمي تجاه مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الولايات المتحدة الأميركية.
- موقف فرنسا من الدور المقترح لحلف شمال الأطلسي في العراق.

بالنسبة للنقطة الأولى فقد عارضت فرنسا حرب قوات التحالف على العراق منذ البداية، ورفضت المشاركة فيها، لكنها صوّتت في المنظمة الدولية لصالح القرار رقم ١٥٤٦ الصادر عن مجلس الأمن والذي نصّ على تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة بعد سقوط نظام صدّام حسين.

بالنسبة للنقطة الثانية، فإن موقف فرنسا من مشروع الشرق الأوسط الكبير تميّز بموافقة مبدئية بنتها فرنسا على التفريق والتمييز بين الملف الأمني في المشروع، والذي رفضته، والملف السياسي والاقتصادي فيه، والذي وافقت عليه.

أما بالنسبة لحلف شمال الأطلسي فقد رفضت فرنسا بقوة أي دور عسكري محتمل للحلف في العراق، إلا أنها وافقت على أن يعمل الحلف على تدريب وتأهيل القوات الأمنية العراقية الناشئة. والواضح، برأي الباحث، ان المعارضة الفرنسية للدور الأميركي

ستظل تراوح بين خط القطيعة الكاملة، وبعيداً عن حدود تبنّي السياسة الأميركية. ويستند في هذا الصدد ما كان قاله رئيس الوزراء الفرنسي الأسبق "ليونيل جوسبان" من أن كلاً من الفرنسيين والأميركيين ينظرون إلى الأمور نظرة كونية شاملة، لكن نظراتهما لا تلتقي بالضرورة.

affairs Collin Powell was the basis of the "great middle east project".

In a deliberate reading of this project the researcher realizes that it constitutes an experience full with mystery and is threatened to fail especially because of the European opposition and its failures to acquire an Islamic legitimacy.

The democracy which the project professes prepares the Arabs to accept the presence of Israel. The initiative of the great Middle East started with 3 main titles to the effect that the Arabic region complains from three flagrant deficiencies in knowledge, freedom and the participation of women in the social life.

The solutions therefore reside in achieving many purposes including: Encouraging democracy and the application of wise government policies and building a proper educational system based on 3 initiatives dealing with the basic education via the Internet and teaching business management and expanding the economic opportunities and making room for women to participate efficiently in the social life.

The researcher considers it necessary to make reforms in the Middle East in all the domains but he realizes that the American initiative is doomed to failure because it contradicted its closing recommendation in spite of being based on the reports of development.

The project of the great Middle East surpasses the framework of the League of Arab States and is perhaps an introduction to eliminate the Arab system and melt it in a wider system. And what is the most dangerous is that the American project contributes in the development of radical and extremist groups. Therefore, it is more efficient, regarding the researcher, that the Arabs accept the "Road Map" away from the generalization of democracy and that America quits claiming the governments to make reforms and developing their countries as dictations.

The Project of the Great Middle East Or The Impossible Initiative

The researcher points out to the difference of the meaning concerning the term of the Middle East concerning the political researchers, then raises many questions concerning the initiative of "the great middle east" which he considers impossible maybe because it tries to weave Israel in the Mediterranean dress. The researcher speaks about the term of "Israel" in the Arab's texts until it became a major part of the middle east's countries in the project of "the great middle east" and noticed the simultaneity of this Israeli "progress" with the "decline" of the Arabic presence in the middle east which became since the end of the Cold War the playground of the twenty first century's struggles. The United States is fighting the Islamic Green "danger" and considers it terrorism while the Arabs refuse its project and related it to the project of Shimon Perez.

The researcher puts forward the region of the Middle East as an area overburdened with history and a spot of intricacy between the east and the west. He focuses on the backgrounds of the Middle East project and its insights remembering what he calls "The tragedy of September 11-2001 and how America used it to attack Afghanistan then Iraq under the pretense of fighting terrorism.

The researcher demonstrates the extent of the Zionist infiltration in the projects of the United States and the constant bias of Washington with Israel and exposes the American vision for some radical solutions in the Middle East which – according to the American president Bush – should be completely transformed because it is impossible for the Israelis to live in horror and for the Palestinians to live under occupation and political corruption.

In this context, the initiative of the American secretary of foreign

the illusion of reforms in the American way.

The articles stresses that we should not refuse the reforms as such because they constitute an urgent matter but we should reject the American formula which does not include more than old recipes experienced by many people and generated disasters in Latin America, Asia, and Africa.

The article draws the features of necessary reform elements at the moment.

The Occidental Initiatives concerning the Middle East

The region of the Middle East, and especially after the events of September 11-2001, became the center of focus of the occidental and especially American circles which classified the region as a source of terrorism in the world. And therefore, the occidental initiatives aiming to deal with situations in the Arab region followed in succession and the most noticeable was the American initiative which was entitled the "Great Middle East".

The American project proposed a series of political, cultural and educational reforms which could change the situations and eradicate the roots of terrorism.

This initiative evoked European and Arabic reactions. On the Arabic level the initiative faced many objections on the public level because it accuses the Arab governors of being incapable of saving their countries from the underdevelopment in which they are jumbled the thing that constitutes a fertile soil for terrorism and because it also calls for political reforms aiming to spread democracy and setting up the righteous administration.

These circles considered these points as an aggression against their interests and therefore they refused the project under the slogan of rejecting the exterior intervention in their internal affairs.

This article is trying to throw light upon the American initiative and putting it in the framework of the American national security strategy since it defines the American interests and the dangers which face the United States and formulates the executive plans to achieve its objectives.

The article also exposes this project and the reactions concerning it and tries to disprove the American allegations of being concerned about the interests of the Arab people and warns from being carried away with

occupied land continued and the number of residents living in the Israeli settlements increased and Israel's exploitation of the hydraulic resources in the Palestinian lands intensified.

The Issue marked time until the events of September 11 in the United States which started taking an extremist approach in her call to fight terrorism, and the features of a modification in the American foreign policy started to appear through the speeches of American officials who declared that the United States should broaden its handling with the region if it wishes to achieve a success.

The United States should also consider seriously the economic, political and educational reform and spread democracy and free markets. These officials also considered that the lack of economic opportunities is a ticket to despair and constitutes, in addition to the intransigent political regimes, a dangerous ferment.

In order to increase the number of participants in the reform operation the "Great eight nations" called for a convention from which emanated the declaration of a partnership for progress and for a mutual future with the great Middle East and North Africa.

The declaration stated the following:

"We, the leaders of the group of eight realize that the issues of peace and political and economic and social development and the prosperity and stability in the Great Middle East constitutes a challenge for us and for all the international community and therefore, we declare our support for economic, social and democratic reforms emanating from this region" and that "the settlement of the permanent conflicts which are often bitter, and especially the Israeli-Palestinian conflict is an important element of development in the region."

All these ideas remained mere ink on paper waiting for someone capable of executing them.

economic boycott of Egypt and the Jordanian Kingdom with Israel has weakened and what's left is only the direct boycott of the goods and products which are made in Israel.

The resolutions of the first economic convention for the Middle East and North Africa which was held in Casablanca and the second which was held in Amman confirmed this tendency. The first convention which was held in Casablanca-Morocco was attended by representatives of 61 countries and its final bulletin comprised the following:

The necessity to reach peace and the establishment of a new partnership between the businessmen and the governments aiming at the consolidation of peace between the Arabs and Israel and therefore the interests and the goals should correlate.

The participants noted the necessity for an economic development in the West Bank and the strip of Gaza to support the declaration of principles between Israel and the Palestinian Liberation Organization. The participants vowed to transform this event into a series of permanent collective and private structural relations which would ensure a better life for the people of the Middle East and North Africa.

Yet the second convention which was held in Amman comprised the following resolutions in its final bulletin:

The establishment of a Bank for cooperation and development in the Middle East and North Africa and the organization of its structure in order to help developing the regional economic private sector.

The establishment of an organization for regional tourism which will constitute the association of travel agencies in the Middle East.

The establishment of a regional economic assembly aiming to stimulate the cooperation and commerce in the private sectors of the regions' countries. But the achieved results were not as everybody desired and the dreams of the Arabic-Israeli convergence vanished.

The Israeli activities concerning the settlements in the Palestinian

From the Middle East to the Great Middle East

The researcher realizes after the visit of the Egyptian president Anwar Al Sadat to Israel in 1978 that the Arab world entered a new phase entitled the beginning of the reconciliation with Israel and the changes on the International, regional and internal levels contributed in raising crucial challenges based on the idea that the relations of accommodation with Israel started to impose itself. All this was achieved by the establishment of "natural" relations between Egypt and Israel first and then between Jordan and Israel in 1993 and the features of a new regional system based on the ruins of the regional Arabic system and is summed up in transforming the Arabic regional system which was based on the mutual respect of the sovereignty between the Arab countries into the respect of the border and sovereignty of all the countries in the region including the state of Israel.

The concept of mutual support between the Arab countries whenever they face an aggression from a foreign country has changed and was replaced by another concept in which Israel plays a major role in the stability of the region.

The essential goal is to set up a stable order of good-neighbor relations and a secure and stable environment which will in its turn lead to the development and progress and welfare of every person and for each nation and for all the region in general.

This is interpreted by the establishment of a regional economy which involves gradual steps to set up a group resembling the European community and contributes in putting an end to poverty cause it endangers development.

The features of the economic convergence between some of the Arab countries and Israel are beginning to appear slowly. Hence, the

decreased a lot in its geographical levels and it seems that the Americans will be satisfied with the formula of a " small but smart middle east". This formula is very close to the Israeli aspirations which realize that its relations with the region in general didn't overtake the economical and geographical dimensions with regard to the fact that it is the only (democratic state) which seeks to be a principal part of the accidental culture and not a cultural or civilizational part in the region.

On the other hand, the Israeli right parties adapt continuously the policy of obligation by force. Itzhak Rabin and Shemon Perez have found their chances in these changes to solve the conflicts and build a new middle east . the first one turned to Oslo to conclude a secret agreement with the Palestinians while the second one has introduced his perspective towards the new middle east putting aside the situations, the causes and tendencies behind the project of the American administration in the middle east.

The project faced a clear European opposition and also a clear official and public objection in the Arab world . While Israel has considered it as a realization of the common objectives and aspirations of the united states under these new international conditions considering that this project was the outcome of thoughts of the conservative Israeli_American right alliance, the international opposition and reservations against it incite the Israeli analysts to invite the American administration to be satisfied with a project of a " small but smart middle east" after they guaranteed its change to an international project with the consent of the "Great eight" (G8) in their summit which was concluded at the end of last June to become an intellectual and political cadres adapted as a basis to all "reformists" in the region with the establishment of regional and international cadres, forums and means to accelerate it.

However, what enraged the Israelis in the summit of the "Great eight" (G8) in the conference of Istambul are the privileges given to Turkey by the American administration which considers it a specimen of the " political Islam " under the authority of the Islamic party for justice and development that Washington wants to reign in the region.

In conclusion, the American project for the great middle east has

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the magazine of "Lebanese National Defense" is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English and summaries in these 2 languages for the researches published in Arabic.

A Small but Smart Middle East

The Arabic region or what is recently called the middle east was the center of focus of the empires in the past and the great powers in these days by virtue of its geographic, political, economic and cultural characteristics.

The great changes which hit the world and the region at the end of the last century , in addition to the political , economic, security and social Israeli changes caused a defect in the balance of powers in favor of the united states and its ally Israeli , and was formulated in the initiative of the president Bush the father in the conference of Madrid aiming to solve the Arabic Israeli conflicts and then in the American initiative to build a new middle east in the context of its plan to build a new world.

The Israeli polemics tackles these changes and the best Israeli strategies to confront them this polemics expresses itself through three different points of view.

The Israeli left parties and especially the labor party considers that these changes offered great opportunities to Israel which it can adapt as a regional power in the context of a prospective solution of the Arabic Israeli conflict on the basis of " The land against peace" which was the basis of the Madrid convention and on the basis of assimilating any Palestinian entity which might result form the settlement and do not contradict the requirements of the strategic security.

que les arabes adoptent la « feuille de route » en dépit de la généralisation de la démocratie et l'Amérique arrête d'imposer aux gouvernements les réformes et le développement comme étant des devoirs.

C'est dans ce cadre que s'annonce l'initiative du ministre américain des affaires étrangères Collin Powel et qui fut la base du projet du Grand Moyen Orient.

Lors d'une lecture profonde de ce projet le chercheur découvre que ce dernier représente une expérience ambigüe qui risque l'échec, surtout face à l'opposition européenne à ce projet qui n'a pas de même réussi à obtenir une légitimité islamique.

Quant à la démocratie évoquée dans ce projet, elle introduit à ce que les arabes admettent l'existence d'Israël. L'initiative du projet du Grand Moyen-Orient s'est basée sur 3 grands titres: la région arabe souffre d'un manque flagrant au niveau de la connaissance, de la liberté et de la participation de la femme dans la vie publique.

Par la suite, les solutions résident dans l'application de plusieurs principes : encourager la démocratie, exercer un gouvernement sage, créer un système de connaissance se basant sur 3 principes portant sur : l'éducation principale, l'enseignement via Internet, l'enseignement de la gestion puis créer les opportunités économiques et céder la place à la femme pour qu'elle puisse participer à la vie publique avec efficacité.

Alors que le chercheur croit en la nécessité d'appliquer des réformes au Moyen-Orient et au niveau de tous les domaines, il prévoit que l'initiative américaine est condamnée à l'échec.

Malgré que cette initiative s'est basée sur les rapports de développement, elle a dérogé à ses recommandations finales. Le projet du Grand Moyen-Orient dépasse le cadre de la ligue arabe et pourrait être le début de l'échec du régime arabe et puis le faire intégrer dans un autre régime plus vaste. Le fait le plus dangereux c'est que le projet américain contribue fortement au développement des intégristes et de l'extrémisme. C'est pour cela, il est plus préférable, selon le chercheur,

Dr. Nassim KHOURY

Le projet du Grand Moyen-Orient ou l'initiative impossible

Le chercheur souligne la différence terminologique du concept « Moyen Orient » pour les chercheurs politiques puis se pose différentes questions concernant le sens original de l'expression et par la suite le concept de l'initiative du « Grand Moyen Orient » qui s'avère être impossible, selon lui, peut être car elle essaie de faire intégrer Israël dans le monde méditerranéen. Le chercheur évoque le terme d' « Israël » traité dans les textes des arabes au point que cette dernière est devenue dans le projet du Grand Moyen Orient une part principale des états du Moyen Orient. Il signale que ce « progrès »Israélien concorde avec un « recul » au niveau de la présence arabe.

Le Moyen Orient, dès la fin de la guerre froide, est devenu la scène des conflits du 21e siècle. Les Etats Unis attaquent le « danger » vert islamique et le considère un terrorisme, alors que les arabes refusent leur projet et considèrent ce dernier lié au projet de Shimon Perez.

Alors que le chercheur considère le Moyen Orient comme étant une région historique, le point de rencontre entre l'Est et l'Ouest, il expose les dimensions du projet du Moyen Orient, en évoquant ce qu'il considère le « désastre du 11 septembre 2001 », et comment les Etats Unis ont bénéficié de cet événement pour attaquer Afghanistan puis l'Iraq sous prétexte de lutter contre le terrorisme.

Le chercheur démontre l'implication sioniste dans les projets des Etats Unis qui prennent toujours le parti d'Israël ; puis il expose la vision américaine pour des solutions radicales au Moyen Orient qui, selon le président américain Georges Bush devra se métamorphoser complètement car il est impossible que les israéliens connaissent la terreur, et les palestiniens l'occupation et la corruption politique.

peuples arabes et avertit d'aller à la dérive de l'illusion des réformes selon la méthode américaine.

L'article assure que ce qui doit être rejeté n'est pas la réforme car c'est un fait urgent mais c'est la formule américaine qui ne contient que des prescriptions anciennes expérimentées par beaucoup de peuples, et qui ont causé des désastres en Amérique Latine, en Asie et en Afrique. L'article expose les traits de la réforme nécessaire dans le temps actuel.

Dr. Mofid KOTAYCH

Les initiatives de l'ouest concernant le Moyen – Orient

Après les événements du 11 septembre, le Moyen orient est devenu le centre d'attention de l'Ouest et surtout des Etats-Unis, qui ont classifié la région comme étant une source du terrorisme dans le monde.

C'est pour cela que les initiatives de l'Ouest se sont succédés pour régler la situation dans la région arabe, dont notamment fut l'initiative américaine sous titre le Grand Moyen Orient. Le projet américain a proposé plusieurs réformes politiques , culturelles et pédagogiques qui à leur tour, pourront métamorphoser la situation et déraciner le terrorisme.

Cette initiative américaine a suscité des réactions arabes et européennes différentes. Au niveau arabe, elle a connu une large opposition au niveau officiel car elle accuse les gouverneurs arabes d'être impuissants à débarrasser leurs pays du sous-développement ce qui a constitué la terre fertile pour le terrorisme ; tout comme elle invite à exécuter des réformes politiques visant à répandre la démocratie et à établir le bon gouvernement.

Ces départements ont considéré ces arrangements comme étant un attentat visant leurs intérêts, ils l'ont alors refusé sous prétexte de refuser l'ingérence extérieure dans les affaires intérieures.

Cet article essaie d'insister sur l 'initiative américaine en la classifiant dans le cadre de la stratégie de la sécurité nationale américaine. Elle définit les intérêts américains et les dangers menaçant et rédige les plans exécutifs pour réaliser ses buts.

L'article expose les points de ce projet et les réactions qu'il a suscité et essaie de réfuter les prétentions américaines à tenir aux intérêt des

L'activité israélienne concernant les colonies dans le territoire palestinien occupé continue toujours et à grande vitesse, le nombre des colonisateurs a augmenté et l'abuse israélien des sources d'eau dans le territoire palestinien occupé a lui aussi augmenté.

La situation resta la même, au moment ou les événements du 11 septembre ont eu lieu aux Etats-Unis qui commencèrent à être plus ferme en ce qui concerne la lutte contre le terrorisme. Les traits de modification dans la politique étrangère américaine commencèrent à apparaître à travers les discours des responsables américains qui ont annoncé que les Etats-Unis doivent orienter un intérêt continu pour la reforme économique politique et pédagogique ainsi que faire répandre la démocratie et les marchés libres.

Ils ont annoncé que le déficit au niveau des opportunités économiques n'aboutira qu'au désespoir et au danger.

Afin d'augmenter le nombre des participants dans la réforme, les 8 Grands Etats se sont réunis dans une conférence dont le communiqué fut l'annoncé de partenariat pour le progrès et le futur commun avec la région du Moyen Orient vaste et le Nord de l'Afrique.

L'annonce fut la suivante : « Nous ,les leaders du groupe des Huit réalisons que les questions de la paix et du développement politique, économique et social et de la prospérité et la stabilité de Etats du Grand Moyen Orient constituent un grand défit pour nous et pour le monde entier. C'est alors que nous annonçons notre support offert aux réformes démocratiques sociales et économiques qui émanent de cette région « Résoudre les conflits qui sont la plupart du temps cruels, notamment le conflit Israélo - Palestinien est une question primordiale pour le progrès dans la région ».

Toute ces idées demeurent lettre morte en attendant celui qui aura la capacité de les réaliser.

boycottage direct des produits et services produits en Israël.

La première conférence économique du Moyen Orient et de l'Afrique du Nord qui a eu lieu à Casablanca et la seconde conférence qui a eu lieu à Ammane ont assuré cet acheminement.

Le communiqué de la première conférence qui a eu lieu à Casablanca au Maroc, et à laquelle ont assisté les représentants de 61 pays, portait sur ce qui suit :

la nécessité d'établir la paix et l'installation d'une nouvelle société entre les hommes d'affaires et les gouvernements, et qui visent à renforcer la paix entre les arabes et Israël ; c'est alors impératif que les intérêts et buts se concordent.

Les participants ont indiqué le besoin urgent du développement économique dans la Cisjordanie et la Bande de Gaza pour appuyer l'annonce des principes entre Israël et l'organisation de la libération palestinienne. Tout comme les participants se sont engagés à transformer cet événement à un groupe de liens de base collectifs et individuels permanents qui pourrant assurer un meilleur niveau de vie aux peuples du Moyen – Orient et de l'Afrique du Nord.

Le communiqué final de la seconde conférence qui a eu lieu à Ammane fut le suivant :

Etablir une banque de coopération et de développement économiques au Moyen-Orient et au Nord de l'Afrique, et organiser sa structure de façon à ce qu'elle assure le développement du secteur privé économique régional.

Former un comité pour le tourisme régional sous forme de ligues de tourisme pour la région du Moyen- Orient.

Etablir un conseil économique régional pour encourager la coopération et le commerce dans les secteurs privés des Etats de la région.

Or les résultats accomplis n'ont pas été à la hauteur du niveau souhaité, et le rapprochement Arabo -Israélien s'est anéanti.

Du Moyen-Orient au Grand Moyen-Orient

Le chercheur voit que suite à la visite du Président Egyptien Mohamed Anwar Assadate en Israël en 1978, le monde arabe a connu une nouvelle phase dont le titre est : le début de la réconciliation avec Israël. les changements qui ont eu lieu aux niveau international, régional et national, ont contribué à lancer des défis fatals dont le principe fut que les relations d'arrangements avec Israël commence à s'imposer. Ce fait fut réalisé par l'établissement de relations « normale » au début, entre l'Egypte et Israël en 1993, et une convergence israélo-palestinienne en 1993.

Ce sont alors les traits d'un nouveau régime régional qui s'établira sur les décombres du régime régional arabe. Il se résume par la transformation du régime régional arabe qui était basé sur le respect mutuel des Etats arabes de la souveraineté vers le respect des frontières et de la souveraineté de chacun des états de la région, y inclus Israël.

Le principe du support mutuel des états arabes en cas d'agression de la part de n'importe quel état a été remplacé par un autre principe ou Israël occupe un rôle efficace pour la « stabilité ».

Le but essentiel est d'établir un régime stable de relation d'un bon entourage , d'un environnement de sécurité et stable, qui aboutira à son tour au développement et à la prospérité de toute personne, de toute nation et pour toute la région. Ce fait se traduit par l'établissement d'une économie régionale regroupant des démarches progressives pour installer un groupe qui ressemble le groupe européen et qui contribue à mettre fin à la pauvreté qui menace le développement, le progrès, la liberté et la prospérité.

Les traits du rapprochement économique entre certains états arabes et Israël commencent à apparaître progressivement. Le boycottage de l'Egypte et de la Jordanie contre Israël a alors diminué et ne resta que le

développement islamique l'exemple de « l'Islam politique » que Washington désire instaurer dans la région.

En conclusion finale, le projet américain pour un Grand Moyen Orient s'est rétrécit au niveau géographique, et les américains se contenteront à ce qu'il paraît de la formule d'un « Moyen Orient Petit et Intelligent » qui répond aux ambitions israéliennes qui considère que ses relations avec la région en général ne dépassent pas les dimensions géographiques et économiques , vu qu'elle est (l'Etat démocratique) unique qui tient à être un membre vital de la culture de l'Ouest et non pas un membre culturel dans la région.

quelle entité palestinienne qui pourra naître suite à l'arrangement et qui ne se contredit pas avec les exigences de la paix stratégiques. Quant à la droite israélienne, elle a toujours adopté la politique d'imposer avec la force. Ishac Rabin et Shimon Perès, chacun d'eux a connu sa chance dans ces changements pour résoudre le conflit et construire un nouveau Moyen-Orient . le premier s'est dirigé vers Oslo pour conclure un accord clandestin avec les palestiniens, alors que le second a exposé sa vision pour un nouveau Moyen Orient.

Abstraction faite des circonstances , des raisons et des motivations qui ont poussé l'administration américaine à poser son projet concernant le Grand Moyen –Orient, ce dernier a connu une opposition européenne claire, ainsi qu'une obstination arabe officielle et populaire claire ; alors qu'Israël a considéré ce projet comme étant la conclusion des buts et ambitions américains communs à l'ombre des nouvelles circonstances internationales.

Vu que ce projet émane de l'alliance de droite américaine et des sionistes conservateurs, cette opposition et cette restriction internationale ont poussé les analystes israéliens à inviter l'administration américaine à ce contenter du projet d'un « Moyen Orient petit et intelligent » après avoir garanti que ce projet est devenu international avec l'accord des 8 Grands états lors du sommet qui a eu lieu en Juin dernier ;ce projet est alors devenu le cadre politique selon lequel opèreront tous les « conformistes » dans la région, avec l'établissement des cadres régionaux et internationaux ainsi que des conférences et des moyens pour l'appliquer rapidement.

Or ce qui a suscité la colère des israéliens lors du sommet des huit Grands et ensuite durant la conférence d'Istanbul, fut la position distinguée accordée par l'administration américaine à la Turquie, en la considérant à l'ombre du gouvernement du parti de la justice et du

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, la magazine du « Défense Nationale Libanaise » publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

Un Moyen-Orient Petit et Intelligent

La région arabe dont le terme moderne est le Moyen Orient fut le centre d'intérêt des empires dans l'histoire, et les grandes puissances récemment, vu ses qualités géographiques, politiques , économiques et culturelles.

Les grands changements qui ont atteint le monde et la région vers la fin du siècle dernier, ainsi que les changements politiques, sécuritaires, économiques et sociaux israéliens ont causé un grand déséquilibre au niveau des balances des forces et ce en faveur des Etats-Unis et son allié Israël. Tout cela fut exprimé par l'initiative du président Bush , le père, en la conférence de Madrid pour résoudre le conflit arabo- israélien, puis par l'initiative américaine pour construire un nouveau Moyen Orient dans le cadre de son plan établi pour construire un nouveau monde.

Le débat israélien se concentre sur ces changements et sur la meilleure stratégie israélienne envisagée pour les confronter. Ce débat s'est exprimé à travers deux points de vue différentes. Selon la gauche israélienne, surtout les Travailleurs, ces changements ont offert à Israël une « grande opportunité » qu'elle pourra adopter en tant que force stratégique dans le cadre d'une solution en perspective pour le conflit arabo-israelien selon le principe de « la terre contre la paix » sur lequel s'est basée la conférence de Madrid, et sur la base de contenir n'importe

30. Claire TREANS, « Côté français la portée du vote est relativisée », Le Monde, 10 juin 2004 ,p. 2
31. Le Monde 27 février 2004
32. Le Monde du 27 février 2004
33. « Villepin-Fabius : Le débat sur l'Amérique », Le Monde, 25 octobre 2003
34. Ibid
35. Ibid
36. Ibid
37. Patrick JARREAU et Claire TREAN, « Le G8 adopte une version édulcorée du plan du Grand Moyen-Orient », Le Monde, p.5
38. Conférence de presse du Président Jacque Chirac lors du sommet de l'OTAN le 28 juin 2004 à Istanbul, in http://www.diplomatie.fr/
39. http://www.diplomatie.fr/
40. Point de presse du Président français Jacques CHIRAC lors du sommet de l'OTAN à Istanbul, le 29 juin 2004, in http://www.diplomatie.fr/
41. Ibid
42. Entretien publié par le quotidien japonais Asahi Shimbun le 12 avril 2003
43. Déclaration du ministre français des A.E. Michel Barnier le 29 juin 2004
44. Entretien paru dans Le Monde du 13 juillet 2004, p.2.
45. Ibid
46. Entretien avec Cécile Chambrand dans Le Monde du 25 décembre 2003
47. Déclaration de Dominique de Villepin au cours d'un débat organisé par le Monde publié le 23 octobre 2003
48. Lionel JOSPIN, op.cit.
49. http://www.diplomatie.fr/
50. http://www.diplomatie.fr/
51. http://usinfo.state.gov

Références

1. Jean GIROUDOUX, l'impromptu de Paris, in André FONTAINE, Un seul lit pour deux rêves, Paris, Fayard,1981, p. 67
2. Dans cette partie nous nous sommes surtout inspirés de l'article de Paul-Marie DE LA GORSE, «Aux sources de la dispute franco-américaine», Le Monde Diplomatique, pp.18-19
3. Jean LACOUTOURE, De Gaulle, 3 tomes, Paris, Point, tome 2,Le Politique, p.632
4. Ibid p. 633
5. Ibid p. 634
6. André FONTAINE, Op. Cit. p. 73
7. Paul-Marie DE LA GORSE, «Aux sources de la dispute franco-américaine», Op. Cit.
8. Ibid
9. Ibid
10. Ibid
11. Ibid
12. Ibid
13. Ibid
14. Ibid
15. Dans cette partie nous nous sommes surtout inspirés de l'article d'Henri LAURENS, « Comment le Proche-Orient fut dépecé », Le Monde Diplomatique, pp. 16-17
16. Samir KASSIR et Farouk MARDAM-BEY, Itinéraire de Paris à Jérusalem, 2 tomes, Paris, Les livres de la Revue d'Etudes palestiniennes, 1986, T. 1, p. 47
17. Henri LAURENS, Op. Cit.
18. Ibid
19. Ibid.
20. Gilbert ACHCAR, « Le nouveau masque de la politique américaine au Proche-Orient », Le Monde Diplomatique, Avril 2004, p. 14.
21. «Démocratie et développement : ce que dit le plan américain», Le Monde, 27 février 2004
22. Ibid
23. Ibid
24. Ibid
25. Ibid
26. Lionel JOSPIN, « Etats-Unis et France : Pour une amitié plus sereine », Le Monde, 24 mars 2004
27. Ibid
28. Ibid
29. Ibid

cette dernière, dans les trois mois suivant la date de l'adoption de la présente résolution, puis tous les trois mois;

32. Décide de rester activement saisi de la question.

de réduire sensiblement la dette souveraine de l'Iraq, engage les États Membres ainsi que les organisations internationales et régionales à appuyer l'effort de reconstruction de l'Iraq, exhorte les institutions financières internationales et les donateurs bilatéraux à prendre des mesures immédiates pour fournir à l'Iraq l'éventail complet de leurs prêts et d'autres formes d'aide et d'arrangements dans le domaine financier, reconnaît que le Gouvernement intérimaire de l'Iraq est habilité à conclure et exécuter des accords de ce type et autres arrangements jugés nécessaires à cet égard, et prie les créanciers, les institutions et les donateurs de traiter ces questions en priorité avec le Gouvernement intérimaire de l'Iraq et ses successeurs;

29. Rappelle que les États Membres ont toujours l'obligation de geler certains fonds, avoirs et ressources économiques et de les transférer au Fonds de développement pour l'Iraq, conformément aux paragraphes 19 et 23 de la résolution 1483 (2003) et à la résolution 1518 (2003) du 24 novembre 2003;
30. Prie le Secrétaire général de lui rendre compte, dans les trois mois suivant la date de l'adoption de la présente résolution, des opérations de la MANUI en Iraq puis, tous les trois mois, des progrès accomplis en vue des élections nationales et de l'exécution de toutes les tâches de la MANUI;
31. Prie les États-Unis de lui rendre compte des efforts et progrès accomplis par la force multinationale, au nom de

26. Décide que parallèlement à la dissolution de l'Autorité provisoire de la Coalition, le Gouvernement intérimaire de l'Iraq et ses successeurs assumeront les droits, responsabilités et obligations liés au programme «pétrole contre nourriture» qui ont été transférés à l'Autorité, y compris toutes les responsabilités concernant les opérations du programme et toutes obligations contractées par l'Autorité à ce titre, et seront chargés de faire certifier par une entité indépendante que les marchandises ont été livrées, et décide aussi qu'à l'expiration d'une période de transition de 120 jours à compter de la date de l'adoption de la présente résolution, il incombera au Gouvernement intérimaire de l'Iraq et à ses successeurs de certifier la livraison des marchandises au titre de contrats dont la priorité aura été préalablement établie, cette certification étant réputée constituer l'authentification indépendante requise pour le déblocage des fonds liés à ces contrats, le cas échéant en consultation, de façon à garantir la bonne application de ces arrangements;
27. Décide en outre que les dispositions du paragraphe 22 de la résolution 1483 (2003) resteront d'application, si ce n'est que les privilèges et immunités visés dans ce paragraphe ne seront pas applicables à des jugements définitifs découlant d'obligations contractées par l'Iraq après le 30 juin 2004;
28. Se félicite que de nombreux créanciers, y compris ceux du Club de Paris, se soient engagés à trouver les moyens

24. Note que, une fois dissoute l'Autorité provisoire de la Coalition, les ressources du Fonds de développement pour l'Iraq seront dépensées sous la seule autorité du Gouvernement intérimaire de l'Iraq, et décide que le Fonds de développement pour l'Iraq sera utilisé de manière transparente et équitable et dans le cadre du budget iraquien, notamment pour honorer les obligations qui n'ont pas encore été réglées, que les arrangements concernant le versement des produits de la vente à l'exportation de pétrole, de produits pétroliers et de gaz naturel, visés au paragraphe 20 de la résolution 1483 (2003), continueront de s'appliquer, que le Conseil international consultatif et de contrôle poursuivra ses activités de contrôle du Fonds de développement pour l'Iraq et comprendra comme membre supplémentaire doté du droit de vote plein et entier une personne dûment qualifiée désignée par le Gouvernement de l'Iraq, et que des mesures appropriées seront prises pour que se poursuive le versement des produits visés au paragraphe 21 de la résolution 1483 (2003);

25. Décide en outre que les dispositions du paragraphe précédent concernant le versement de produits dans le Fonds de développement pour l'Iraq et le rôle du Conseil international consultatif et de contrôle seront revues à la demande du Gouvernement intérimaire de l'Iraq ou douze mois après la date de l'adoption de la présente résolution, et deviendront caduques lorsque le processus politique défini ci-dessus au paragraphe 4 aura été mené à bien;

internationaux et les ressources nécessaires à la faveur d'un programme coordonné d'assistance des donateurs;

21. Décide que les interdictions frappant la vente ou la fourniture à l'Iraq d'armes et de matériel connexe au titre des résolutions précédentes ne s'appliqueront pas aux armes ou au matériel connexe dont ont besoin le Gouvernement de l'Iraq ou la force multinationale aux fins de la présente résolution, souligne qu'il est important que tous les États se conforment rigoureusement à ces modalités et note le rôle significatif des pays voisins de l'Iraq à cet égard, et demande au Gouvernement de l'Iraq et à la force multinationale de veiller chacun à ce que les modalités de mise en œuvre appropriées soient en place;
22. Note que rien dans le paragraphe précédent ne modifie les interdictions ou les obligations faites aux États concernant les articles spécifiés aux paragraphes 8 et 12 de la résolution 687 (1991) du 3 avril 1991 ou les activités décrites à l'alinéa f) du paragraphe 3 de la résolution 707 (1991) du 15 août 1991, et réaffirme son intention de réexaminer les mandats de la Commission de contrôle, de vérification et d'inspection des Nations Unies et de l'Agence internationale de l'énergie atomique;
23. Demande aux États Membres et aux organisations internationales de répondre aux demandes d'assistance iraquiennes à l'appui des efforts iraquiens tendant à la réinsertion des anciens combattants et membres de milices iraquiens dans la société iraquienne;

notamment en versant des contributions au financement de l'entité en question;

14. Reconnaît que la force multinationale aidera également à renforcer les capacités des forces et des institutions de sécurité iraquiennes, grâce à un programme de recrutement, d'instruction, d'équipement, d'encadrement et de suivi;
15. Prie les États Membres et les organisations internationales et régionales d'apporter une assistance à la force multinationale, notamment sous forme de forces militaires, si le Gouvernement de l'Iraq en est d'accord, pour répondre aux besoins du peuple iraquien en matière de sécurité et de stabilité, d'aide humanitaire et d'aide à la reconstruction, et pour soutenir l'action de la Mission d'assistance des Nations Unies pour l'Iraq;
16. Souligne combien il est important de mettre en place des services iraquiens efficaces de police, de surveillance des frontières et de protection des installations, sous l'autorité du Ministère de l'intérieur iraquien et, dans le cas du service de la protection des installations, d'autres ministères iraquiens, afin de maintenir la légalité, l'ordre et la sécurité, y compris pour ce qui est de la lutte contre le terrorisme, et prie les États Membres et les organisations internationales d'aider le Gouvernement de l'Iraq à développer les capacités de ces institutions iraquiennes;
17. Condamne tous les actes de terrorisme commis en Iraq, réaffirme les obligations qui incombent aux États

iraquiennes à la force multinationale afin qu'elles participent à des opérations avec cette dernière et que les mécanismes de sécurité décrits dans les lettres serviront de cadres où le Gouvernement de l'Iraq et la force multinationale parviendront à un accord sur l'ensemble des questions fondamentales relatives à la sécurité et aux décisions de principe, y compris en ce qui concerne la politique relative aux opérations offensives de nature délicate, de sorte que les forces de sécurité iraquiennes et la force multinationale travaillent en plein partenariat grâce à une coordination et à une concertation étroites;

12. Décide en outre que le mandat de la force multinationale sera réexaminé à la demande du Gouvernement de l'Iraq ou douze mois après la date de l'adoption de la présente résolution et que ce mandat expirera lorsque le processus politique visé au paragraphe 4 ci-dessus sera terminé, et déclare qu'il y mettra fin plus tôt si le Gouvernement de l'Iraq le lui demande;

13. Prend note de l'intention exprimée dans la lettre du Secrétaire d'État des États-Unis qui figure en annexe de créer une entité distincte sous le commandement unifié de la force multinationale avec pour seule mission d'assurer la sécurité de la présence des Nations Unies en Iraq, comprend que l'application de mesures visant à assurer la sécurité du personnel des organismes des Nations Unies travaillant en Iraq nécessiterait des ressources importantes et demande aux États Membres et aux organisations concernées de fournir ces ressources,

(2003), compte tenu des lettres qui figurent en annexe à la présente résolution;

10. Décide que la force multinationale est habilitée à prendre toutes les mesures nécessaires pour contribuer au maintien de la sécurité et de la stabilité en Iraq conformément aux lettres qui figurent en annexe à la présente résolution et où on trouve notamment la demande de l'Iraq tendant au maintien de la présence de la force multinationale et la définition des tâches de celle-ci, notamment en ce qui concerne la prévention du terrorisme et la dissuasion des terroristes afin que, entre autres, l'Organisation des Nations Unies puisse remplir son rôle d'assistance au peuple iraquien tel que défini au paragraphe 7 ci-dessus et que le peuple iraquien puisse appliquer librement et à l'abri de toute intimidation le calendrier et le programme fixés pour le processus politique et tirer parti des activités de reconstruction et de redressement;

11. Se félicite à ce propos des lettres qui figurent en annexe à la présente résolution, où il est notamment indiqué que des arrangements sont en cours de mise en place pour la création d'un partenariat en matière de sécurité entre le Gouvernement souverain de l'Iraq et la force multinationale et pour la coordination des activités de ceux-ci, et note aussi, à ce propos, que les forces de sécurité iraquiennes sont responsables devant les ministres iraquiens compétents, que le Gouvernement de l'Iraq est habilité à affecter des forces de sécurité

b) Assumeront également les tâches suivantes:

i) Conseiller le Gouvernement de l'Iraq quant à la mise en place de services administratifs et sociaux efficaces;

ii) Concourir à la coordination et à la livraison de l'aide à la reconstruction et au développement et de l'aide humanitaire;

iii) Promouvoir la protection des droits de l'homme, la réconciliation nationale et la réforme judiciaire et juridique en vue de renforcer l'état de droit en Iraq;

iv) Conseiller et assister le Gouvernement de l'Iraq dans le cadre de la planification initiale d'un recensement exhaustif;

8. Se félicite des efforts faits actuellement par le Gouvernement intérimaire de l'Iraq pour développer les forces de sécurité iraquiennes, notamment les forces armées iraquiennes (ci-après dénommées « les forces de sécurité iraquiennes »), qui seront placées sous son autorité et celle de ses successeurs et qui joueront un rôle de plus en plus grand dans le maintien de la sécurité et de la stabilité en Iraq, dont ils assumeront à terme la pleine responsabilité;

9. Note que c'est à la demande du nouveau Gouvernement intérimaire de l'Iraq que la force multinationale est présente dans le pays et renouvelle en conséquence l'autorisation qu'il a donnée à la force multinationale sous commandement unifié établie par la résolution 1511

contribuer au processus ci-dessus, et note qu'il se féliciterait de la tenue d'une telle réunion à l'appui de la transition politique en Iraq et du relèvement du pays, pour le bien du peuple iraquien et dans l'intérêt de la stabilité dans la région;

6. Demande à tous les Iraquiens d'appliquer intégralement ces arrangements dans la paix, et à tous les États et toutes les organisations concernées de concourir à cette application;
7. Décide qu'en s'acquittant, autant que les circonstances le permettront, du mandat qui leur a été confié de venir en aide au peuple et au Gouvernement de l'Iraq, le Représentant spécial du Secrétaire général et la Mission d'assistance des Nations Unies pour l'Iraq, agissant à la demande du Gouvernement iraquien:
   a) Assumeront un rôle moteur pour ce qui concerne :
      i) L'aide à apporter à l'organisation, au cours du mois de juillet 2004, d'une conférence nationale chargée de désigner les membres d'un Conseil consultatif;
      ii) Le conseil et l'appui à la Commission électorale indépendante de l'Iraq, ainsi qu'au Gouvernement intérimaire de l'Iraq et à l'Assemblée nationale de transition en vue de la tenue d'élections;
      iii) La promotion du dialogue et de la recherche d'un consensus au niveau national à l'occasion de l'élaboration d'une constitution nationale par le peuple iraquien;

gouvernement de transition de l'Iraq comme prévu au paragraphe 4 ci-après;

2. Note avec satisfaction que, d'ici au 30 juin 2004 également, l'occupation prendra fin, l'Autorité provisoire de la coalition cessera d'exister et l'Iraq retrouvera sa pleine souveraineté;
3. Réaffirme le droit du peuple iraquien de déterminer librement son propre avenir politique et d'exercer une autorité et un contrôle pleins et entiers sur ses ressources naturelles et financières propres;
4. Approuve le calendrier proposé pour la transition politique de l'Iraq vers la démocratie, prévoyant :
   a) La formation d'un gouvernement intérimaire souverain de l'Iraq qui assumera la responsabilité et l'autorité de gouverner le pays d'ici au 30 juin 2004;
   b) La convocation d'une conférence nationale représentative de la société iraquienne dans sa diversité;
   c) La tenue d'élections démocratiques au suffrage direct, avant le 31 décembre 2004 si possible et en tout état de cause le 31 janvier 2005 au plus tard, à l'assemblée nationale de transition, qui aura notamment pour tâches de former un gouvernement de transition de l'Iraq et de rédiger une constitution permanente, pour aboutir à la formation, le 31 décembre 2005 au plus tard, d'un gouvernement élu conformément à ladite constitution;
5. Invite le Gouvernement de l'Iraq à examiner en quoi la convocation d'une réunion internationale pourrait

comme indiqué au Président du Conseil de sécurité par le Secrétaire d'État des États-Unis dans sa lettre du 5 juin 2004, qui figure en annexe à la présente résolution,

Notant que toutes les forces qui agissent en faveur du maintien de la sécurité et de la stabilité en Iraq se sont engagées à se conformer au droit international, y compris aux obligations qui découlent du droit international humanitaire, et à coopérer avec les organisations internationales concernées,

Affirmant qu'il est important que la communauté internationale concoure à la reconstruction et au développement de l'économie iraquienne,

Considérant les avantages que représentent pour l'Iraq les privilèges et immunités dont bénéficient ses recettes pétrolières et le Fonds de développement pour l'Iraq et sachant qu'il importe que le Gouvernement intérimaire de l'Iraq et ses successeurs puissent continuer à utiliser ce fonds après la dissolution de l'Autorité provisoire de la Coalition,

Considérant que la situation en Iraq continue à faire peser une menace sur la paix et la sécurité internationales,

Agissant en vertu du Chapitre VII de la Charte des Nations Unies,

1. Approuve la formation d'un gouvernement intérimaire souverain de l'Iraq, tel que présenté le 1er juin 2004, qui assumera pleinement d'ici le 30 juin 2004 la responsabilité et l'autorité de gouverner l'Iraq, tout en s'abstenant de prendre des décisions affectant le destin de l'Iraq au-delà de la période intérimaire, issu d'élections jusqu'à l'entrée en fonction d'un

affirmant que les Nations Unies doivent jouer un rôle moteur s'agissant d'aider le peuple et le Gouvernement iraquiens à mettre en place les institutions d'un régime représentatif,

Constatant qu'un appui international au rétablissement de la stabilité et de la sécurité est une condition essentielle du bien-être du peuple iraquien et de l'aptitude de toutes les parties concernées à œuvrer en faveur du peuple iraquien, et saluant les contributions que les États Membres ont apportées dans ce sens en vertu des résolutions 1483 (2003) du 22 mai 2003 et 1511 (2003),

Rappelant le rapport que les États-Unis ont communiqué au Conseil de sécurité le 16 avril 2004 sur l'action menée et les progrès réalisés par la force multinationale,

Prenant acte de la demande formulée par le Premier Ministre du Gouvernement intérimaire de l'Iraq dans la lettre qu'il a adressée le 5 juin 2004 à son Président, qui figure en annexe à la présente résolution et dans laquelle il a souhaité que la présence de la force multinationale soit maintenue,

Reconnaissant également l'importance qu'il y a à ce que le Gouvernement souverain de l'Iraq donne son consentement à la présence de la force multinationale ainsi que l'importance d'une étroite coordination entre la force multinationale et ce gouvernement,

Se félicitant que la force multinationale soit disposée à continuer de concourir au maintien de la sécurité et de la stabilité en Iraq, à l'appui de la transition politique, particulièrement pour ce qui est des prochaines élections, et à assurer la sécurité de la présence des Nations Unies en Iraq,

propres ressources naturelles,

Conscient de l'importance de l'appui international, en particulier celui des pays de la région, des voisins de l'Iraq et des organisations régionales, pour le peuple iraquien dans les efforts qu'il déploie pour parvenir à la sécurité et à la prospérité, et notant que la bonne exécution de la présente résolution contribuera à la stabilité de la région,

Se félicitant des efforts faits par le Conseiller spécial du Secrétaire général pour aider le peuple iraquien à former le Gouvernement intérimaire de l'Iraq, comme indiqué dans la lettre du Secrétaire général en date du 7 juin 2004 (S/2004/461),

Prenant acte de la dissolution du Conseil de gouvernement de l'Iraq et se félicitant des progrès accomplis dans la mise en œuvre des arrangements relatifs à la transition politique en Iraq mentionnée dans la résolution 1511 (2003) du 16 octobre 2003,

Se félicitant de l'engagement pris par le Gouvernement intérimaire de l'Iraq d'œuvrer en vue d'un Iraq fédéral, démocratique, pluraliste et unifié, où les droits politiques et les droits de l'homme soient pleinement respectés,

Soulignant la nécessité pour toutes les parties de respecter et de protéger le patrimoine archéologique, historique, culturel et religieux de l'Iraq,

Affirmant l'importance de l'état de droit, de la réconciliation nationale, du respect des droits fondamentaux, notamment ceux des femmes, des libertés fondamentales et des principes démocratiques, y compris celui d'élections libres et régulières,

Rappelant la création, le 14 août 2003, de la Mission d'Assistance des Nations Unies pour l'Iraq (MANUI), et

22 mai 2003: Irak / **Résolution 1483** adoptée par le Conseil de sécurité des Nations unies

24 avril 2003: Irak / **Résolution 1476** adoptée par le Conseil de sécurité des Nations unies

28 mars 2003: Irak / Assistance humanitaire : **résolution 1472** adoptée par le Conseil de Sécurité des Nations-Unies

30 décembre 2002: Irak / **Résolution 1454** adoptée par le Conseil de Sécurité des Nations Unies

04 décembre 2002: Irak / **Résolution 1447** adoptée par le Conseil de sécurité des Nations Unies

25 novembre 2002: Irak / **Résolution 1443** adoptée par le Conseil de sécurité des Nations unies

08 novembre 2002: Irak / **Résolution 1441** adoptée par le Conseil de Sécurité des Nations Unies

Résolution 1546 du Conseil de Sécurité du 8 juin 2004

Le Conseil de sécurité,

Constatant avec satisfaction qu'une nouvelle phase de la transition de l'Iraq vers un gouvernement élu démocratiquement a débuté, et attendant avec impatience la fin de l'occupation et qu'un gouvernement intérimaire entièrement souverain et indépendant assume la pleine responsabilité et la pleine autorité dans le pays d'ici au 30 juin 2004,

Rappelant toutes ses résolutions antérieures sur l'Iraq,

Réaffirmant l'indépendance, la souveraineté, l'unité et l'intégrité territoriale de l'Iraq,

Réaffirmant aussi le droit du peuple iraquien de décider librement de son propre avenir politique et de contrôler ses

Le 28 juin 2004, Paul Bremer, administrateur civil américain, transfère le pouvoir au gouvernement intérimaire irakien et quitte aussitôt l'Irak. Les Etats-Unis et l'Irak rétablissent leurs relations diplomatiques. John Negroponte est nommé ambassadeur à Bagdad.

Le 29 juin 2004, l'Irak et le Koweït reprennent leurs relations diplomatiques, rompues en 1990.

Le 1er juillet 2004, Saddam Hussein comparaît devant le Tribunal spécial chargé de le juger.

Le 12 juillet 2004, la France et l'Irak annoncent dans un communiqué conjoint qu'ils reprennent leurs relations diplomatiques.

Les Principales résolutions adoptées par le Conseil de Sécurité des Nations-Unies sur la situation en Irak[50]

12 août 2004: Mission d'Assistance des Nations Unies pour l'Irak (MANUI) / **Résolution 1557 adoptée par le conseil de sécurité des Nations Unies**

8 juin 2004: Irak - **Résolution 1546** adoptée par le conseil de sécurité des Nations Unies

21 avril 2004: Irak - Pétrole contre nourriture / **Résolution 1538** adoptée par le Conseil de sécurité des Nations Unies

24 novembre 2003: Irak - Succession du comité 661 / **Résolution 1518** adoptée par le Conseil de sécurité des Nations Unies

15 octobre 2003: Irak / **Résolution 1511** adoptée par le Conseil de sécurité des Nations unies

14 août 2003: Irak / **Résolution 1500** adoptée par le Conseil de sécurité des Nations unies

formé et se réunit le jour même.

Le 10 septembre 2003, Aqila Al-Hashemi, membre du conseil de gouvernement transitoire irakien, rencontre le ministre français des Affaires étrangères, Dominique de Villepin, à Paris.

Le 2 octobre, le Groupe d'inspection en Irak affirme qu'aucune arme de destruction massive n'a été trouvée en Irak.

Le 13 décembre 2003, Saddam Hussein est arrêté près de Tikrit.

Les 15 et 16 décembre 2003, une délégation du Conseil de gouvernement transitoire irakien conduite par le président en exercice, Abdel Aziz Hakim, effectue une visite en France et s'entretient de la situation en Irak avec le ministre français des Affaires étrangères, Dominique de Villepin.

Le 25 février 2004, le ministre irakien du Commerce, Ali Abdel-Amir Allaoui, s'entretient à Paris avec le ministre français délégué au Commerce extérieur, François Loos.

Le 2 juin 2004, le Conseil transitoire de gouvernement irakien nomme Ghazi Al-Yaouar président et Iyad Allaoui Premier ministre. Hochyar Zebari demeure ministre des Affaires étrangères.

Le 8 juin 2004, le Conseil de sécurité des Nations unies adopte la résolution 1546 approuvant la formation d'un gouvernement intérimaire souverain en Irak assumant pleinement le pouvoir.

Le 22 juin 2004, en marge d'une visite privée en France, le ministre irakien des Finances, Adel Abdel Mehdi rencontre le ministre d'Etat français, ministre de l'Economie, des Finances et de l'Industrie, Nicolas Sarkozy, et le secrétaire général du ministère des Affaires étrangères.

Le 15 février 2003, plus de 100 000 personnes manifestent en France contre la guerre.

Le 7 mars 2003, lors d'une nouvelle réunion du Conseil de sécurité sur l'Irak, Dominique de Villepin, ministre des Affaires étrangères, s'oppose à nouveau à une intervention armée et rappelle que devant la multiplicité et la complexité des menaces, il n'y a pas de réponse unique, mais une seule exigence, l'union de la communauté internationale.

Le 17 mars 2003, le président américain, George Bush, lance un ultimatum au président irakien, l'exhortant à quitter l'Irak, avec ses fils, dans les 48 heures.

Le 20 mars 2003, l'intervention militaire américano-britannique contre l'Irak commence, suite au rejet de l'ultimatum américain par le régime irakien. Les forces américano-britanniques pénètrent en Irak depuis le Koweït.

Le 28 mars 2003, le Conseil de sécurité des Nations unies adopte la **résolution 1472**, permettant la reprise du programme "pétrole contre nourriture".

Le 5 avril 2004, les forces américaines entrent à Bagdad.

Le 16 avril 2004, le président américain, George Bush, demande la levée des sanctions contre l'Irak.

Le 1er mai 2003, le président américain, George Bush, annonce la fin de l'intervention militaire alliée en Irak.

Le 2 mai, Paul Bremer, diplomate américain, est nommé administrateur civil de l'Irak.

Le 13 juillet 2003, un Conseil de gouvernement transitoire, composé de 25 membres (13 Chiites, 5 Kurdes sunnites, 5 Arabes sunnites, un Chrétien et une représentante turkmène), est

DOCUMENTS ANNEXES

La Seconde Guerre du Golfe

Le 8 novembre 2002, le Conseil de sécurité adopte la **résolution 1441**, qui ordonne à l'Irak de mettre fin à tous ses programmes d'armes de destruction massive, sous peine d'un recours à la force.

Le 25 novembre 2002, les premiers inspecteurs de la Cocovinu et de l'AIEA arrivent à Bagdad.

Le 4 décembre 2002, le Conseil de sécurité des Nations unies adopte la **résolution 1447** qui renouvelle pour six mois le programme " Pétrole contre nourriture ".

Le 7 décembre 2002, l'Irak remet aux inspecteurs de l'ONU une déclaration sur ses programmes d'armement, conformément à la **résolution 1441**. Le président irakien présente pour la première fois ses excuses au peuple koweïtien pour l'invasion et l'occupation de l'émirat en 1990-1991. Ces excuses sont rejetées par le Koweït.

Le 30 décembre 2002, le Conseil de sécurité de l'ONU vote la **résolution 1454** qui étend la liste des biens dont l'importation est interdite en Irak, renforçant ainsi le régime de sanctions.

Le 14 février 2003, lors d'une séance publique du Conseil de sécurité des Nations unies, Hans Blix et Mohamed El Baradei, directeur de l'AIEA, présentent leur rapport sur l'Irak. Dominique de Villepin, ministre français des Affaires étrangères, suggère aux Nations Unies de "donner la priorité au désarmement dans la paix" et se prononce en faveur de la poursuite des inspections.

l'intérieur. Vous-mêmes n'avez jamais eu pendant cette époque à intégrer une vaste communauté française qui aurait été chez vous comme un écho de ce que nous sommes[48]».

à dominer, à avoir le monopole sur les grands axes stratégiques. Les responsables américains estiment que l'Europe n'a pas pris la mesure du défi posé à la sécurité du monde par le terrorisme international et par les conflits asymétriques.[46]»

La France considère que « nous sommes dans un monde où la puissance ne s'exprime pas comme hier. Il ne suffit pas, en gros, d'être fort militairement, fort technologiquement, fort psychologiquement, fort économiquement, pour être puissant. La puissance est aussi la prise en compte d'une dimension culturelle, d'une dimension religieuse, d'une conviction identitaire qui fait que l'on pèse, et l'ordre mondial est bouleversé de ce fait[47].»

Sur les divergences entre les deux pays on pourrait admettre avec l'ancien Premier ministre français Lionel Jospin, que l'ambivalence de la relation franco-américaine peut s'expliquer par le fait les deux pays, toute question de puissance mise à part, ont tous deux des approches universalistes du monde, sans qu'elles coïncident toujours. Il ajoute qu'il y a peut-être « une autre explication pour la difficulté que nous avons parfois à nous comprendre : l'absence d'immigration française aux Etats-Unis au XIXe et au XXe siècle. La misère et l'oppression n'ont pas été telles chez nous qu'elles aient conduit mes compatriotes à quitter massivement leur pays. Les Anglais, les Irlandais, les Italiens, les Portugais, les Nordiques, les Grecs, les Allemands, les Polonais et les populations juives d'Europe de l'Est ont nourri les grands courants migratoires venus aux Etats-Unis. Nous sommes restés étrangers au melting-pot né de la grande migration. Nous n'avons pas connu les Etats-Unis modernes de

CONCLUSION

La France s'opposa à l'intervention militaire en Irak car elle ne considéra cette intervention comme une suite logique des attaques terroristes du 11 septembre 2001 mais approuva la résolution 1546 du Conseil de Sécurité du 8 juin 2004 approuvant la formation d'un gouvernement intérimaire souverain en Irak assurant pleinement les pouvoirs. Concernant l'intitiative du Grand Proche-Orient la France prendra soin de séparer le volet sécuritaire du projet (qu'elle désapprouve) de son volet politico-économique.

Définissant la politique étrangère de président Chirac, l'ancien conseiller du président US Jimmy Carter, Zbignew Brzezinski que « la France aimerait un monde dans lequel sa parole aurait un écho global à travers une projection européenne[44]».

Pour Brzezinsky les Etats Unis considèrent que l'Europe devrait « partager davantage les efforts entrepris pour créer de la stabilité dans le monde. Aux yeux des Européens, les Américains devraient partager davantage la prise de décision. En réalité, nous avons besoin de partager les fardeaux et les décisions.[45]»

L'universitaire Marwan Bichara affirme qu'« entre la France et l'Europe, d'un côté, et les Etats-Unis, de l'autre, s'opposent deux visions du monde et des réponses que l'on peut apporter à ses conflits. Les Européens ont une vision plutôt géo-économique, qui met l'accent sur la diplomatie et sur le multilatéralisme. Les Américains, sous l'administration Bush, ont une conception plutôt sécuritaire, unilatéraliste, qui cherche

restauration rapide de la souveraineté irakienne, c'est évidemment la capacité pour les autorités irakiennes à disposer de forces militaires et policières sans lesquelles il n'y a pas de souveraineté dans un Etat moderne. Il faut donc que les autorités irakiennes aient la possibilité de disposer et de commander une force militaire et une force de police. C'est l'un des points sur lesquels la France avait beaucoup insisté à l'occasion de l'élaboration à New York de la résolution 1546[41].»

En effet la France considère que l'intervention en Irak doit se faire par le biais de l'ONU. L'ancien ministre des A.E. Dominique de Villepin avait affirmé lors d'un entretien que «comme le montre l'expérience des Balkans ou de l'Afghanistan, seules les Nations Unies ont à la fois les moyens et la légitimité pour créer les conditions qui permettront à tous les Irakiens de vivre dans la liberté, la dignité et la prospérité, sous l'autorité d'un gouvernement représentatif. Un cadre collectif, au centre duquel doivent se trouver les Nations Unies, est également essentiel pour assurer le respect de la souveraineté, de l'unité et de l'intégrité territoriale de l'Irak et définir les bases d'une paix durable et d'un nouvel avenir pour l'ensemble de la région. Cette approche a été réaffirmée avec force par le dernier Conseil européen[42]».

Lors de la formation du gouvernement de Iyad Alawi, la France affirma que communauté internationale doit «s'unir autour des Nations Unies pour soutenir le peuple irakien et son gouvernement dans leurs efforts pour reconstruire leur pays[43]».

ma part, que nous n'ayons pas mobilisé davantage d'énergie pour essayer de trouver une solution acceptable pour les deux parties dans ce conflit[38]».

La France et l'emploi des Forces de l'OTAN

La France demeure opposée à un engagement de l'OTAN en Irak. La porte-parole adjointe du Quai d'Orsay a affirmé le 22 juin 2004 lors d'une conférence de presse que «en Irak, la solution n'est pas militaire, la solution que nous recherchons doit être politique. Ce n'est pas en envoyant davantage de soldats que l'on aidera l'Irak à se reconstruire. La priorité est la reconstruction politique. Je parlais tout à l'heure de la résolution 1546, et l'un des éléments, que nous estimons très importants de cette résolution, c'est le rôle des Nations Unies pour aider à la reconstruction politique, notamment pour les élections, ou la Constitution etc.[39]» Le président Chirac affirma que si l'OTAN peut participer à la formation des forces militaires locale il était pour sa part tout à fait hostile à une implantation de l'OTAN en Irak : « S'agissant du rôle de l'OTAN en Irak, vous connaissez ma position: je ne crois pas qu'il soit dans la vocation de l'OTAN d'intervenir en Irak et de surcroît, je suis persuadé que si l'OTAN intervenait en Irak, les conséquences négatives seraient sans aucun doute très supérieures, notamment sur les plans psychologiques et politiques aux conséquences positives. Ce n'est pas opportun, ce ne serait pas compris. Ma conviction est que la seule voie de sortie, je le répète, c'est de donner vraiment conscience au peuple irakien qu'il a repris en main ses destinées.[40]» Il ajouta: «Alors une des conditions nécessaires à la

sommet de la ligue arabe en mai. La France notamment s'est appuyé sur les conclusion de cette réunion[37].

«La France a beaucoup insisté - et d'ailleurs elle a été suivie - sur le fait qu'il appartient à ces pays de formuler leur demande et non pas à nous de les imposer» affirme Jacque Chirac lors d'une conférence de presse le 28 juin 2004 à l'issue du sommet de l'OTAN à Istanbul. «J'ai rappelé par ailleurs que le conflit israélo-palestinien était au cœur des problèmes et des difficultés que nous connaissons dans l'ensemble de la région et qu'il n'y aurait pas de solution tranquille dans cette région, de solution stable, sans une solution au problème israélo-palestinien. Ce qui, hélas, aujourd'hui n'est pas le cas.»

La définition même de la zone concernée, qui inclut le Maghreb, l'Afghanistan et le Pakistan, est motif d'incrédulité pour la France. Quel est le critère, sinon l'islam ? La référence que font les Américains au processus d'Helsinki - fort utile, certes, mais à une époque qui était celle de la guerre froide - renforce les craintes d'un vice de conception majeure: une approche de bloc à bloc, l'Occident face au monde musulman, soit à peu près exactement l'antagonisme qu'il conviendrait d'éviter. Pour le président Chirac « le conflit israélo-palestinien reste l'origine d'une grande partie des difficultés que nous connaissons dans cette région. Et que tant qu'il ne sera pas réglé, c'est-à-dire tant que l'on aura pas réussi à remettre les deux parties autour d'une même table pour trouver clairement, dans l'esprit de la Feuille de route, une solution permettant d'avoir deux Etats indépendants et respectueux l'un et l'autre de la sécurité de l'autre, on aura beaucoup de mal. Je déplore, pour

L'idée qu'il faut aider ces pays à se développer, définir avec eux leurs besoins, les inciter à se parler entre eux, répondre aux aspirations des sociétés civiles est à la base des instruments euro-méditerranéens dont s'est dotée l'Union, fait-on valoir en France. L'Europe ne s'en laissera pas déposséder au profit de quelques slogans américains. M. de Villepin ne propose pour l'instant aux Etats-Unis que l'élaboration en commun d'une «déclaration générale qui énoncerait les principes d'un véritable partenariat pour la paix et pour le progrès[36]».

Lors du sommet du G8 le 9 juin 2004, qui adopta une version édulcorée du plan du «Grand Moyen-Orient» le président Chirac a précisé lors d'une conférence de presse que «la France n'a jamais contesté la nécessité de dialoguer et d'aider certains pays sur la voie de la modernisation». «Elle est même à l'origine de ce mouvement», a insisté le président français en évoquant les mécanismes de coopération le processus de Barcelone - qui lient l'Europe aux rives méridionale et orientale de la Méditerranée. «Mais on ne peut pas imposer ce mouvement ; il faut convaincre coopérer», a-t-il ajouté, reprenant ainsi les autres objections européennes et arabes au projet américain.

Il est vrai que dans sa version finale (adopté par le G8) ce projet a perdu son caractère prescriptif et devient une proposition de partenariat en direction de pays dont la diversité sont reconnues. De même son reconnues les actions qui sont déjà menées notamment par l'Europe, en ce sens. Il n'est assorti à ce stade d'aucun engagement financier. L'essentiel des amendements au projet américain ont été introduit après le

pour présenter l'affaire irakienne sous un meilleur jour aux électeurs américains, il n'y a qu'un petit pas.

Les Européens craignent que «les Etats-Unis veuillent se servir de nos instruments pour faire avancer leur vison géopolitique du Proche-Orient, qu'ils nous demandent de financer ce plan titanesque[32]».

Quels que soient le motif et le sérieux de l'offensive diplomatique américaine, elle oblige à se positionner. L'ancien Ministre français des Affaires étrangères M. Dominique de Villepin s'interroge d'abord sur ce que l'OTAN peut bien avoir à faire dans tout cela. « En Irak, la France mettra des conditions à l'intervention de l'OTAN », dit le ministre. « Elle essaiera d'éviter que l'Alliance atlantique ne serve de paravent à un retrait des troupes américaines pour raisons électorales; et que son intervention, si elle a lieu, ne serve d'exemple pour la région». Et d'ajouter : « L'arrivée de l'OTAN en tant qu'acteur au Moyen-Orient est-elle un facteur de stabilité, ou au contraire de complication ? », demande M. de Villepin. « Nous sommes opposés, dit-il encore, à des stratégies qui seraient celles d'un Occident inquiet cherchant à imposer de l'extérieur des solutions toutes faites.[35]»

Paris veillera à ce que le volet sécurité du projet américain soit clairement séparé de son volet politico-économique. Du premier, les Français n'escomptent rien de bon, au contraire; et ils craignent qu'il ne soit l'essentiel pour les dirigeants américains. Quant au second, il pourrait être précieux s'il s'agissait d'un véritable partenariat avec les pays concernés, ce qui pour l'instant n'est pas le cas.

nécessaire, hélas pas suffisante, mais nécessaire au rétablissement de la paix, de la stabilité, de la démocratie et du progrès, et du développement dans ce pays. La France a renouvelé ses vœux de succès au gouvernement intérimaire irakien, l'a assuré de son soutien dans la reconstruction économique et politique de l'Irak. Elle souhaite que le peuple irakien puisse, sans délai, et en en ayant parfaitement conscience, reprendre en main le destin de son pays.»

La France face à l'initiative du Grand Moyen-Orient

Pour la France, la problématique proche-orientale est "centrale". Aucune initiative conjointe avec les Etats-Unis en direction du Moyen-Orient au sens large n'a, selon les dirigeants français, de chance de succès si elle est entreprise "parallèlement" au conflit israélo-palestinien, parallèlement à sa persistance et au blocage de la "feuille de route". Or personne ne s'attend que l'administration américaine prenne à bras-le-corps ce sujet avant l'élection présidentielle de novembre, ce qui réduit, d'ici là, la portée de tout projet global[31].

Un autre motif de circonspection est l'absence d'engagement financier américain. Le projet est hybride; il puise dans l'idéologie de la croisade occidentale qui a présidé à l'intervention en Irak et mobilise pour elle des moyens gigantesques; il reprend aussi à son compte les rapports du PNUD et les idées de modernisation des sociétés civiles, développées par Colin Powell. Mais cela ne s'accompagne que de minuscules promesses de soutien financier aux ONG. De là à penser que l'ensemble n'est guère plus qu'un nouvel emballage

légitimité des leaders est à construire, mais où peuvent flamber toutes les passions du monde islamique, est une terre où il sera difficile d'implanter la démocratie. La France appréhendait donc que la paix soit plus difficile à gagner que la guerre, que le chaos soit plus probable que l'ordre, que les soldats de la coalition soient regardés plus comme des occupants que comme des libérateurs. Pour tout dire, nous craignions que l'intervention ne débouche sur une situation extraordinairement difficile et complexe[29].»

Le 8 juin 2004, le Conseil de sécurité des Nations Unies adopte la resolution 1546 approuvant la formation d'un gouvernement intérimaire souverain en Irak assumant pleinement le pouvoir. Le président Chirac se félicita de que « l'unanimité ait pu être atteinte » au Conseil de sécurité de l'ONU « après que de réels efforts aient été faits par les Etats-Unis pour prendre en compte le point de vue des partenaires. » « Ce texte marque nettement le retour à souveraineté de l'Irak, en particulier sur les ressources du pays et sur les forces de sécurité irakiennes ; il prévoit que l'Irak aura son mot à dire sur les opérations sensibles qui seraient menées par les forces multinationales. »

« Ce texte n'est pas une victoire pour les Etats-Unis ! » affirme un membre de la délégation française. « C'est la première fois que les Américains font autant de concessions[30].»

Lors d'une conférence de presse tenue le 28 juin 2004 à Istanbul ou se tenait le sommet de l'OTAN, le président Chirac affirma au sujet de cette résolution : «Vous le savez, le retour à la souveraineté de l'Irak est, à mes yeux, une condition

relevait, selon la France, bien plus d'une action globale, diversifiée et continue contre des réseaux internationaux que d'une intervention en Irak[26].

En outre, la France avait avec les Etats-Unis une divergence de principe sur le droit pour un Etat, quel qu'il soit, d'engager des actions militaires préventives contre un autre Etat, au nom d'une conception subjective et extensive de la légitime défense. Pour nous, et par référence au chapitre VII de la Charte des Nations Unies, l'ONU et le Conseil de sécurité restent l'instance qui codifie et légitime le recours à la force[27].

Enfin, la France ne pouvait accueillir sans précaution l'argument ultime donné pour l'intervention: celui d'une instauration de la démocratie en Irak. Bien sûr, promouvoir la démocratie à l'échelle internationale est un objectif commun, et l'effondrement de la dictature de Saddam Hussein ne pouvait qu'être approuvé par l'Etat français. Comme l'affirme l'ancien Premier ministre Lionel Jospin: «Peut-on décider une "intervention démocratique" dans un cas unique? Et pourrait-on, sans bouleverser les relations internationales, fonder désormais un droit d'intervention militaire dans tout pays sur la nature non démocratique de son régime, en balayant le principe de souveraineté? C'est peu vraisemblable[28].»

Et d'ajouter « Il reste à savoir aussi si la démocratie peut être exportée de l'étranger sur la base d'une intervention militaire. La comparaison avec l'Allemagne, voire avec le Japon de 1945, ne nous paraît pas pertinente. Un pays dévasté par des décennies de dictature, ethniquement et religieusement divisé, sans société civile vivante, où les partis politiques n'existent pas, où la

La création d'une Banque du développement du "Grand Moyen-Orient", sur le modèle de la Banque européenne pour la reconstruction et le développement (BERD), permettrait de réunir les ressources des pays riches de la région et du G8. Afin de lutter contre la faiblesse du commerce interrégional, le document américain envisage plusieurs solutions, notamment la création de "zones de commerce" dont les produits bénéficieraient d'un accès aux marchés des pays du G8[25].

La France face à la politique américaine en Irak

La France n'a pas approuvé l'intervention militaire en Irak. Cette position française a été appuyée massivement par son opinion publique. La position française ne s'explique pas par le refus de principe d'intervenir militairement aux côtés des Etats-Unis puisqu'en en 1991 la France est intervenue milaitairement dans la guerre du Golfe. En outre elle a été présente à nouveau au Kosovo en 1999, puis en Afghanistan en 2001, lorsque le sanctuaire d'Al-Qaida chez les talibans fut frappé, après l'effroyable attentat du 11 septembre.

En ce qui concerne l'Irak, la France a toujours officiellement dénoncé le régime de Saddam Hussein et a respecté l'embargo imposé par l'ONU.

La France ne considéra pas une intervention militaire en Irak comme une suite logique des attaques terroristes du 11 septembre 2001. L'expédition en Afghanistan relevait de la légitime défense. L'Irak était un autre cas. Les liens entre le pouvoir de Saddam Hussein et Al-Qaida étaient loin d'être évidents. Quant à la lutte indispensable contre le terrorisme, elle

S'agissant du renforcement de la démocratie, le plan américain suggère de favoriser la tenue d'élections libres par une assistance technique (commissions de surveillance des opérations électorales, etc.). Les femmes étant peu présentes dans la vie politique, le G8 pourrait soutenir la création de centres de formation pour celles qui souhaitent se présenter aux élections ou travailler dans des ONG. Le plan préconise un soutien financier aux ONG. Il est assez vague, en revanche, sur la lutte contre la corruption, que la Banque mondiale a identifiée comme le principal obstacle au développement[22].

Le deuxième axe de cette stratégie consiste à "bâtir une société de la connaissance". Des objectifs sont fixés : diminuer de moitié le taux d'analphabétisme d'ici à 2010, former quelque 100 000 enseignantes d'ici à 2008. Des mesures sont énumérées, qui vont de la fourniture de livres aux écoles à l'organisation d'un sommet sur la "réforme de l'éducation au Moyen-Orient", ou encore à une vaste initiative pour l'accès aux ordinateurs "spécialement dans les zones reculées"...[23]

Le retard économique appelle une transformation d'une ampleur similaire à celle qui a été nécessaire pour les anciens pays communistes. Cela doit passer par la "libération du potentiel du secteur privé". La méthode préconisée est celle du "micro-financement". Dans la région, seuls 5 % des demandes de micro-financement sont acceptés. En partant du principe qu'un prêt moyen est d'environ 400 dollars, une somme de 500 millions de dollars (390 millions d'euros) sur cinq ans aiderait quelque 1,2 million de personnes (dont 750 000 femmes) à sortir de la pauvreté, affirme le rapport[24].

Les Etats-unis alors mettent la dernière main à leur prochaine grande initiative diplomatique: un projet d'assistance globale à la région comprise entre "le Maroc et le Pakistan", qu'ils appellent "Grand Moyen-Orient". Il s'agit d'associer leurs alliés européens dans un partenariat destiné à refaçonner le profil économique, politique et stratégique de cette région afin d'en éradiquer les sources du terrorisme. L'OTAN et l'Union européenne seraient impliquées dans un effort coordonné d'aide économique, de transformation démocratique et de coopération sécuritaire. Les pays arabes ont fait connaître leur hostilité à ce projet. Ils y voient une tentative d'ingérence dans leurs affaires intérieures et une approche visant à marginaliser le conflit israélo-palestinien. La réaction des alliés européens et de l'OTAN est prudente et réservée.

Dans sa version originelle du «Grand Moyen-Orient» ou «Greater Middle East», Washington propose une série de mesures formant un plan aux contours assez flous. Il s'agit de combler les trois "déficits" mis en lumière par les rapports 2002 et 2003 des Nations unies sur le développement des pays arabes, liés à "la liberté, la connaissance et l'émancipation des femmes". Tant qu'augmentera la population privée de droits économiques et politiques, souligne le texte, "nous assisterons à une augmentation de l'extrémisme, du terrorisme, de la criminalité internationale et de l'immigration illégale". L'évolution démographique, "la libération de l'Afghanistan et de l'Irak", ainsi que l'émergence "d'impulsions démocratiques" dans la région, présentent une "occasion historique" dont le G8 est appelé à se saisir[21].

panacée à tous les maux de la région. Les Etats réels seront ainsi frappés d'illégitimité et durablement fragilisés. La constitution du Foyer national juif entraînera la région dans un cycle de conflits qui semble loin de se terminer.

Périodiquement, le spectre d'un nouveau « Sykes-Picot » ou partage du Proche-Orient imposé de l'extérieur resurgit. La prétention occidentale d'une supériorité morale fondée sur l'application de la démocratie et du libéralisme apparaît alors comme une sinistre mystification. C'est peut-être la conséquence la plus néfaste des choix de la période 1916-1920, régulièrement renouvelés depuis[19].

L'initiative des Etats Unis au Moyen-Orient : La Guerre du Golfe et le grand Moyen-Orient

Trois types de prétextes ont été utilisés par l'administration Bush pour justifier sa campagne contre l'Irak : le premier fut, bien sûr, la « guerre contre le terrorisme » décrétée à la suite du 11 septembre 2001 ; contre toute évidence, le président Saddam Hussein fut présenté au public américain comme complice, sinon commanditaire, de M. Oussama Ben Laden. Le second argument fut la menace représentée par les « armes de destruction massive » ; nous savons désormais que les informations données par les Etats-Unis et la Grande-Bretagne à ce sujet étaient mensongères. A mesure que les deux autres s'estompaient, le troisième argument a gagné en importance : Washington promettait de faire de l'Irak un modèle démocratique si attractif qu'il servirait d'exemple pour tout le Proche-Orient[20].

tutelle, l'une au nord confiée aux Français, l'autre au sud aux Britanniques. La ligne dite Sykes-Picot, qui divise le Proche-Orient, doit aussi permettre la construction d'un chemin de fer britannique de Bagdad à Haïfa. Russes et Italiens donnent leur approbation à cet accord, dont les Hachémites ne sont informés qu'en termes voilés et confus[17].

A la conférence de San Remo (avril 1920), on se contente d'ajuster la ligne Sykes-Picot. La frontière palestinienne est déplacée de quelques kilomètres vers le nord. La Transjordanie reliera la Palestine à l'Irak, ce qui permettra de créer un corridor assurant dans l'immédiat le passage des lignes aériennes vers l'Inde et, à moyen terme, d'installer un oléoduc transportant le pétrole d'Irak vers la Méditerranée (l'idée de chemin de fer appartient au passé). Les Français disposeront d'un quart des parts (ultérieurement 23,75 %) au sein du consortium chargé d'exploiter ce pétrole[18].

Ainsi la France diposera du territoire de la Syrie et du Liban d'aujourd'hui et la Grande Bretagne de la Palestine, la Transjordanie et de l'Irak

En tant que découpage territorial, le partage a duré, essentiellement parce que les nouvelles capitales et leurs classes dirigeantes ont su imposer leur autorité sur le nouveau pays. Mais les événements de 1919-1920 furent ressentis comme une trahison des engagements pris (en premier lieu, du droit des peuples à disposer d'eux-mêmes). Ils dépossédèrent surtout les élites locales de leur destin. Quand le nationalisme arabe reviendra en force, il ne reconnaîtra pas la légitimité de ce découpage et appellera à la constitution d'un Etat unitaire,

France voulait se maintenir comme puissance méditerranéenne : La présence à l'est de la Méditerranée semblait nécessaire à la protection des lignes maritimes vers l'Indochine et l'Extrême-Orient. En outre, sa présence en Syrie et au Liban assurait la pérennité de son empire dans le Maghreb arabe. En effet, en refusant l'indépendance aux populations de la Syrie et du Liban elle empêchait par le fait même cette indépendance de s'étendre aux populations du Maghreb arabe[16].

Au cours de la Première Guerre Mondiale, la Grande Bretagne participait de concert avec ses Alliés (France, Russie, Italie) à la conclusion de traités destinés à régler le sort de l'Empire ottoman après la victoire. L'acte majeur qui pourvoit à ce partage était l'accord anglo-franco-russe du 26 avril 1916 connu sous le nom de Sykes – Picot (dú nom de ses négociateurs François Georges Picot pour la France et Sir Mark Sykes pour la Grande Bretagne

Ainsi les limites entre l'Arabie britannique et la Syrie française fut le fruit de ces négociations. Elle dure plusieurs mois, reflétant l'évolution des rapports de forces, et se conclut en mai 1916 par un échange de lettres entre l'ambassadeur de France à Londres, Paul Cambon, et le secrétaire au Foreign Office, Edward Grey. Les Français administreront directement une zone allant du littoral syrien jusqu'à l'Anatolie ; la Palestine sera internationalisée (condominium franco-britannique de fait) ; la province irakienne de Basra et une enclave palestinienne autour de Haïfa seront placées sous administration directe des Britanniques ; les Etats arabes indépendants confiés aux Hachémites seront partagés en deux zones d'influence et de

intégrées, y compris françaises, serait l'instrument exclusif de leur action[13].

La logique des choix faits par les dirigeants américains après la fin de la guerre froide les a conduits à étendre l'aire où l'organisation atlantique doit agir, et à élargir l'Alliance à des Etats de l'est de l'Europe qui ne voient leur sécurité que dans la protection américaine. La France s'y est prêtée, avant d'en mesurer les conséquences à l'occasion des événements du Proche-Orient et de ses divergences avec les Etats-Unis sur ce terrain. Dès lors, rien ne pouvait éviter une crise, résultat de choix trop longtemps consentis et amorce, peut-être, d'un nouveau cours de ses relations transatlantiques[14].

Le Moyen-Orient et l'Occident[15]

Entre 1916 et 1922, l'empire ottoman fit l'objet d'intenses tractations entre Français et Britannique. La France était la puissance dominante en « Syrie naturelle », grâce à ses investissements économiques et à son rayonnement scolaire et culturel. On en arrivait à parler d'une « France du Levant ». Les Britanniques, qui occupaient l'Egypte depuis 1882, avaient fini par reconnaître -de mauvaise grâce - cette primauté.

En effet, les intérêts français en Syrie et au Liban étaient très puissants. Depuis le début du mandat la France y avait considérablement augmenté ses investissements déjà importants avant la Première Guerre Mondiale. Mais les intérêts économiques ne justifient pas en eux même l'acharnement des gouvernements successifs à vouloir la perpétuation du mandat. La principale motivation était d'ordre stratégique. En effet, la

question d'un système atlantique entièrement dominé par la prépondérance américaine, ce fut le point de départ d'une extension des compétences de l'OTAN hors de l'aire couverte par le traité qui l'avait fondée et, bientôt, d'un élargissement de l'Alliance elle-même[11].

La France s'y prêta. François Mitterrand n'ayant pas convaincu les autres Etats d'Europe de former un système de défense européenne hors de l'OTAN, M. Jacques Chirac, pour le faire accepter, consentit à ce qu'il s'insère dans l'organisation militaire atlantique. Mais l'accord conclu à Berlin, en juin 1996, stipula que l'emploi des forces européennes dépendrait du consentement, du suivi et des infrastructures du commandement atlantique, c'est-à-dire des Etats-Unis. La déclaration franco-allemande du 9 décembre 1996 proclama solennellement le caractère permanent et intouchable des liens transatlantiques. Et, après le retour de la France au conseil des ministres de la défense de l'Alliance et à son comité militaire, le président Chirac proposa qu'elle revienne aussi dans les commandements intégrés - à condition que celui du flanc « sud » soit attribué à l'un des pays européens riverains de la Méditerranée, ce que les Etats-Unis refusèrent[12].

S'ajouta l'expérience yougoslave. Les moyens limités, mais surtout les divergences et arrière-pensées des Européens conduisirent à faire appel à l'organisation militaire atlantique, dont les Nations unies décidèrent bientôt qu'elle serait désormais leur « bras armé ». Et la guerre du Kosovo mena cette évolution jusqu'à son terme : les Etats-Unis décidèrent, cette fois, de se passer de l'ONU et que l'OTAN, avec ses forces

cette optique, le « Vive le Québec libre!» (1967) lancé par de Gaulle au Canada apparut, lui aussi, comme un défi à l'hégémonie anglo-saxonne en Amérique. Et quand, après avoir longtemps équilibré ses relations chaleureuses avec David Ben Gourion et ses mises en garde contre tout ce qui pouvait blesser les sentiments des peuples arabes et la conciliation de leurs droits avec ceux d'Israël, il condamna l'attaque israélienne du 6 juin 1967, il se heurta une fois de plus sur ce terrain aux positions américaines[9].

Enfin, sa dure critique du système monétaire international - qui conférait au dollar un statut de monnaie de réserve et donnait un formidable moyen d'action aux Etats-Unis en les dispensant de toutes les règles habituelles de gestion de leurs déficits - suscita en Amérique un si profond retentissement qu'une campagne journalistique, agressive mais humoristique, le compara à Goldfinger, ce personnage des aventures de James Bond qui voulait dévaliser l'or de la Banque fédérale de Fort Knox[10]!

Les changements du contexte international devaient nécessairement peser sur le cours ultérieur de cette politique. Un premier tournant intervint, en 1981, sous le choc des tensions dramatiques de l'ultime phase de la guerre froide. François Mitterrand y contribua : deux mois après son élection commença à Ottawa la série des « sommets » des pays les plus riches, traitant de tous les problèmes politiques, économiques et stratégiques, et institutionnalisant le « bloc » dirigé par les Etats-Unis. Un second tournant, en 1991, survint après la dislocation de l'Union soviétique. Loin d'être l'occasion d'une mise en

avancé et des pays producteurs relativement sous-développés à tous les stades de la production et de la commercialisation. Au Laos et au Cambodge, on soutient les gouvernements soucieux de défendre leur indépendance et leur neutralité contre les Etats-Unis, qui voulaient, eux, en faire leurs alliés face au Nord-Vietnam et aux premiers maquis sud-vietnamiens[7].

L'établissement de relations diplomatiques entre la Chine et la France (1964), que le général de Gaulle avait voulu dès son retour au pouvoir, fut, à terme, l'épisode le plus important de cette politique, en tout cas celui qui provoqua les réactions les plus véhémentes du gouvernement américain. Mais c'est la guerre du Vietnam qui lui donna toute sa dimension. Jamais n'apparut davantage le contraste entre la conception des Etats-Unis, pour qui il s'agissait d'un front essentiel du conflit Est-Ouest, et celle de la France qui, condamnait cette guerre et ne voyait la possibilité de construire une issue que par le dialogue et l'accord avec les « forces réelles », qualifiées de « résistance nationale », quel que fût le régime qui en résulterait dans l'immédiat (discours de Phnom Penh, 1965)[8].

Cette politique allait se déployer jusqu'en Amérique latine, où le général de Gaulle se rendit pour proclamer spectaculairement que le rejet de l'hégémonie nord-américaine ne devait pas impliquer de recours au camp de l'Est et que, là comme ailleurs, s'offrait le modèle de l'indépendance. Cette démarche trouva son point d'application dramatique à Saint-Domingue (1965), où la France réagit publiquement et avec vigueur quand le président Lyndon B. Johnson voulut rétablir une dictature militaire en y faisant déployer un corps expéditionnaire. Dans

Israël et la Guerre d'Algérie ; en d'autres termes, elle était l'ennemi des Arabes. Mais de Gaulle refuse cette argumentation: S'il y intervention, la France y prendra part que ça plaise ou non à ses allies[4]. Dix jours après cet entretien, les événements du Liban s'étendent à tous le Moyen-Orient : en Irak le général Abdel Karim Kassem renverse la monarchie et proclame la République. Le roi Fayçal, le régent Abdallah et le Premier ministre Noury Saïd sont assassinés. Pour protéger les régimes pro-occidentaux, 5.000 Marines de la VIème flotte américaine débarquent le 15 au Liban et des paras britanniques sont envoyées le 17 en Jordanie. De Gaulle n'a même pas été avisé de l'intervention. Il ne pourra que tenter de sauver la face en envoyant le Croiseur De Grasse en rade de Beyrouth[5].

Lors de la crise des fusées à Cuba en 1961 de Gaulle avait affirmé que « si les Américains ne sont pas prêts à se battre pour Cuba, à 150 km des Etats-Unis, ils ne se battront pas pour l'Europe à 5 000 km de leurs frontières. Il me faut donc tirer les conclusions qui touchent l'indépendance et la défense de la France[6]».

L'aboutissement ultime et logique de la politique de de Gaulle fut le retrait de la France de l'organisation militaire atlantique et de ses commandements intégrés. Ce fut fait le 7 mars 1966. Mais la France resta toutefois membre de l'Alliance Atlantique.

A partir de là, la politique française se déploya sur tous les terrains. La coopération avec les pays du « tiers-monde » en fut un exemple : en rupture avec les pratiques des grandes compagnies anglo-saxonnes, on établit avec l'Algérie, l'Iran puis l'Irak des rapports de type nouveau entre un pays industriel

américaine en Irak, à l'initiative du Grand Moyen-Orient et au rôle de l'OTAN dans la région.

Les origines de la dispute franco-américaine[2].

Les origines des divergences entre les Etats-Unis et la France remontent à 1958 avec l'avènement Vème République en France et le retour du Général de Gaulle au pouvoir. Ce dernier voulait que la France retrouve sa liberté d'action en se dégagant de l'intégration militaire atlantique, établir avec l'URSS et la Chine des relations nouvelles visant à la détente, l'entente et la cooperation avec les pays du bloc de l'Est et se doter des ses propres moyens de dissuasion nucléaire.

Cette politique devait conduire à de profondes divergences entre les deux pays. En effet les Etats-Unis voyaient le monde entièrement dominé par la menace que l'Union Soviétique faisait peser sur l'Europe comme sur le Proche-Orient, l'Afrique et l'Asie. Et de préconiser, pour y faire face, un renforcement politique et militaire de l'Alliance atlantique ainsi qu'un système de défense régionale à l'aide de missiles à portée intermédiaire et d'armes atomiques tactiques américaines, que les pays européens devaient accepter sur leur territoire.

Lors de la crise de 1958 au Liban, le president libanais Camille Chamoun sollicitera l'aide d'une puissance autre que la France (en l'occurrence les Etats-Unis). En fait lors de son entretien avec le secrétaire d'Etat américain John Foster Dulles, le Général De Gaulle avait reçu la promesse que les Etats-Unis n'interviendraient pas au Liban sans l'aviser[3]. Dulles était contre une intervention française car selon lui la France était trop liée

L'impact de la guerre du Golfe et du « Grand Moyen-Orient » sur les relations entre la France et les Etats-Unis

Rudyard KAZAN*

La destinée de la France, c'est d'être l'embêteuse du monde. Elle a été créée, elle s'est créée pour déjouer dans le monde le complot des rôles établis, des systèmes éternels.

Jean Giraudoux[1]

La campagne américaine en Irak a creusé entre les Etats-Unis et la France un fossé qu'il a été difficile de combler, la France ayant usé son veto au Conseil de Sécurité pour s'opposer à l'intervention militaire américaine en Irak. Mais ce n'est pas la première fois que les deux pays s'affrontent. Les sujets de divergences sont toujours - il est vrai - d'ordre international.

Dans cet article nous brosserons un tableau sur les origines de cette dispute. Ensuite nous aborderons le dépécement de l'Empire ottoman pour démontrer la méfiance qu'ont les Arabes vis-à-vis des initiatives occidentales la dernière en date étant celle du « Grand Moyen-Orient ». Puis nous traiterons de la politique américaine au Proche-Orient depuis l'invasion de l'Irak. Enfin, thème central de notre sujet, nous traiterons successivement de la politique française face à la campagne

*Chercheur

d'úuvre mieux formée est essentielle à une participation active à l'économie mondialisée. Nous concentrerons nos efforts sur la lutte contre l'analphabétisme et le renforcement de l'accès à l'éducation, en particulier pour les filles et les femmes.

11.3 Dans le domaine économique, la création d'emplois est la priorité des priorités pour nombre de pays dans la région. Pour accroître les chances de développement et promouvoir les conditions dans lesquelles le secteur privé peut créer des emplois, nous travaillerons avec les gouvernements et les décideurs économiques afin de stimuler l'esprit d'entreprise, de développer le commerce et l'investissement, d'améliorer l'accès aux capitaux, de soutenir les réformes financières, de garantir les droits de propriété, d'encourager la transparence et la lutte contre la corruption. La promotion du commerce intra-régional sera une priorité du développement économique du Moyen-Orient élargi et de l'Afrique du Nord.

1. Le Partenariat pour le progrès et un avenir commun donnera un nouvel élan à notre relation avec la région du Moyen-Orient élargi et de l'Afrique du Nord. Pour marquer notre engagement, nous publions aujourd'hui un premier Plan d'appui à la réforme qui définit les activités en cours et prévues afin de concrétiser ce Partenariat.

démocratie. Nous accueillons avec satisfaction et nous soutenons les travaux d'autres gouvernements, institutions et organisations multilatérales dont l'objectif est de contribuer au développement de la région.

5. Au cúur de ce nouveau Partenariat, un "Forum pour l'avenir" ancrera nos efforts dans un dialogue ouvert et durable. Le Forum constituera un cadre ministériel qui réunira les ministres des affaires étrangères, de l'économie et d'autres ministres du G8 et de la région pour discuter de la réforme, avec des dialogues parallèles entre décideurs économiques et entre représentants de la société civile. Il servira de cadre pour être à l'écoute des besoins de la région et veiller à ce que nos efforts collectifs répondent à ces besoins.

6. Les efforts auxquels nous nous engageons aujourd'hui dans ce Partenariat se concentrent sur trois domaines:

11.1 Dans le domaine politique, à progresser vers la démocratie et l'état de droit implique d'instaurer des garanties efficaces dans le domaine des droits de l'homme et des libertés fondamentales, et notamment le respect de la diversité et du pluralisme. Cela entraînera la coopération, la libre-circulation des idées et le règlement pacifique des différends. La réforme de l'état, la bonne gestion des affaires publiques et la modernisation sont également des composantes nécessaires de la démocratie.

11.2 Dans le domaine social et culturel, l'éducation pour tous, la liberté d'expression, l'égalité entre hommes et femmes et l'accès aux technologies mondiales de l'information sont essentiels pour la modernisation et la prospérité. Une main-

pays libre et prospère. Cette réduction devrait être consentie dans le cadre d'un programme du FMI et être suffisante pour assurer la soutenabilité de la dette, en tenant compte de l'analyse récente du FMI. Nous coopérerons les uns avec les autres, au sein du Club de Paris, ainsi qu'avec les créanciers non membres du Club de Paris pour atteindre cet objectif en 2004. Pour contribuer à rétablir les liens de l'Irak avec le monde, nous étudierons comment mener des actions directement avec le peuple irakien (population, écoles et villes) qui sort de décennies de dictature et de privations afin de permettre la renaissance politique, sociale et économique de son pays.

3. Le partenariat que nous engageons aujourd'hui s'inscrit dans la politique de soutien aux efforts de réforme dans la région que nous menons depuis des années par le biais de nos programmes de coopération bilatéraux et multilatéraux. Le Partenariat euro-méditerranéen (" Processus de Barcelone"), l'initiative américaine pour un partenariat avec le Moyen-Orient, et l'initiative de dialogue nippo-arabe sont autant d'exemples de notre solide engagement à soutenir l'évolution démocratique et le développement économique. De même, nous sommes attachés à la réalisation de progrès de ce type en Afghanistan et en Irak grâce à nos efforts multilatéraux de reconstruction. Le Partenariat que nous proposons s'appuiera sur notre engagement actuel dans la région.

4. L'ampleur des difficultés que connaît la région exige un renouvellement de l'engagement en faveur de la réforme et de la coopération. Ce n'est qu'en conjuguant nos efforts que nous parviendrons à progresser durablement sur la voie de la

ferme soutien de la communauté internationale pour réaliser son potentiel et devenir un pays libre, démocratique et prospère, en paix avec lui-même, ses voisins et le monde tout entier. Nous nous félicitons de l'approbation à l'unanimité de la Résolution 1546 du Conseil de sécurité des Nations Unies sur l'Irak et, tous ensemble, nous soutenons l'engagement durable et élargi des Nations Unies en Irak après le transfert de souveraineté, dans la mesure où les circonstances le permettront. Nous nous engageons à apporter aide et assistance au processus électoral qui aboutira à des élections nationales à l'Assemblée nationale de transition au plus tard le 31 janvier 2005.

Nous souhaitons tous unanimement voir la Force multinationale en Irak réussir dans sa mission conformément à la résolution 1546 du Conseil de sécurité des Nations Unies, à savoir contribuer à rétablir et à préserver la sécurité, y compris en assurant la protection de la présence des Nations Unies, et soutenir les efforts humanitaires et de reconstruction. Nous avons exprimé notre volonté commune d'apporter notre soutien à la relance économique de l'Irak et nous demandons à d'autres pays d'en faire autant, en mettant l'accent sur les projets prioritaires identifiés par le Gouvernement provisoire. Nous nous félicitons du succès de la dernière conférence des donateurs du Fonds international pour la reconstruction de l'Irak qui s'est tenue à Doha et nous nous engageons à nous réunir avant la prochaine conférence qui se tiendra à Tokyo d'ici la fin de l'année pour déterminer comment chacun d'entre nous peut contribuer à la reconstruction de l'Irak. La réduction de la dette est essentielle pour permettre au peuple irakien de construire un

Conseil de sécurité de l'ONU. Nous approuvons pleinement la déclaration du Quartet en date du 4 mai 2004 et nous nous associons à lui dans sa" vision commune de deux états, IsraÎl et un état palestinien viable, démocratique, souverain et contigu, vivant côte à côte dans la paix et la sécurité ". Nous soutenons les travaux du groupe de travail international sur la réforme palestinienne et du comité de liaison ad hoc, et nous demandons instamment à tous les états d'étudier quelle aide ils pourraient apporter à leurs travaux. Nous nous félicitons de la création du Fonds fiduciaire de la Banque mondiale et nous demandons instamment aux donateurs de contribuer à cette importante initiative. Nous nous associons à l'appel lancé par le Quartet aux " deux parties pour qu'elles prennent des mesures afin de remplir leurs obligations en vertu de la feuille de route, comme le demandent la résolution 1515 du Conseil de sécurité de l'ONU et les déclarations antérieures du Quartet, et d'honorer les engagements qu'elles ont pris lors des sommets de la mer Rouge à Aqaba et à Charm-el-Cheikh. " Nous réaffirmons qu'un règlement juste, global et durable du conflit israélo-arabe, y compris en ce qui concerne la Syrie et le Liban, doit être conforme aux résolutions pertinentes du Conseil de sécurité des Nations Unies, notamment la résolution 425, qui demande que "soient strictement respectées l'intégrité territoriale, la souveraineté et l'indépendance politique du Liban à l'intérieur de ses frontières internationalement reconnues".

2. Nous sommes unis pour soutenir le peuple irakien et le Gouvernement provisoire Irakien pleinement souverain dans leurs efforts pour reconstruire leur pays. L'Irak a besoin du

en faveur de la paix et de la stabilité dans la région du Moyen-Orient élargi et de l'Afrique du Nord est essentiel.

2. Une solution aux conflits souvent ,pres qui durent depuis longtemps, en particulier le conflit israélo-palestinien, constituerait un important facteur de progrès dans la région.

3. Parallèlement, les conflits régionaux ne doivent pas être un obstacle aux réformes. En effet, les réformes peuvent contribuer de manière significative à leur règlement.

4. Le rétablissement de la paix et de la stabilité en Irak est déterminant pour le bien-être de millions d'Irakiens et pour la sécurité de la région.

5. Le succès des réformes dépend des pays de la région, car le changement ne saurait ni ne peut être imposé de l'extérieur.

6. Chaque pays est unique et la diversité doit être respectée. Notre engagement doit tenir compte de la situation locale et permettre une appropriation locale. Chaque société doit parvenir à ses propres choix sur le rythme et l'ampleur du changement. Toutefois, cette diversité, aussi importante soit-elle, ne doit pas servir de prétexte pour empêcher la réforme.

7. Notre soutien à la réforme impliquera les gouvernements, les décideurs économiques et les sociétés civiles de la région, qui seront des partenaires à part entière dans notre effort commun.

8. Agir pour la réforme dans la région, dans l'intérêt de tous ses citoyens, est un effort de longue haleine qui requiert un engagement sur une génération de la part du G8 et de la région.

1. Notre action en faveur de la réforme de la région ira de pair avec un soutien en faveur d'un règlement juste, global et durable du conflit israélo-arabe, fondé sur les résolutions 242 et 338 du

de la Ligue arabe à Tunis, dans laquelle les dirigeants arabes ont exprimé leur volonté de" mettre en place des bases solides pour la démocratie". De même, nous nous félicitons des déclarations sur la réforme faites par des représentants du monde des affaires et de la société civile, notamment les déclarations d'Alexandrie et de la Mer Morte, de Sanaa et d'Aqaba. En tant que chefs d'état et de Gouvernement des grandes démocraties industrialisées du monde, nous reconnaissons notre responsabilité particulière pour soutenir la liberté et la réforme, et nous nous engageons à poursuivre nos efforts dans cette grande entreprise.

3. C'est pourquoi nous nous engageons aujourd'hui en faveur d'un Partenariat pour le progrès et un avenir commun avec les gouvernements et les peuples du Moyen-Orient élargi et de l'Afrique du Nord. Ce partenariat reposera sur une véritable coopération avec les gouvernements de la région, ainsi qu'avec les représentants du monde des affaires et de la société civile, afin de consolider la liberté, la démocratie et la prospérité pour tous.

4. Les valeurs inscrites dans le Partenariat que nous proposons sont universelles. La dignité humaine, la liberté, la démocratie, l'état de droit, le développement économique et la justice sociale sont des aspirations universelles qui sont inscrites dans les textes internationaux pertinents, tels que la Déclaration Universelle des Droits de l'Homme.

5. l'heure où nous lançons ce partenariat, nous adhérons aux principes suivants:

1. Renforcer l'engagement de la communauté internationale

Partenariat pour le progrès et pour un avenir commun avec la région du Moyen-Orient élargi et de l'Afrique du Nord

Sommet des Chefs d'état et de Gouvernement du G8
*Sea Island (Etats-Unis d'Amérique)**
8 au 10 juin 2004

1. Nous, chefs d'état et de Gouvernement du G8, sommes conscients que la paix, le développement politique, économique et social, la prospérité et la stabilité dans les pays du Moyen-Orient élargi et de l'Afrique du Nord constituent un défi qui nous concerne tous, ainsi que la communauté internationale dans son ensemble. C'est pourquoi nous proclamons notre soutien à la réforme démocratique, sociale et économique engagée dans cette région.

2. Les peuples du Moyen-Orient élargi et d'Afrique du Nord ont une riche tradition et une culture prestigieuse en matière notamment d'administration, de commerce, de science, d'arts. Ils ont beaucoup contribué, et de manière durable, à la civilisation humaine. Nous saluons les récentes déclarations des dirigeants de la région sur la nécessité des réformes, en particulier de la dernière déclaration publiée à l'issue du Sommet

*http:\\www.state.gov.

10 June 2004 ,p. 2
28. Raghida DARGHAM, Op. Cit.
29. Ibid
30. Steven ERLANGER, "Europe's Military Gap," New York Times, 16 March 2002. In the United States and Nato in the post cold war, http//fto.int8.com
31. Ibid
32. Patrick SEALE, Can the Arabs Join the Modern World, al Hayat, 12 March 2003
33. www.bbc.com.

Reference

1. www.whitehouse.gov/news/releases/2003/03/20030310-html
2. We have taken most of our information in this passage from Internet encyclopedia wikepedia : Http://en.wikepedia.org.
3. U.S. guided missile destroyer that was ubject of a sucicide bombing in the port of Aden on October 12, 2000
4. Nassim ZEHRA, The Greater Middle East Initiative, www.mediamonitors.net.
5. Ibid
6. Ibid
7. Ibid
8. Ibid
9. For a detailed analysis of the plan read Gilbert ACHKAR, "Greater Middle East: the US plan", Le Monde Diplomatique, April 2004
10. Ibid
11. Amin HOUWEIDI. "The Greater Middle East Plan." Al Hayat, 5 March 2004
12. Abdullah ISKANDAR. "Between Helsinki and Barcelona." Al Hayat, 3 March 2004
13. Nader FERGANY, "Critique of the Greater Middle East Project: The Arabs sorely need to refuse a reform form abroad" (in Arabic), AL Hayat, 19 February 2004 in Gilbert ACHKAR, op.cit
14. Ibid
15. Selim NASSAR, "The GME Project was born in "Wadi Araba", Al Hayat, 5 April 2004
16. Ibid
17. Ibid
18. Gilbert ACHKAR, Op. Cit
19.
20. Mustafa al Faqi, "The Arab Countries...Different Speeds", Al Hayat, 18 May 2004
21. Hazem SAGHIEH. "The Greater Middle East: Moving beyond mutual refutation", Al Hayat, 04 May 2004.
22. Nabil YASSIN, "The Same Fear...The Same Rejection", Al Hayat, 3 March 2003
23. Ibid
24. Ibid
25. Richard W. Murphy. "The Greater Middle East". Al Hayat, 18 April 2004
26. Raghida DARGHAM. "Reforming Americann Policy Towards Iraq is an Opening For Moderation to Suffice", Al Hayat, 11 April 2004
27. Claire TREANS, «Côté français la portée du vote est relativisée», Le Monde,

is right, because it is the cause of all mankind. The momentum of freedom in our world is unmistakable and it is not carried forward by our power alone. We can trust in that greater power who guides the unfolding of the years. And in all that is to come, we can know that his purposes are just and true.

May God bless the United States of America. Thank you.

'Greater power'

For all Americans, the last three years have brought tests we did not ask for, and achievements shared by all. By our actions, we have shown what kind of nation we are. In grief, we found the grace to go on. In challenge, we rediscovered the courage and daring of a free people. In victory, we have shown the noble aims and good heart of America. And having come this far, we sense that we live in a time set apart.

I have been a witness to the character of the American people, who have shown calm in times of danger, compassion for one another, and toughness for the long haul. All of us have been partners in a great enterprise. And even some of the youngest understand that we are living in historic times.

Last month a girl in Lincoln, Rhode Island, sent me a letter. It began: "Dear George W Bush. If there is anything you know I, Ashley Pearson age 10, can do to help anyone, please send me a letter and tell me what I can do to save our country." She added this PS: "If you can send a letter to the troops, please put 'Ashley Pearson believes in you.' "

Tonight, Ashley, your message to our troops has just been conveyed. And yes, you have some duties yourself. Study hard in school, listen to your mom or dad, help someone in need, and when you and your friends see a man or woman in uniform, say: "Thank you." And while you do your part, all of us here in this great chamber will do our best to keep you and the rest of America safe and free.

My fellow citizens, we now move forward, with confidence and faith. Our nation is strong and steadfast. The cause we serve

As long as the Middle East remains a place of tyranny, despair, and anger, it will continue to produce men and movements that threaten the safety of America and our friends. So America is pursuing a forward strategy of freedom in the greater Middle East. We will challenge the enemies of reform, confront the allies of terror, and expect a higher standard from our friends.

To cut through the barriers of hateful propaganda, the Voice of America and other broadcast services are expanding their programming in Arabic and Persian and soon, a new television service will begin providing reliable news and information across the region. I will send you a proposal to double the budget of the National Endowment for Democracy, and to focus its new work on the development of free elections, free markets, free press, and free labour unions in the Middle East. And above all, we will finish the historic work of democracy in Afghanistan and Iraq, so those nations can light the way for others, and help transform a troubled part of the world.

America is a nation with a mission, and that mission comes from our most basic beliefs. We have no desire to dominate, no ambitions of empire. Our aim is a democratic peace, a peace founded upon the dignity and rights of every man and woman. America acts in this cause with friends and allies at our side, yet we understand our special calling: This great Republic will lead the cause of freedom. (...)

hundreds of thousands of men, women, and children vanished into the sands, would still be known only to the killers.

For all who love freedom and peace, the world without Saddam Hussein's regime is a better and safer place.

Some critics have said our duties in Iraq must be internationalised. This particular criticism is hard to explain to our partners in Britain, Australia, Japan, South Korea, the Philippines, Thailand, Italy, Spain, Poland, Denmark, Hungary, Bulgaria, Ukraine, Romania, the Netherlands, Norway, El Salvador, and the 17 other countries that have committed troops to Iraq. As we debate at home, we must never ignore the vital contributions of our international partners, or dismiss their sacrifices. From the beginning, America has sought international support for operations in Afghanistan and Iraq, and we have gained much support.

There is a difference, however, between leading a coalition of many nations, and submitting to the objections of a few. America will never seek a permission slip to defend the security of our country.

Middle East democracy

We also hear doubts that democracy is a realistic goal for the greater Middle East, where freedom is rare. Yet it is mistaken, and condescending, to assume that whole cultures and great religions are incompatible with liberty and self-government. I believe that God has planted in every human heart the desire to live in freedom. And even when that desire is crushed by tyranny for decades, it will rise again.

And my administration, and this Congress, will give you the resources you need to fight and win the war on terror.

I know that some people question if America is really in a war at all. They view terrorism more as a crime, a problem to be solved mainly with law enforcement and indictments.

After the World Trade Center was first attacked in 1993, some of the guilty were indicted, tried, convicted, and sent to prison. But the matter was not settled. The terrorists were still training and plotting in other nations, and drawing up more ambitious plans.

After the chaos and carnage of September 11th, it is not enough to serve our enemies with legal papers. The terrorists and their supporters declared war on the United States, and war is what they got.

Some in this chamber, and in our country, did not support the liberation of Iraq. Objections to war often come from principled motives. But let us be candid about the consequences of leaving Saddam Hussein in power. We are seeking all the facts - already the Kay Report identified dozens of weapons of mass destruction-related programme activities and significant amounts of equipment that Iraq concealed from the United Nations. Had we failed to act, the dictator's weapons of mass destruction programmes would continue to this day.

Had we failed to act, Security Council resolutions on Iraq would have been revealed as empty threats, weakening the United Nations and encouraging defiance by dictators around the world. Iraq's torture chambers would still be filled with victims, terrified and innocent. The killing fields of Iraq, where

Different threats require different strategies. Along with nations in the region, we are insisting that North Korea eliminate its nuclear programme. America and the international community are demanding that Iran meet its commitments and not develop nuclear weapons. America is committed to keeping the world's most dangerous weapons out of the hands of the world's most dangerous regimes.

'Coalition of nations'

When I came to this rostrum on September 20th, 2001, I brought the police shield of a fallen officer, my reminder of lives that ended, and a task that does not end. I gave to you and to all Americans my complete commitment to securing our country and defeating our enemies.

And this pledge, given by one, has been kept by many. You in the Congress have provided the resources for our defence, and cast the difficult votes of war and peace. Our closest allies have been unwavering. America's intelligence personnel and diplomats have been skilled and tireless.

And the men and women of the American military, they have taken the hardest duty. We have seen their skill and courage in armoured charges and midnight raids and lonely hours on faithful watch. We have seen the joy when they return, and felt the sorrow when one is lost.

I have had the honour of meeting our servicemen and women at many posts, from the deck of a carrier in the Pacific, to a mess hall in Baghdad. Many of our troops are listening tonight. And I want you and your families to know: America is proud of you.

man. Today our coalition is working with the Iraqi Governing Council to draft a basic law, with a bill of rights. We are working with Iraqis and the United Nations to prepare for a transition to full Iraqi sovereignty by the end of June.

As democracy takes hold in Iraq, the enemies of freedom will do all in their power to spread violence and fear. They are trying to shake the will of our country and our friends, but the United States of America will never be intimidated by thugs and assassins. The killers will fail, and the Iraqi people will live in freedom.

Month by month, Iraqis are assuming more responsibility for their own security and their own future. And tonight we are honored to welcome one of Iraq's most respected leaders: the current President of the Iraqi Governing Council, Adnan Pachachi. Sir, America stands with you and the Iraqi people as you build a free and peaceful nation.

Because of American leadership and resolve, the world is changing for the better. Last month, the leader of Libya voluntarily pledged to disclose and dismantle all of his regime's weapons of mass destruction programmes, including a uranium enrichment project for nuclear weapons. Colonel Gaddaffi correctly judged that his country would be better off, and far more secure, without weapons of mass murder.

Nine months of intense negotiations involving the United States and Great Britain succeeded with Libya, while 12 years of diplomacy with Iraq did not. And one reason is clear: For diplomacy to be effective, words must be credible, and no one can now doubt the word of America.

As of this month, that country has a new constitution, guaranteeing free elections and full participation by women. Businesses are opening, health care centres are being established, and the boys and girls of Afghanistan are back in school.

With help from the new Afghan army, our coalition is leading aggressive raids against surviving members of the Taleban and al-Qaeda. The men and women of Afghanistan are building a nation that is free, and proud, and fighting terror, and America is honoured to be their friend.

Since we last met in this chamber, combat forces of the United States, Great Britain, Australia, Poland, and other countries enforced the demands of the United Nations, ended the rule of Saddam Hussein, and the people of Iraq are free. Having broken the Baathist regime, we face a remnant of violent Saddam supporters. Men who ran away from our troops in battle are now dispersed and attack from the shadows.

These killers, joined by foreign terrorists, are a serious, continuing danger. Yet we are making progress against them. The once all-powerful ruler of Iraq was found in a hole, and now sits in a prison cell. Of the top 55 officials of the former regime, we have captured or killed 45. Our forces are on the offensive, leading over 1,600 patrols a day, and conducting an average of 180 raids every week. We are dealing with these thugs in Iraq, just as surely as we dealt with Saddam Hussein's evil regime.

The work of building a new Iraq is hard, and it is right. And America has always been willing to do what it takes for what is right. Last January, Iraq's only law was the whim of one brutal

For years, we have used similar provisions to catch embezzlers and drug traffickers. If these methods are good for hunting criminals, they are even more important for hunting terrorists. Key provisions of the Patriot Act are set to expire next year. The terrorist threat will not expire on that schedule. Our law enforcement needs this vital legislation to protect our citizens - you need to renew the Patriot Act.

America is on the offensive against the terrorists who started this war. Last March, Khalid Sheikh Mohammed, a mastermind of September 11th, awoke to find himself in the custody of US and Pakistani authorities. Last August 11th brought the capture of the terrorist Hambali, who was a key player in the attack in Indonesia that killed over 200 people.

We are tracking al-Qaeda around the world, and nearly two-thirds of their known leaders have now been captured or killed. Thousands of very skilled and determined military personnel are on a manhunt, going after the remaining killers who hide in cities and caves and, one by one, we will bring the terrorists to justice.

Regime change

As part of the offensive against terror, we are also confronting the regimes that harbour and support terrorists, and could supply them with nuclear, chemical, or biological weapons. The United States and our allies are determined: We refuse to live in the shadow of this ultimate danger.

The first to see our determination were the Taleban, who made Afghanistan the primary training base of al-Qaeda killers.

can turn back to the dangerous illusion that terrorists are not plotting and outlaw regimes are no threat to us. We can press on with economic growth, and reforms in education and Medicare - or we can turn back to the old policies and old divisions.

We have not come all this way - through tragedy, and trial, and war - only to falter and leave our work unfinished. Americans are rising to the tasks of history, and they expect the same of us. In their efforts, their enterprise, and their character, the American people are showing that the state of our union is confident and strong.

Defending America

Our greatest responsibility is the active defence of the American people.

Twenty-eight months have passed since September 11, 2001 - over two years without an attack on American soil - and it is tempting to believe that the danger is behind us.

That hope is understandable, comforting - and false. The killing has continued in Bali, Jakarta, Casablanca, Riyadh, Mombasa, Jerusalem, Istanbul, and Baghdad. The terrorists continue to plot against America and the civilised world. And by our will and courage, this danger will be defeated.

Inside the United States, where the war began, we must continue to give homeland security and law enforcement personnel every tool they need to defend us. And one of those essential tools is the Patriot Act, which allows federal law enforcement to better share information, to track terrorists, to disrupt their cells, and to seize their assets.

Annex

Excerpts from US President George W Bush's 2004 State of the Union address[33].

Mr Speaker, Vice President Cheney, Members of Congress, distinguished guests, and fellow citizens:

America this evening is a nation called to great responsibilities. And we are rising to meet them.

As we gather tonight, hundreds of thousands of American servicemen and women are deployed across the world in the war on terror. By bringing hope to the oppressed, and delivering justice to the violent, they are making America more secure.

Each day, law enforcement personnel and intelligence officers are tracking terrorist threats; analysts are examining airline passenger lists; the men and women of our new homeland security department are patrolling our coasts and borders. And their vigilance is protecting America.

Americans are proving once again to be the hardest working people in the world. The American economy is growing stronger. The tax relief you passed is working.

Tonight, members of Congress can take pride in great works of compassion and reform that sceptics had thought impossible. You are raising the standards of our public schools; and you are giving our senior citizens prescription drug coverage under Medicare.

We have faced serious challenges together and now we face a choice. We can go forward with confidence and resolve - or we

One could admit that this policy was adopted also in the US-led campaign in Iraq. However, for the time being, the role of NATO in Iraq, perhaps because of France's objections, is one of assistance: training the Iraqi security forces.

CONCLUSION

Whether the Greater Middle East Project and US policy in the Middle is an honest one or based solely on US (and maybe Israel's) interests does not exclude the fact that the Arab world needs to be reformed and, as Patrick Seale wrote, "the West cannot leave the Arabs behind[32]". Arguing that the "future of the Middle East is of immense importance for Europe, and indeed for the Western world as a whole" Seale concludes that "the Western world is not going to leave the Arabs and Muslims alone" because it "cannot afford to do so" as "there is too much at stake for the West's own way of life". Seale also says that the lesson of all the major events and initiatives unfolding in the region (war on terror, the occupation of Iraq, Middle East initiative,....) is that the Arab world "must reform itself or have reform imposed from the outside".

instability in Russia prevented NATO from being disbanded. Also, NATO found new missions for itself in the post-Cold War world: peacekeeping, crisis management, reducing tensions, and generally working for peace. In the 1990s, NATO took on a role that went far beyond its original mission of collective defense. NATO has become the peacekeeper in the Balkans in an attempt to contain that historic powder keg. SFOR, the Stabilization Force in Bosnia and Herzegovina, has been keeping the peace in Bosnia since it took over from IFOR (Implementation Force) in 1996. KFOR, the Kosovo Force, has been preventing the eruption of war between Albanians and Serbians in Kosovo since the end of the NATO air strikes (Operation Allied Force) in 1999. Finally, NATO has launched various operations to maintain stability in Macedonia. The extent of the change in the world since the end of the Cold War, and of NATO's attempt to adapt, became clear after the September 11th terrorist attacks on the United States. NATO invoked Article 5, declaring that the attack on the United States was an attack on all NATO members. Article 5 is the core of NATO's collective defense concept, but it was now being invoked not due to invasion by the Soviet Union but due to attacks by terrorists. A new worry for those trying to preserve NATO emerged during the American-led campaign in Afghanistan: the increasing gap between the military capabilities of Europe and the United States, caused by a huge gap in defense expenditures, was making NATO a two-tier alliance[30]. The United States would use its incredibly advanced weapons to fight the war, and the Europeans would then provide the bulk of a lower-tech peacekeeping force[31].

of possible optimism in Iraq's future and continued pessimism about its reality today. The general thinking went as follows: should Iraq remain in trouble, let it be exclusively an American-British mess with no commitment to bail out the two countries that rushed to war without an international authority. Should Iraq be on its way to recovery, let Resolution 1546 take credit for endorsing the political process and for declaring Iraq officially free from occupation. Such thoughts cross the minds of many Security Council members when debating the Future of Iraq Resolution[28]."

According to the resolution the US forces- which will now work as a "Multi National Force" (MNF) under American command- will stay in Iraq until the political transition to a democratic government is accomplished. The mandate of the MNF shall "expire upon the completion of the political process" according to the Resolution, but will be terminated earlier if requested by the Government of Iraq. The mandate can also be extended upon a request from the Iraqi Government[29]. Furthermore the Resolution gave the current Interim Iraqi Government full sovereign authorities including the right to request he departure of foreign forces.

The failure of the US troops to maintain security in Iraq and the need to train Iraqi forces propulsed the NATO role in the region. That would be a role that goes far beyond its original mission of collective Defense.

In fact after the collapse of the Soviet Union, it seemed like there was no reason for NATO to exist any longer. Concerns about renewed German aggression after reunification and about

occupied Iraq and talk openly of our commitment to preemptive war[25]."

It is probabaly the Arab reaction to the "Greater Middle East" initiative and the European (especially the French and German) reserve of the plan that forced the US Administration to reassess its project. For its part Turkey warned that the American project will completely collapse should the Administration continue to turn a blind eye to Israeli accesses. Prime Minister Rajab Ardogan said that in order for democracy and reform strategy for the middle east to be true, "we must adopt policies that would put an end to violence in the Arab-Palestinian conflict and bring Iraq back to normality[26]."

The European impact on the US policy

At the G8 summit the "Greater Middle East" initiative became a "declaration of partnership for a common future". The new declaration adopted at the G8 emphasized the need to find a solution to the Arab-Israeli conflict as part of reforming the region.

More remarkable is the change of the US policy towards Iraq. It is true UN Security Council resolution 1546 adopted in June 8 2004, reconciled endorsing full sovereignty for an Interim Government with legitimizing the presence of foreign troops. But as a French official puts it, the resolution does not represent a "victory for the United States" adding that it the first time that the Americans make so many concessions[27].

As Al Hayat reporter Raghida Dargham put it: "To some extent, many members of the Security Council acted on the basis

However some Arab writers think differently. Nabil Yassin wrote an article published in Al Hayat in which he wonders "how can we reform ourselves and what are the internal factors that lead to reform? The region drowns in old regimes that have no institutions to work, no constitutions to follow and no laws to judge people by equally[22]". He adds : "There are more than seven trillion dollars of Arab fixed deposits in world banks while its people are dying of hunger, poverty, and despotism. The more the need and rationality behind the concept of human rights, the more they are ignored in the Arab world. Despite all this, we reject any project by saying that we are more entitled to reform by ourselves![23]" Yassin conludes that "our situation literally needs a radical change and not because the United States wants that" but because internally "we do nothing but use religion and nationalism as an amulet to protect official and public backwardness where ideological and religious Arab movements share the rejection of reform on the grounds that it comes from the outside[24]".

Defining the US-Arab relations Richard W. Murphy concludes : "Despite common interests and a half century of interaction between Arab and American officials, our people remain largely ignorant of each other. Arabs dwell on the alleged total Israeli control of American Middle East policy while American understanding of the region is equally twisted: the Middle East is a hostile area dominated by Islamic extremists. This mutual misunderstanding complicated our relationships when we were a distant Great Power. It is more unsettling and dangerous to both sides now that we have

of the countries, or their peoples, except for Israel, which strongly shares Washington's strategic priorities because the other countries are its main causes for concern[19]."

Asserting this evidence Mustafa al Faqi wrote in al Hayat that "the history of civil society differs from one Arab country to the other as does the history of women's rights in addition to the political history like the constitution, the parliament and political parties, though it should be admitted that democracy is not complete in any of the Arab countries[20]". He adds : "The issue of the regional role of each Arab state should also be considered as does the difference between the Arab Maghreb (west) and the Mashreq (east), for the former is closer to the European mood than the latter. In fact, Arab regional organizations, like the Gulf Cooperation Council and the Maghreb Union, reflect the varying paces in the Arab scene, though they are all embodied in the political and lawful presence of the Arab League." He concludes by saying that "that all the initiatives of reform and democracy have put the Arab world, and perhaps the Islamic as well, in one single basket. They all supposed that the Greater Middle East is a homogeneous entity."

Many Arabs believe rightly that without finding a solution to the Palestinian question no peace will prevail in the Middle East. Al Hayat political analyst Hazem Saghieh believes sardonically that "we do not need exceptional brainpower to realize that anyone who fails to establish a little Palestine cannot possibly succeed in building a Great Middle East[21]".

initiative: imposed from the outside without prior consultation with the interested parties, lack of credibility of an Administration that encourages corruption in the Arab world, imposing the US economic model in the Middle East, integrating Israel into the regional fabric without mention of the Palestinian rights, dealing solely with the reconstruction of Iraq not its sovereignty...[14]

Al Hayat columnist Selim Nassar gave his version of how the concept of "Greater Middle East" was born. According to him "It was conceptualized in a study by the dangerous couple in the George Bush administration Richard Pearl and Douglas Faith who sought to find a new strategy to guarantee Israel's security." The study asks to ling according to Nassar's article "American interests in the Middle East with Israeli strategies[16]." Nassar adds that the September 11 attacks were an opportunity for Israeli Prime Minister Ariel Sharon "to assert these linked interests by claiming that the terrorism that struck in America is the same sickness that Israel suffers from and also that the Arabs' hatred of Israel and the West is due to historic and religious grudges[17]".

One must not forget that the only common denominator between the countries forming the Greater Middle East is that "they lie in the zone where hostility to the US is strongest in which Islamic fundamentalism in its anti-Western form most rife[18]". Apart from this consideration, "there are no geographic, cultural or economic reasons to justify such a grouping, which extends either too far or not far enough, according to objective criteria. Such a logic could not be accepted by the governments

that undertaken by the formerly communist countries of central Europe." The key to this is the strengthening of the private sector, passport to prosperity and democracy according to US beliefs. The initiative believes that a $100 million a year for five years will lift 1.2 million entrepreneurs, including 750 000 women, out of poverty, through a $400 loan to each.

Other suggestions include the creation of a Greater Middle East Development Bank on the model of the European Bank of Reconstruction and Development, free zones.

The initiative raised a wave of criticism in the Arab world. Many politicians, journalists and thinkers rejected the plan citing a number of reasons: their Islamic identity, opposition to foreign intervention, Arab ways, their unique environment, and the Palestinian dispute[10]. Egyptian former Minister of Defense summarized the reasons of the Arab rejection by stressing that " it is refused in our region because our people refuse exported reforms especially that our historical rights are denied in Palestine and Jerusalem[11]". By the same token, Abdullah Iskandar believes that the initiative "ignores, at the political level, the importance of finding a settlement for the conflict with Israel". In addition "it is a foreign country that defines the reform in the region[12]".

The Egyptian Nader Fergany published an article in al Hayat in which he indicated "the arrogant mentality of the current US administration with respect to the rest of the world, which causes it to behave as if it can decide the fate of states and peoples[13]". Fergany, who is the editor of the Arab Human Development Report, outlines many reasons to reject the

begun. The first-ever Arab Human Development Report (AHDR) produced by the UNDP mid-2002 and authored by Arab intellectuals argued that the root cause for Arab underdevelopment was threefold: A deficit of freedom, a deficit of women empowerment and a deficit of knowledge[6].

In February 2003 the US also announced the initiation of a process aimed at ultimately leading to a US-Middle East Free Trade Area. Introducing this initiative Bush said the "leaders in the region speak of a new Arab charter that champions internal reform, greater participation, economic openness and free trade[7]."

There have been swift reactions from numerous heads of state, the UN, NATO, the EU, the Arab League and opinion-makers worldwide to the Feb. 9 Washington Post story that blew the lid off the proposed initiative. Few signaled unqualified support. Most believe that drawing up any regional initiative without consulting with the concerned countries and seeking their partnership was unacceptable[8].

Under the headings of Democracy and Knowledge Society, the third initiative (the Greater Middle East one published by Al Hayat) paper proposes some initiatives such as pre-election assistance (with registering voters and training staff) to Arab countries that hold elections by 2006. Other initiatives include helping with setting up centers to train women managers and journalists, legal advice centers and NGO, and training 100 000 women primary teachers by 2008[9].

Under the heading of Economic Opportunities, the initiative calls for "an economic transformation similar in magnitude to

The paper details levels of poverty, illiteracy and unemployment in Arab countries, highlights the increase of extremism, terrorism, international crime and illegal migration. It presents the Euro-Mediterranean Partnership, the Barcelona process and the US State Department's Middle East Partnership as complementary and evokes the "multilateral reconstruction efforts in Afghanistan and Iraq" as if they were part of the same policy.

This initiative was born out of the US post-Sept. 11 rethink on the Middle East, an offshoot of its anti-terrorism strategy. Introducing it a State Department official told the Washington Post: "There is a belief that (Helsinki) contributed in bringing Europe together and played a significant role in tearing down the Soviet Union. In the same way, this idea would tear down the attractiveness of (Islamic) extremism[4]."

It is the third US initiative since Sept. 11. The US had announced its first initiative on Dec. 12, 2002 at the Heritage Foundation when Secretary of State Collin Powell had spoken of a US-Middle East Partnership Initiative. He said, "I am announcing today an initiative that places the US firmly on the side of change, on the side of reform and on the side of a modern future for the Middle East, on the side of hope. It is a bridge between the US and the Middle East, between our government and our people, an initiative that spans the hope gap with energy ideas and funding[5]."

The Arab world welcomed it as a partnership effort for facilitating reform. Indeed since Sept. 11 in countries like Oman, Saudi Arabia, Tunisia and Jordan a political opening-up had

Concerning Iraqi WMD Kay said that "we were almost all wrong – and I certainly include myself here". Kay told the Senate Armed Service Committee: "Based on the intelligence that existed, I think it was reasonable to reach the conclusion that Iraq posed an imminent threat. Now that you know reality on the ground as opposed to what you estimated before, you may reach a different conclusion — although I must say I actually think what we learned during the inspection made Iraq a more dangerous place, potentially, than, in fact, we thought it was even before the war."

Kay's team has established that the Iraqi regime had the production capacity and know-how to produce a great deal of chemical and biological weaponry when international economic sanctions were lifted

One must agree with Hussein Kamel and Imad Khadduri that Iraq had almost destroyed its programs, but sought to retain as much knowledge and information that, should the sanctions ever end, the programs would not have to start from scratch.

The Greater Middle East Initiative

On 13 March 2004 Arabic daily al-Hayat published a working paper, "G8- Greater Middle East Partnership" which Washington circulated to G8 leaders' aides preparatory to a summit scheduled for June in Sea Island, Georgia.

The US initiative defines the Greater Middle East which includes the 22 Arab countries, Afghanistan, Iran Pakistan, Turkey and Israel.

USS Cole[3]. The only member of the original plot to destroy the World Trade Center to escape US law enforcement officials, Abdul Rahman Yassine, fled to Baghdad shortly after the attacks in 1993. After major fighting ceased, U.S. forces discovered a cache of documents in Tikrit, that show that the Iraqi government gave Yasin a house and a monthly salary. Abbas al-Janabi, who served for 15 years as personal assistant to Saddam Hussein's son, Uday, before defecting to Britain has spoken frequently about his knowledge of collaboration between the former Iraqi regime and al Qaeda. Al-Janabi said that he had learnt that Iraqi officials had visited Afghanistan and Sudan to strengthen ties with Al-Qaeda and he also claimed he knew of a facility near Baghdad where foreign fighters were trained and instructed by members of the Republican Guard.

Aside from the contentious allegations of Iraq's relationship with al Qaeda, the former regime is known to have had strong relationships with many other Islamic organizations throughout the Middle East including Hamas and Islamic Jihad.

As for the threat of weapons of mass destruction (WMD), no such weapons were found by the Iraq Survey Group headed by inspector David Kay. However, whether the team did find evidence of low-level WMD programs is still debatable.

The Bush Administration included in the postwar justification Libya's agreement to abandon it's WMD programs. But former Clinton Administration official Martin Indyck argues that the agreement was a result of good faith negotiations. Libya had agreed to surrender its programs in 1999.

- the threat of weapons of mass destruction believed to be in Iraq's possession.
- end the rule of Saddam Hussein's regime and make Iraq so attractive democratic model that it would set an example to the entire Middle East.

In this article we shall discuss the first two arguments briefly and elaborate on the third one as it defines US policy in the region after the US-led campaign in Iraq, knowing that there is little or no evidence that proves that Iraq had links with Al Qaeda network or possessed Weapons of Mass Destruction. We shall also discuss the Arab reaction – not to say rejection - to the initiative as well as the European position in the light of its alliance with the US; an alliance which is illustrated in various forms such as the North Atlantic Treaty Organization (NATO).

The War on "Terror" and Weapons of Mass Destruction[2]

There is little evidence – if any – that has been presented linking Iraq and Ossamma Ben Laden's Al Qaeda network. There are many al Qaeda operatives who have bolstered the current US administrations claims of collaboration between al Qaeda and the deposed Iraqi regime of Saddam Hussein as well as of cooperation made by the Clinton administration. Al Qaeda member Mohammad Mansour Shahab said in an interview in the New Yorker magazine that he had been directed by the Iraqi intelligence community to organize plan and carry out up to nine terrorist attacks against American targets in the Middle East, including an attack similar to the one carried out on the

The US policy in the Middle East (The Iraqi Campaign and The Greater Middle East Initiative)

Maria SORGER*

Oh East is East and West is West
And never the two shall meet

Rudyard Kipling

The 2003 invasion of Iraq began on March 19 2003, when forces of the United States and the United Kingdom, under American command invaded Iraq. After approximately three weeks of fighting, Saddam Hussein's regime was toppled and the occupation of Iraq began. After the invasion US President George W. Bush said: "We have no ambition in Iraq, except to remove a threat and restore control of that country to its own people[1]."

In fact to justify its aggression against Iraq, the United States gave three arguments:

- the "war on terror" declared after 11 September 2001; against all the evidence, Saddam Hussein was presented in the United States as an accomplice, if not a sponsor, of Osama bin Laden

*Researcher

governments, and thereby to break faith with Arab liberals and others pressing for freedom and democracy; or to embrace the reform vision articulated by Arab activists, and thereby enter an era of greater tension and confrontation with Arab regimes on this and perhaps other important issues. As the lines of the reform battle within the Middle East become increasingly clear, it becomes more difficult for the United States and its western allies to avoid clarifying which side they are on.

**The new draft has not been publicly released, but has been described in the Washington Post, Financial Times and Los Angeles Times and widely circulated to foreign governments and non-governmental organizations for comment. This article is based on a copy of the GMEI text acquired from a non-American source. Surprisingly, given the controversy generated by the leak of the first draft, the new draft has not generated significant media discussion.*

© Copyright 2004, The Brookings Institution

not take sufficient account of the West's security imperative in favor of Arab reform.

The echoing, in the American draft, of the Alexandria document and other non-governmental reform papers suggests that the United States is not willing to wait forever for Arab regimes to sign on to the reform ideas championed, increasingly vocally, by their own citizens. European governments, for their part, strongly prefer to work government-to-government and thus seem prepared to accept as a basis for cooperation whatever tepid reform statement upon which the fractious Arab League can agree.

But the contrast between Arab liberals' calls to action and the denial and dithering of many Arab leaders is growing ever starker. A failure by the United States and its G-8 partners to welcome these voices, or a western embrace of government visions of gradual reform over the liberals' democratic agenda, will further demolish America's credibility in the region and make it even more likely that the successors to the current generation of Arab autocrats will be decidedly anti-American in orientation. President Bush made a point of acknowledging, last November, the error in America's past support of Arab dictatorsóbut if the United States hews to top-down, government-led reform projects that do not produce greater political freedom for Arab citizens, then it will be repeating its past mistakes.

If Arab governments refuse to endorse a robust reform agenda at the Tunis summit, then the G-8 may face a painful choice in June: to follow the path of least resistance with Arab

and mundane. Much like the Bush Administration's Middle East Partnership Initiative, this menu will allow Arab governments to focus their "partnership" on issues more palatable to them and reject or ignore those that are unpalatable. A "cafeteria plan" for Middle Eastern reform is not likely to be effective in any of its core goals.

Thus far the United States, and the G-8 as a whole, have managed to avoid a central question in their quest to build a "partnership" for Arab reform: with whom do they seek to partner? Some argue that Arab civil society is too weak to serve as a partner, so that governments must be the main engine of reform. All of the G-8 countries are concerned with preserving Arab state cooperation in the war on terrorism, oil price stability, and other core issues. There is strong pressure to find a consensual path to government-led reform and give a secondary position to the still marginal voices of Arab liberal activists. At the same time, there is widespread recognition that only a few Arab regimes truly grasp the magnitude of the challenges they face and the changes required to face them ñ more common is the fear that significant shifting of economic and political power out of their hands will endanger their continued rule. Thus, if the West is serious about the need for reform, it may need to press some Arab governments well beyond their comfort level. While the draft GMEI suggests some small incentives for Arab governments to engage with the G-8 on reform questions, it does not address the concomitant need for G-8 states, singly or together, to develop a menu of positive and negative inducements for those Arab governments that will

of authority from Arab states' traditionally dominant executive branch to elected legislatures and an independent judiciary.

The increasingly public and fertile discussion of reform across the region strongly suggests that liberals in the Arab world, long resigned to working within their flawed systems, are increasingly claiming an independent voice in the debate. Moreover, it suggests that discussion of the need for reform and its nature is no longer something that even the most recalcitrant Arab leaders can avoid. Thus, Egypt's president Hosni Mubarak gave his official blessing to the Alexandria reform conferenceóthough he carefully avoided comment on its conclusions.

From Tunis To sea Island: Hard choices await

The new GMEI draft reveals that the United States is no longer alone in its quest to address the region's acknowledged deficits in freedom, knowledge, and women's empowerment, but has engaged its European allies in a fruitful discussion of how to go about promoting reform. While the resulting proposals are modest, they will, at a minimum, supplement and provide multilateral endorsement for what may emerge as more aggressive unilateral American democracy projects. With the new draft proposals, the United States has thus begun to transform its rhetorical commitment into a policy that could have a life-span beyond the November elections.

But transatlantic differences of opinion and other ambiguities in the goal of reform have resulted in a GMEI that comprises a long menu of programs and ideas on issues both controversial

typically, held down the denial-and-rejection pole (we don't have a problem, and if we do we don't want your help to solve it), with some support from Saudi Arabia and Egypt. Jordan, Qatar, and some North African governments pressed instead for a strong pro-reform statement, arguing that only a credible Arab embrace of the issue would preempt Washington and prevent it from issuing its own reform agenda for Arab states.

Disagreements on what, if anything, the Arab governments should jointly say about reform are precisely what led to the last-minute cancellation of the Arab League summit. The failure to achieve a unified Arab stance, especially in the face of mounting American pressure and clearly articulated demands from citizen groups, made the Arab governments look increasingly out of touch with reality.

Complicating Arab government deliberations at the Tunis summit is the recent proliferation of non-governmental reform conferences convening in the Middle East, many of which are producing their own, rather explicit, calls for reform of political, economic and social institutions. The combination of declining economic, political, and security conditions in the region and escalating western attention to them have emboldened the Arab world's fledgling liberal movement, producing non-governmental calls for reform that are unprecedented in their number, comprehensiveness, and explicit focus on democracy and freedom. One notable example was a conference convened at the Alexandria Library in Egypt in March, which produced a document demanding the cancellation of emergency laws, the lifting of restrictions on speech and association, and the transfer

possibility that sustained transatlantic tensions over Iraq and the Middle East peace process are now making European governments less inclined to narrow differences and find harmony with the Bush Administration over the GMEI. All this suggests an enduring gap that will continue to bedevil US-European cooperation on security issues in the Greater Middle East. Contrary to the fondest wishes of transatlantic enthusiasts, Middle Eastern reform may not be a good issue through which to bridge the post-Iraq chasm between the United States and Europe; it may even widen it.

The GMEI proposal and arab politics: The Tunis summit

In late May, before the G-8 convenes, the League of Arab States will hold their (rescheduled) annual summit. At that meeting, the Arab monarchs and presidents will have to decide what attitude they will jointly take toward the new, but apparently sincere and determined, American interest in reform of their sclerotic internal politics.

Up until now, the Bush Administration's rhetoric on Middle Eastern democracy has been far ahead of its policy, leading many Arab governments to wonder whether they needed to bother responding at all to American calls for reform that might, they suggested, simply be an election-year distraction from the troubles in Iraq. The February draft leaked to al-Hayat was sufficiently embryonic that some Arab leaders still argued, in the run-up to the aborted Arab summit (it was to have convened on March 29 in Tunis), that they could safely ignore it. Syria,

any significant pressure for democratization. Shaped by the meager returns from their human rights and good-governance agenda in the Barcelona process, European governments tend to believe that cooperation in education, trade, and other areas is a prerequisite to major political reform, and that poverty and underdevelopment must be addressed before one can expect meaningful political participation. Socioeconomic modernization, of course, is a gradual process that is less responsive to concerted external pressure than political reform. Consequently (and conveniently), a modernization approach in the GMEI is less likely to provoke Arab government resistance than focused attention to democratic deficits such as emergency decrees, arbitrary detention, and press intimidation.

Even if valid in the case of relations between the Middle East and the West, relying on functional cooperation and economic development to produce political change is a very long-term strategy in an environment of tangible threats and mounting anti-western sentiment. To the extent that a socioeconomic focus was appropriate in an era when the main European concern about stagnation on its Arab southern periphery was that such stagnation would produce migrant labor flows to European countries, that focus may no longer be as relevant to a post-Madrid world, when anti-western terrorism is the primary threat.

But the lingering difference in emphasis in US and European nations on the urgency and necessity of the reform project mirrors in many ways the different perceptions of the urgency of the Iraqi threat prior to the war there. There is also the

gives non-governmental actors a seat at the table. The new draft also answers the call of President Bush and others for a generational commitment to democracy in the Greater Middle East, by embedding its small-bore programs in a network of new institutions with their own funding and capacity. Such institutions, once created, might begin to take on a life and logic of their own, and with luck can insulate the project of democracy promotion in the Middle East from the swings of political fortune that have often doomed similar efforts in the past. While some G-8 partners may balk at the creation of so many new multilateral institutions, such components are what ensure that the GMEI is built in a way that is sustainable over the long term.

The new GMEI proposal and Transatlantic relations

The GMEI, as embodied in this new draft, still must overcome a fundamental difference of opinion between America and her western allies about the urgency and necessity of the reform project at a time of mounting crisis in Iraq and Israel/Palestine. While European officials, such as German Foreign Minister Joschka Fischer, have expressed the same concerns as President Bush about Arab stagnation fueling radicalism that threatens western interests, Fischer and others argue that the Arab-Israeli conflict is also a major source of radicalization, and therefore deserves equal attention to reform.

Moreover, European governments tend to emphasize the need for economic and social changes in the Arab world to precede

of the least controversial and most fundamental barriers to citizen participation in governance.

** A G-8 Microfinance Pilot Project would focus an existing French proposal for a microfinance initiative on the Middle East. By funding new small businesses across the region, the project hopes to build the middle-class foundation that democracies need to survive.*

In addition to these concrete projects, the new proposal also lists "notional elements" that together form a broad array of pro-reform programs. These elements include civic education programs, parliamentary exchanges, women's leadership workshops, legal aid, media training, anti-corruption efforts, and labor union support. Each element is backed up by quotations from recent non-governmental calls for reformóthe Sana'a Declaration, the Alexandria Document, and the Arab Business Council annouced that have emanated from the Middle East.

Evaluation

It is clear from the new draft that other countries have begun to contribute ideas to the GMEI, although their ideas may be smaller in scale or less focused on political reform than the American ideas. The new draft also addresses two key concerns raised by European G-8 members. Responding to the European demand for reform to come through partnership, the new draft sets up the "Forum for the Future" as a mechanism for dialogue on reform between the West and the Middle East, but one that

themes: the GMEI must not be viewed by Arabs as an imposition but rather must be a "partnership" between the region and the G-8; it must reflect and sustain a long-term commitment to the region and to the process of reform; it must be "inclusive"; and it must adopt a country-by-country approach, rather than a region-wide template.

The new American draft responds to European concerns about the project and, in a bow to Arab criticisms, is rooted in indigenous Arab calls for reform. The draft proposal includes five core components:

** A "Greater Middle East Forum for the Future" would provide a regular venue for discussion of reform goals and programs, and to promote cooperation between states on behalf of reform. The forum would also include business and civil society leaders to facilitate coalition-formation between these groups on behalf of reform efforts.*

** A Greater Middle East Democracy Assistance Group would coordinate the efforts of the various American, European, and other foundations that sponsor non-governmental programs to build democracy. The National Endowment for Democracy and the German party-affiliated Stiftungs, for example, would participate in a concerted effort to maximize the effectiveness of their joint and independent programs in the region.*

** A Greater Middle East Foundation for Democracy would go one step further, establishing a multilateral foundation modeled on the National Endowment for Democracy and focused on the Middle East.*

** A Greater Middle East Literacy Corps would address one*

Recognizing that external pressure for internal political change is always a difficult proposition, so in this case given America's negative image in the Muslim world, the Bush Administration has sought the support of European and other western countries for its project of region-wide democracy promotion. But the American initiative ran into stiff opposition from the outset. European governments are keen to protect their own reform initiatives, such as the European-Mediterranean dialogue begun in Barcelona in 1995 (which is focused on the Mediterranean littoral states rather than the "Greater Middle East," which stretches from Morocco to Pakistan). They are also skeptical that democracy can take root in the Middle East without significant changes in culture and society, so they prefer to speak of "modernization" rather than "democratization." Finally, European governments view the resentments and tensions in the Muslim world as rooted as much in the continued crises in Iraq and between Israelis and Palestinians as in Arabs' lack of freedom. Therefore they emphasize the urgency and necessity of attention to the Middle East peace process parallel to pressure on Arab states for internal reforms.

An early draft of the US proposal was leaked in February to an Arabic newspaper, al-Hayat, raising an outcry among Arab leaders that America was attempting to impose external political models on the region. The State Department was compelled to spend its time reassuring Arab governments that this was not the case, instead of lobbying for its initiative. European governments responses to the proposal emphasized four key

The New U.S. Proposal for a Greater Middle East Initiative*

In late April, the United States presented to the G-8 "sherpas" a new set of proposals for a Greater Middle East Initiative (GMEI) to be adopted by the eight industrialized nations at their June summit in Sea Island, Georgia. The initiative is part of President Bush's "forward strategy of freedom," by which the expansion of political rights and political participation in the Muslim world is meant to combat the appeal of Islamist extremism. The new draft proposals reflect real transatlantic engagement on the issue, but major differences in approach between the United States and its European partners remain. Moreover, as the debate over reform ripens within the Middle East, the G-8 proposals may run up against an increasingly wide gap between the reform visions articulated by Arab liberals and those articulated by some of the more hidebound Arab governments. How the G-8 proposals relate to this divergent discourse within the region will affect the credibility of all the G-8 states as they attempt to implement a pro-reform agenda in the Middle East.*

*Tamara Cofman Wittes, Research Fellow, Saban Center for Middle East Policy

طُبع في مطابع الجيش اللبناني - مديرية الشؤون الجغرافية ٢٠٠٤

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Comité Consulatif

Dr. Nassim EL-KHOURY **Dr. Michel NEHME**

Dr. Adnan AL-AMIN **Dr. Hassan MNEIMNE**

Dr. Ilham MANSOUR **Dr. Abdallah FARHAT**

Rédacteur en chef: Mahmoud BERRY

• The US policy in the Middle East ..... *Maria SORGER* 308
(The Iraqi Campaign and Greater Middle East initiative)

• L'impact de la guerre du Golfe et du ..... *Rudyard KAZAN* 280
«Grand Moyen-Orient» sur les relations entre la France et les Etats-Unis

Resumés

• *Ahmad ABOU HADBA*
- Un Moyen-Orient Petit et Intelligent 234

• *Dr. Abdel Hadi YAMMOUT*
- Du Moyen-Orient au Grand Moyen-Orient 230

• *Dr. Mofid KOTAYCH*
- Les initiatives de l'Ouest concernant le Moyen-Orient 226

• *Dr. Nassim Khoury*
- Le projet du Grand Moyen-Orient ou l'initiative impossible 224

Summaries

• *Ahmad ABOU HADBA*
- A small but smart Middle East 220

• *Dr. Abdel Hadi YAMMOUT*
- From the Middle East to the Great Middle East 216

• *Dr. Mofid KOTAYCH*
- The Occidental initiatives concerning the Middle East 212

• *Dr. Nassim Khoury*
- The project of the Great Middle East or the impossible initiative 210

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

LEBAN

DEFE NATIONAL LEBANESE NATIONAL DEFENCE

NAT

LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

LEBANESE NATIONAL D
EFENCE LEBANESE NAT
IONAL DEFENCE LEBA
NESE NATIONAL DEFEN
CE LEBANESE NATION
AL DEFENCE LEBANESE

LEBANESE NATIONAL DEFENCE
LEBANESE NATIONAL DEFENCE
LEBANESE NATIONAL DEFENCE
LEBANESE NATIONAL DEFENCE
LEBANESE NATIONAL DEFENCE

L DEFENCE LEBANESE NA

AL DEFENC LEBANESE TIO